جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تأثير ثنائية العولمة_المحلية على هندسة النظم السياسية

– دراسة حالة سنغافورة –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة.

إعداد الطالبة: زينب مجدل

إشراف الدكتور: مصطفـى بخـوش

اللجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
		رئيساً
مصطفى بخوش	أستاذ محاضر–ب–	مشرفاً ومقرراً
		مناقشاً

السنة الجامعية: 2016– 2017

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تأثير ثنائية العولمة_المحلية على هندسة النظم السياسية

– دراسة حالة سنغافورة –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة.

إعداد الطالبة: زينب مجدل

إشراف الدكتور: مصطفـى بخـوش

اللجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
		رئيساً
مصطفى بخوش	أستاذ محاضر – ب –	مشرفاً ومقرراً
		مناقشاً

السنة الجامعية: 2016– 2017

كلمة شكر

أولا و قبل كل شيء احمد لله العليّ الكريم الذي وفقني وأعانني

لأنجز هذا العمل بفضله

الشكر للأستاذ المشرف الدكتور مصطفى بخوش على ثقته وتوجيهه

على دعمه الدائم

كما أتقدم بالشكر لكل أساتذتي وكل من قدموا يد المساعدة أثناء

انجاز العمل من قريب أو من بعيد

إلى كل صانع قرار غير حياة الشعوب للأفضل

إلى كل مسؤول تعامل على أساس الكفاءة و الجدارة و الاستحقاق بين

المواطنين

إلى كل قاضي اصدر أحكاما بعدل و مساواة و أحق حقا

إلى كل مربي أجيال زرع قيما و أخلاقا و مبادئ في أجيال المستقبل

إهداء

إلى والديّ و إخوتي و كل أفراد عائلتي

إلى من وثق في قدراتي و دعمني

الأستاذ : مصطفى بخوش

إلى كل الزملاء والأصدقاء والأحباء

إلى كل من تشاركت معهم ذكريات من حياتي

مقدمـــة

مقدمة

يدور موضوع هذه الدراسة حول تأثير ثنائية "العولمة المحلية" على هندسة النظم السياسية – دراسة حالة سنغافورة – سنحاول تتبع وضع النظام السنغافوري الذي استطاع ان يجعل من أوضاعه الداخلية (الخصوصيات المحلية) و ضغوط العولمة جوانب قوة و تجميع و توحيد لا تفريق .

استطاعت سنغافورة كدولة صاعدة أن تعد مثالا نموذجيا في قدرتها كدولة نامية من إضفاء خصوصيتها على مفاهيم واردة إليها من الخارج في الفكر و الممارسة، فسرعة التحولات الاقتصادية و الثورة التكنولوجية و المعلوماتية جعلت من العالم و كأنه قرية صغيرة.

فالعولمة وما لها من دلالات في حدوث تحول في الصيغة المكانية للتنظيم و النشاط البشريين إلى أنماط عابرة للحدود القومية و الإقليمية، جعل النقاش قائم على إن العولمة قوى تمزيق وتفكيك لأسباب كثيرة ، إضافة للنقاش الواسع حول مركزية الدولة أو لا مركزيتها في ظل ذلك، فوسائل الاتصال الجماهيري هي المصادر الأقوى في حياة الشعوب لصناعة القيم و الرموز، وهذا أدى بالحديث حول فيما تمثله التكنولوجيا من تحد للهويات و القيم الثقافية الوطنية المحلية، إذ تقوم العولمة بتوريد شعور خارجي جراء وسائل التكنولوجيا، الاتصالات، الانترنت بدل الشعور الداخلي الوطني (اللغة، الدين الأصل، الحدود، الهوية...). إضافة إلى إنتاج هوية غير مقيدة بالحيز الجغرافي" فصل المكان عن الهوية و إنتاج هوية غير مقيدة بالحيز المكاني، فاعلية الفرد" إضافة لما تفرضه العولمة من قيم في مواجهة القيم الوطنية.

إشكالية الدراسة:

تعرف سنغافورة بالريادة في ممارسة التكنولوجيا و إضفاء الخصوصية على مفاهيم خارجية في الفكر و الممارسة، و هذا ما جعلها نموذجا لبناء الهوية الوطنية الحديثة و استيعابها للخصوصية المحلية من تنوع عرقي، ديني، لغوي، ثقافي. ودراستنا قائمة على الإشكالية التالية:

كيف استطاعت سنغافورة هندسة نظام سياسي يراعي الخصوصيات المحلية و يستجيب لضغوط العولمة ؟

التساؤلات الفرعية:

- ماهي العولمة ؟ و ما هي أثارها على سيادة الدول؟

- كيف استطاعت سنغافورة الانطلاق من معطيات محلية و ضغوط عولمية خارجية لتحقيق نمو و استقرار و رفاه و تقدم من العالم الثالث إلى العالم الأول ؟

فرضيات الدراسة

- نجاح النظام السياسي السنغافوري راجع لإرادة القيادة السياسية
- محافظة سنغافورة على هويتها في ظل العولمة راجع لتحقيق النظام السياسي الأمن والاستقرار و الرفاه الاقتصادي.

منـهجية الدراسة

- لدراسة هذا الموضوع اتبعنا **منـهج دراسة الحالة** ليمكننا من إلقاء نظرة كلية شاملة حول سنغافورة.
- بهدف التعرف على تطور النظام السياسي السنغافوري عبر مراحل تاريخية اتبعنا **المنـهج التاريخي** لتتبع كيفية وصول حزب العمل الشعبي السنغافوري للحكم و احتكاره للسلطة.

في ضوء هذا قسمنا الدراسة إلى قسمين :

الفصل الأول يركز على الإطار المفاهيمي لكل من العولمة و المحلية و هندسة النظم السياسية من حيث المفهوم الدلالات: المجالات و الوسائل، فالعولمة مثلا ظاهرة واسعة المفهوم و لها معاني سواء كمسار أو حركة أو غاية و الوقوف على مجالاتها المختلفة و أدواتها.

أما الفصل الثاني سنرصد النظام السياسي السنغافوري و تطوره في ظل ضغوط العولمة وآثارها والخصوصيات المحلية، خاصة ان الجميع يرى في النظام السياسي السنغافوري نظام غير ديمقراطي. فبداية لمحة عن سنغافورة تاريخيا، اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا و واقعا السياسي وكيف قام النظام ببناء هويته الوطنية و انفتاحه على العالم و التكنولوجيا و التحديث و تحقيقه للرخاء و الرفاه و الامن و الاستقرار.

أسباب اختيار الموضوع

من الناحية الذاتية:الرغبة في معرفة و فهم الظواهر السياسية (العولمة، المحلية، هندسة النظم السياسية..) إضافة أن هذا الموضوع من المواضيع الهامة جدا خاصة للدول العربية التي تتخبط في

صراعات مع المنظمات الدولية و ضغوطاتها من جهة و مطالبة شعوبها بالنمو والتقدم و الازدهار (و ما أحوجنا لنموذج ناجح مثل سنغافورة).

من الناحية الموضوعية : تناول الموضوع من زاوية قدرة الدول على بناء نظم سياسية بين خصوصيات المحلية و ضغوطات العولمة وآثارها.

أهداف الدراسة

الهدف من دراستنا هو الوصول إلى:

- نموذج لنظام سياسي بمعطيات محلية "تعدد الاثنيات و تنوع الثقافات و اللغات، الافتقار للموارد، معارضة هجومية " و ضغوطات العولمة سواء "المؤسسات الدولية و شعارات الديمقراطية الليبرالية"
- نموذج سياسي لإدارة شؤون الدولة لصانعي القرار في الدول .

أهمية الموضوع

انطلاقا مما سبق تتضح أهمية هذه الدراسة في إنها أكثر المواضيع إثارة للنقاش في الوقت الراهن و ذلك من خلال:

- آثار العولمة التي تؤدي بإضعاف البنى السياسية و الاقتصادية للدول خاصة الدول النامية التي أدت إلى تمزيقها بدل توحيدها تحت شعارات "الديمقراطية، الحرية ، المساواة، العدالة، حكم القانون.."
- تأسيس وهندسة نظم سياسية "النظام السنغافوري نموذجا".

صعوبات الدراسة

والتي يمكن حصرها فـي:

- كثرة المتغيرات في الدراسة
- إضافة أن لمصطلح العولمة أبعاد عديدة(سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية) صعب علينا ضبطها و تحديدها .

الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات الأجنبية حول طبيعة النظام السياسي السنغافوري ، ومن أبرزها : كتاب Michael D.Barr "بناء سنغافورة" حيث يدرس التنـــــوع و التعدد العرقي و كيف ساهمت قوى التاريخ في بناء هذه الأمة و تولي حزب العمل الشعبي للسلطة و احتكاره له و انعكاس هذا على الأوضاع خاصة أن الحزب من عرقية صينية و غالبية السكان من العرق الصيني و هذا ما أدى إلى تخوفات حول امن و استقرار سنغافورة .

إضافة إلى كتاب "سنغافورة تحت سياسة حزب العمل الشعبي" لكاتبه Diane K.Mauz التي هي في الأصل مذكرة تدرس تولي حزب العمل الشعبي للحكم في سنغافورة و سياسته المختلفة و طرق تطبيق القوانين التي اعتبرها العديد استبدادية.

مذكرة ماجستير Eswaran Ramasamy بعنوان "التطور السياسي لسنغافورة وفق نهج متعدد الأبعاد"، حيث تناول الخلفية التاريخية، تغيير الاقتصاد السياسي، التكوين العرقي ، القيم الثقافية، المخاوف الاجتماعية، سياسات النخب الحاكمة لسنغافورة، إذ رأى أن هذه العوامل جميعها أوصلت سنغافورة للصدارة و أنها تجربة مميزة و خاصة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة

نظرا لحاجتنا في البداية لضبط مفاهيم الدراسة وضبط مصطلحاتها ، سنناقش في هذا الفصل الأول المصطلحات التالية : العولمة والمحلية ،هندسة النظم السياسية . ونظرا لما تكتسيه المواضيع من أهمية كبيرة، سنحاول معالجتهم في هذا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين، نتناول أولا (العولمة – المحلية) مفهوما و انتشارا ؛ في المبحث الثاني نتعرض لمفهوم و آليات هندسة النظم السياسية .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لـ (العولمة – المحلية) :

العولمة مصطلح يطرح العديد من الابعاد السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الدينية و الثقافية في العالم، غير ان ما تحمله العولمة هو ادراك جميع الدول لهذه الابعاد خاصة الدول النامية لكـي تبني مستقبلها ، و لكن عليها اولا فهم واقعها المحلي، و ترتيب اوضاعها الداخلية لكي تحصل على مكان في النظام العالمي.

و جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم (2000-1990 م) : منذ نشأة الدولة القومية الحديثة فإن البلدان تذهب و تجئ بين السعي إلى التكامل الأوثق مع باقي العوالم (العولمة) و الانسحاب إلى الانعزاليـــــة و الحمائية، في نفس الوقت الذي تسعى فيه الفئات المحلية إلى قدر أكبر من الاستقلال (المحلية).[1]

وبإمكان الدول أن تصبـح جزءا من العالم الحديث دون أن تفقد هويتها، و عليها أن تكون شريكا و جزءا من هذا التطور.لذلك تحدد شكل التنمية في بداية القرن الحادي و العشرين بالعولمة وتعزيز الإتجاه إلى المحلية. ورغم أن هاتين القوتين تتيحان للبلدان الفقيرة فرصا للنمو لم يسبق لها مثيل ، فقد تفضيان أيضا إلى الاضطراب السياسي و الاقتصادي إذا لم تتم تقوية الأطر المؤسسية .[2]

وعلى الرغم من التاريخ الطويل لـ"العولمة و المحلية" إلا أن التأثير ظل ضعيفا و عابرا إلى غاية العقود الأخيرة للقرن العشرين، ونتيجة للتغيرات الحاصلة من عمليات المبادلات الاقتصادية و الثقافية غير

[1] الرماني ،زيد بن محمد ، اقتصاد العولمة انبهار أم انهيار ، (الرياض: مكتبة الرياض ،2003) ، ص.14.
[2] الرماني ،زيد بن محمد ، المرجع نفسه.

قابلة للمقاومة ، وبجانب السوق العالمية ،بروز نظام عالمي، منطق وآلية جديدة للحكم ساهمت بالتعجيل المذهل للعولمة و المحلية. لكي تضمن مكانة في النظام العالمي و بناء مستقبل في عصر العولمة مع الحفاظ على هويتها .

المطلب الأول : مفهوم العولمة (Globalization) :

إن الإشكالية التي يطرحها " مفهوم العولمة " تعدد التعاريف التي أعطاها الفقهاء للعولمة، و كان التباين واضحا فيما بينهم في تحديد تعريف دقيق لها نظرا لتعدد الآراء حولها إذ تتأثر أساسا بانحيازاتهم الإيديولوجية و اتجاهاتهم نحوها رفضا و قبولا. فهناك من ركز في تعريفه للعولمة على الجانب الاقتصادي و هناك من ركز على الجانب السياسي فرأى في العولمة نوعا من أنواع الاستعمار و هناك من رأى في العولمة نظاما عالميا جديدا يقوم على العقل الإلكتروني و ثورة المعلومات .[1]

إضافة أن ثمة خلاف على معظم جوانب العولمة و كيف يجب أن نفهم المصطلح ؟ وفي الرد على التساؤلات هناك رأيان متناقضان، يرتبطان إلى حد ما بمواقف سياسية متعارضة، فالبعض يذهب إلى أن العولمة " محض خرافـــة " و ينظر هؤلاء على أن العولمة من اختراعات الليبراليين الجدد، و على الطرف الأخر نجد مؤلفين و صناع سياسة يقولون أن العولمة ليست واقعا فحسب بل إنها واقع متقدم، وكما قال كنيش أومي رجل الأعمال: "إننا نعيش الآن في عالم بلا حدود و أصبحت فيه الدولة الوطنية محض خيال و فقد فيه رجال السياسة كل قوة مؤثرة ". [2]

1. تعريف العولمة :

أولا – لغة :العولمة هي ترجمة عربية للكلمة الإنجليزية "globalization" وهي صفة الاسم globe التي تعني الكرة الأرضية، ويعبر عنها "سيار الجميل" بالكوننة. والعولمة هي واحدة من ثلاث كلمات عربية جرى طرحها من الترجمة الغربية، و الكلمتان الأخيرتان هما " الكوكبة " و قد فضل د.إسماعيل صبري عبد الله كلمة "الكونية" التي أسهم في إشاعة استخدامها "السيد يسين" .[3]

---

[1] الليلة،شيماء عبد الستار جبر ،العولمة و المنظمات الدولية المالية،(عمان : دار أيله للنشر والتوزيع ،2010) .ص.41.

[2] جيدنز ، أنتوني،الطريق الثالث، تر(أحمدزايد و محمد محي الدين)،مراجعة(محمد الجوهري)،(مصر :مكتبة الأسرة،2010).ص.64.65.

[3] هيقي أمجد حسن، أثر عولمة حقوق الإنسان على مبدأ السيادة ،(رسالة ماجيستير)،جامعة صلاح الدين .أربيل ،2005 ،ص.21.

العولمة في اللسان العربي مشتقة من " العالم "، ويتصل بها فعل "عوْلم " على صيغة "فوْعل " وهي تفيد وجود فاعل يفعل ، وهذا ما نلاحظه على صيغة "zation " في الإنجليزية إلى خلاف صيغة "ism " في "globalism "التي تعني العالمية .[1]

وفي الفرنسية " Mondialisation" مشتقة من المصدر "Monde" أي العالم، ولكنها لا تعني مفهوم العالمية .[2]

وهناك اختلاط بهذا الشأن من كون أن كلمة "Monde"الفرنسية و التي تعني العالم يقابلها كلمة "Universe" بالإنجليزية التي تعني الكون ،أي مفهوم العالمية يقابل مفهوم الكونية الاصطلاحي ،حيث العالم و الكون بالمعنى العام في التعريف الفلسفي هو "مجموع ما هو موجود في الزمان و المكان ".[3]

نخلص مما سبق أن للمصطلح في العربية ثلاثة استخدامات هي (العولمة ،الكوكبة ،الكونية) وفي الإنجليزية مشتقة من الكرة الأرضية؛ التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي أو إكسابه طابع العالمية وجعل تطبيقه عالميا، و لم يتفق معظم المفكرين العرب على مصطلح واحد لمفهوم ظاهرة العولمة من حيث المدلول اللغوي. فقد أسماها البعض التدويل، وأسماها البعض الآخر العالمية وآخرون أطلقوا عليها الكوكبة.[4]

العولمة وضع الشيء على مستوى العالم؛ تعميم الشيء و توسيع دائرته ليشمل الكل .

ووفقا لإصدار منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في أوربا**OECD**، فإن مصطلح العولمة كتعبير لغوي أستخدم لأول مرة عام 1985 م من قبل تيودور لفت "عولمة الأسواق " globalisation markets"، وهذا الرأي ذهبت إليه سيلفا أوستي حين قالت :"إن كلمة عولمة ظهرت لأول مرة خلال النصف الثـــاني من الثمانينات، و الآن أصبحت هي الكلمة المحورية أو كلمة السر في لغة العلاقات الدولية" .

---

[1]محمد بن سعيد عبد الله آل عياش الشهراني،أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني،(رسالة ماجيستير)،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.الرياض،2006،ص.21.

[2]السيد أحمد فرج،العولمة و الإسلام و العرب ،(المنصورة : دار الوفاء ،2004)،ص.15.

[3]سعيد بن عبيد بن نمشه ،إستراتيجية إدارة الموارد البشرية لمواجهة تحديات العولمة وإمكانية تطبيقها،(رسالة دكتوراة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.الرياض،2007،ص.11.

[4]سعيد بن عبيد بن نمشه ،نفس المرجع ،ص.12.

و أشار البعض الآخر إلى أن مصطلح العولمة قد أدخل ضمن اصطلاحات قاموس أكسفورد الإنجليزي مع أواخر عام 1962م، وقد تردد استخدامه منذ ذلك الحين، وتم التوسع في استخدامه خلال تسعينيات القرن المنصرم [1].

ثانيا – اصطلاحا : تعددت التعاريف التي أعطاها الكتاب و الباحثين للعولمة، و لم يتفقوا على تعريف واحد لها سواء في الأدبيات العربية أو الأجنبية و ذلك لاختلاف أفكارهم و أيديولوجياتهم و حسب الزاوية التي نظروا منها للعولمة، و هناك اعتراف منهم بصعوبة إيجاد تعريف شامل للعولمة ذلك أنها أصبحت ظاهرة منتشرة على الصعيد العالمي ، حيث أنها تعبر عن نسيج غير محدد من العلاقات و التفاعلات و توزيع مصادر القوة و النفوذ بين الدول القومية ، وهذا ما أدى لاختلاف مستويات التحليل اقتصاديا، سياسيا ،ثقافيا إيديولوجيا ... وعلى سبيل الحصر نورد التعاريف التالية :

تعني العولمة حصول تحول في الصيغة المكانية للتنظيم و النشاط البشريين، إلى أنماط عابرة للحدود القوميـــــــــة أو إقليمية بينية في النشاط، والتفاعل وممارسة السلطة. وهي تنطوي على توسيع العلاقات و المؤسسات الاجتماعية و تعميقها عبر المكان و الزمان، بما يفضي إلى تزايد تأثر الفعاليات اليومية بأحداث جارية على الطرف الآخر من الكرة الأرضية من ناحية، و إلى جعل جملة ممارسات جماعات أو فئات محلية و قراراتها قادرة على إحداث أصداء كوكبية ذات شأن من ناحية أخرى، الجديد حول النظام الكوني الحديث هو مد العلاقات الاجتماعية في أبعاد نشاط جديدة : أبعاد تكنولوجية، تنظيمـية ،إداريـــــــة، حقوقية و غيرها، تتوسطها ظواهر مثل شبكات الاتصال و تكنولوجيات المعلومات الجديدة .[2]

العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد منطوية على ميادين متنوعة من النشاط و التفاعل بما فيها الاقتصادية، السياسية ،التكنولوجية، العسكرية، الحقوقية، والثقافية و البيئية ...لكل منها صيغها الخاصة و مضاعفاتها بالنسبة إلى الميادين الأخرى ....يضاف لذلك أن الدول القوميـــة الديمقراطيـــة منها و غير الديمقراطيـــة، هي نفسها منغمسة على مستويات مختلفة في تدفقات إقليمية، و كوكبية. لا بد من تأكيد أن عمليات العولمة لا تفضي بالضرورة إلى تنامي التكامل الكوني؛ أي إلى نظام عالمي مطبوع بالتطور التدريجي لمجتمع وسياسة متجانسين أو موحدين. فالعولمة تستطيع إطلاق قوى تمزيق و قوى توحيد على حد سواء .[3]

---

[1] زهية قربوع قريشي، واقع وآفاق التنمية في ظل العولمة –دراسة حالة الوطن العربي،(رسالة ماجيستير)،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2009.

[2] هيلد ،ديفيد ، نماذج الديمقراطية ،تر(فاضل جتكر)،(بغداد :معهد الدراسات الإستراتيجية،2006)،ص.577.

[3] هيلد ،ديفيد ،نفس المرجع ، ص .587.

تفهم العولمة على إنها بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة و الاستثمارات المباشرة و انتقال الأموال و القوى العاملة و الثقافات، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، و ثانيا خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية و إلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة و أن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطيةً القوميات .[1]

و يقول هربرت غيرش Herbert Giersch رئيس معهد دراسات الاقتصاد العالمي في مدينة كيل Kiel بألمانيا الذي ترأس المعهد لمدة طويلة، و ممثل علم الاقتصاد الألماني بأن : العولمة ليست إلا تعبيرا جديدا لحدث مستمر منذ أمد بعيد ، ويعني الاتساع المكاني لطريقة الاقتصاد الرأسمالي حتى أطراف العالم . إن العولمة عملية مستمرة لا يمكن تراجعها، و على المرء أن يتماشى معها لا أن يقاومها .[2]

و في هذا يرى غريش بأن الاقتصاد المحرك الرئيسي و الحقيقي للتاريخ، و إن العولمة ما هي إلا اقتصاد السوق.

فالعولمة ليست ذلك الجديد الذي أوجدته ثورة الاتصالات، ولا رحابة رأس المال، ولا منظمة التجارة العالميـــــة و اكتساح الأسواق .العولمة هنا شد حبال بين حضارات ، واكتشاف حضارات لأخرى ، أو ذهاب حضارة لأخرى؛ و الحضارة (دين و فن و علوم و تقنيات و عادات و تقاليد و توابل و حرير و معدات عسكرية و بحث و أسواق...العولمة إرث الجميع، العولمة تقاسم أفكار تناوبت عليها الحضارات على اختلاف موقعها و مكانها و جغرافيتها و تاريخها .[3]

فالعولمة لم تنتج ثقافة إنسانية تناسب كل الناس و تساعد على تعاونهم و تطورهم و الاستفادة من خيرات بعضهم بعضا. بل كادت العولمة و كاد التحديث أن يكون تغريبا بسبب هذا التفوق الغربي و عدم تسامح حضارته مع الحضارات الأخرى .[4]

---

[1] زايد الطيب، مولود،العولمة التماسك المجتمعي في الوطن العربي،(بنغازي:المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،2005)،ص.16.

[2] شومان،هرالد،كريستيانه غريفة،العد العكسي للعولمة عدالة أم تدمير الذات،تر(محمد الزايد)،(دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب،2011)، ص. 25.

[3] .ليكلرك،جيرار،العولمة الثقافية –الحضارات على المحك،تر(جورج كتورة)،(لبنان:دار الكتاب الجديد المتحدة،2004)،ص.ص.15،16

[4] إدريس،جعفرشيخ، صراع الحضارات بين عولمة غربية و بعث إسلامي،(الرياض:مجلة البيان ،1433هـ)،ص.17.

و يتفق تشومسكي مع هذا الرأي حين قال: "العولمة نتاج ضغوط تمارسها الحكومات القوي ة،لا سيما حكومة الولايات المتحدة، على شعوب العالم لتحقيق صفقات تجارية و اتفاقيات أخرى تسهل على الأقوياء و الشركات العملاقة الهيمنة على اقتصاديات الأمم حول العالم، دون أن تلتزم بأية واجبات تجاه شعوب تلك الأمم. و ليس ثمة مكان تبدو فيه العملية أكثر وضوحا منها في تأسيس منظمة التجارة العالمية في أوائل التسعينات .[1]

في اتجاه أخر هناك من يرى إن العولمة مرتبطية معقدة، تشير إلى تلك الشبكة سريعة التطور و متزايدة الكثافة دوما من الترابطات و العلاقات المتبادلة التي تميز الحياة الاجتماعية الحديثة. المرتبطية دلالة أيضا على تزايد التقارب proximity العالمي المكاني؛ الذي تحدث عنه ماركس في كتابه المعنون "معالم نقد الاقتصاد السياسي "Grundrisse" .[2]

2. انتشار العولمة وتجلياتها:

ما الذي أدى إلى حلول عصر العولمة هذا ؟ تعزو التفسيرات القياسية السبب إلى حدوث ثلاثة تغييرات مهمة شهدتها هذه الفترة :

أولا : ظهور تقنيات جديدة تمثلت في السفن البخارية و السكك الحديدية و القنوات و التلغراف، الأمر الذي أحدث ثورة في مجال النقل و الاتصالات على المستوى الدولي و قلل تكاليف التجارة إلى حد بعيد بدءا من السنوات الأولى للقرن التاسع عشر.[3]

ثانيا : تغير الرؤية الاقتصادية؛ اذ بدأت رؤية الاقتصاديين (آدم سميث و ديفيد ريكاردو) بتشجيع اقتصاد السوق الحرة، و دفع هذا حكومات أكبر اقتصادات العالم إلى تخفيف حده القيود التي كانت تفرضها على التجارة في شكل ضرائب على الاستيراد(التعريفات الجمركية) .

أخيرا : منذ سبعينيات القرن التاسع عشر وما بعدها، أدى اعتماد معيار الذهب نطاقا واسعا إلى تمكين رأس المال من التحرك دوليا بعد زوال الخوف من التغيرات العشوائية في قيم العملات أو الاضطرابات المالية الأخرى .

---

[1] تشومسكي ،نوعام ، الربح فوق الشعب ،تر(مازن الحسني)،(فلسطين:دار التنوير،2000)،ص.17.

[2] تومليسون،جون، العولمة والثقافة ،تر(إيهاب عبد الرحيم محمد)،(الكويت:عالم المعرفة،2008)،ص.ص.11.10.

[3] رودريك ،داني، معضلة العولمة ،تر(رحاب صلاح الدين)،مر(هبة عبد العزيزغانم)،(القاهرة:هنداوي للتعليم والثقافة،2014)،ص.47..

ونتيجة لليبيرالية الاقتصادية و قواعد معيار الذهب السائدة أدى هذا للتقارب في النظم و المعتقدات بين كبار صناع القرارات الاقتصادية، بين صناع السياسات في الدول المختلفة و قادتهم للإجماع على ممارسات خفضت من تكاليف المعاملات في مجالي التجارة و التمويل .[1]

و هذا التفسير قائم على البعد الاقتصادي من كون أن الجذر الذي اشتقت منه العولمة يتضمن الروابط الاقتصادية التي تشمل العالم بأسره .

قدم بول هيرست و جراهام تومسون العولمة وفق هذا الرأي " ثمة اقتصاد عالمي بالفعل أو أنه في طريقه إلى الظهور، وهو اقتصاد لم تعد تجدي فيه الاقتصاديات المحلية أو الإستراتيجية المحلية للإدارة الاقتصاديــة الوطنيـــــة و هي لا تتعلق فقط بالاعتماد الاقتصادي المتبادل، ولكنها تتعلق أيضا بتحول الزمان والمكان في حياتنا" .[2]

وهذا هو الاقتصاد العالمي؛ و غلبة الثورة المالية و مع التطور المعرفي و التكنولوجي و العسكري؛ ظهرت بوادر العولمة أو الكوكبة و نشأة المنظمات الدولية و الشركات متعددة الجنسيات...و بانهيار الإتحاد السوفياتي و الدول الاشتراكية، هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على زعامة العالم و برز النظام الليبيرالي الرأسمالي ليجتاح كل الثقافات .[3]

والعالم " رولاند روبرتسون " في كتابه "تخطيط الوضع الكوني " يرجع ظهور العولمة لظهور الدولة القومية (أشكال الدول و تطور مفهوم الدولة) و قد قسم تطور العولمة إلى خمس مراحل هي :

- **المرحلة الجنينـــية** : و قد استمرت في أوروبا منذ بداية القرن الخامس عشر و حتى منتصف القرن الثامن عشر ، حيث شهدت نمو المجتمعات القومية و ضعف القيود التي كانت سائدة ، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد و الإنسانية و بدأت الجغرافيا الحديثة و النظريات عن العالم .[4]
- **مرحلة النشوء** : استمرت في أوربا أساسا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده ، فقد حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، و أخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقـــات الدولية و بالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة، و ظهر مفهوم أكثر تحديدا

---

[1] رودريك ،داني، مرجع سابق،ص. 48.

[2] جيدنز أنتوني ،مرجع سابق ،ص.65. 66.

[3] أبو الفضل ،فتحي،و آخرون،دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة ،(مصر:مهرجان القاهرة للجميع،2004)،ص.24.

[4] أبو الفضل، فتحي، مرجع نفسه.

للإنسانية، وزادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية و نشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات و الاتصالات بين الدول. و بدأ الاهتمام بموضوع القومية و العالمية .[1]

- **مرحلة الانطلاق** : من عام 1870 حتى العشرينيات من القرن العشرين ، و اتسعت بظهور الأفكار الكونية في السياسة و الرياضة و الاقتصاد .[2]
- **مرحلة الصراع من أجل الهيمنة** : و التي امتدت إلى بداية السبعينيات من القرن العشرين، فقد اتصفت أساسا ببروز الأمم المتحدة، و تفاقم حده الصراع من أجل الهيمنة العالمية و الكونية، بما في ذلك المنافسة للوصول إلى القمر و التهديد بالفناء النووي الجماعي، و تطوير شبكة المواصلات و الاتصالات و الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان و حرياته من قبل مؤسسات المجتمع المدني على الصعيد العالمي .[3]
- **مرحلة عدم اليقين** : و قد بدأت أواخر الستينيات(حتى التسعينيات) و تصاعد الوعي الكوني و حدث هبوط على سطح القمر، وشهدت هذه المرحلة نهاية الحرب الباردة، و شيوع الأسلحة الذرية و زادت المؤسسات الكونية و الحركات العالمية و تعزز الاهتمام بالبشرية كمجتمع، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة و زاد الاهتمام في هذه المرحلة أيضا بالمجتمع المدني و تم تدعيم نظام الإعلام الكوني .[4]

ويرى روبرتسون أن العولمة بدأت تظهر أولا في عالم الثقافة و الاقتصاد بظهور موجة انبثاق القوميات الأوربيـــــة و دعوة الشعوب الغربية إلى الاستقلالية الوطنية السياسية قرب نهاية عصر القرون الوسطى و بداية عصر النهضة ، و من ثم أخذت العولمة تتسع مفهوما عندما تطورت العلاقات الدولية، وظهرت ملامح المجتمع الدولي و بروز عصبة الأمم و هيئة الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة، ثم اتسع مفهوم العولمة بالتقدم الهائل في التكنولوجيـــا و ثورة علوم الاتصال و المعلوماتية .[5]

---

[1] هيقي، أمجد حسن ،مرجع سابق ،ص.12.

[2] الشبيني، محمد ،صراع الثقافة العربيةالإسلامية مع العولمة ،(لبنان:دار العلم للملايين ،2002)،ص.28.

[3] محمد سعيد آل عياش الشهراني ،مرجع سابق ،ص.40.

[4] 14.هيقي أمجد حسن ،مرجع سابق، ص.13.

[5] الشبيني،محمد،مرجع سابق ،ص.29.

3. عناصر العولمة :

*العولمة الاقتصادية : ظاهرة معاصرة تجسد مجموعة متغيرات جذرية شهدتها الدول من تعميق لاندماج اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي، و انفتاح أسواقها على السوق العالمي، و إنهاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و تبني كل ما هو في مصلحة رأس المال (من حرية للتنقل دون قيود)، و إزالة العوائق و الحواجز الجمركية و بالتالي تحرير التجارة و سيطرة آليات العرض و الطلب و الرأسمالية على السوق، واحتكار الشركات متعددة الجنسيـــــــــات و المنظمات العالمية في ظل هيمنة الدول المتقدمة .[1]

أ. **العولمة الاقتصادية تسيطر على اقتصاد العالم من خلال آليات هي :**

- مؤسستا بريتن وودز (البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و صندوق النقد الدولي)؛ مؤسستان متعددتا الجنسية ، باشرتا العمل في 1947 من خلال إتفاقية بريتن وودز، تعمل الأولى كمؤسسة مالية على توفير العون الاقتصادي إلى الدول الأعضاء و لا سيما الدول النامية من خلال برامج التسهيلات والقروض بهدف تقوية اقتصادياتها مع فرض إجراءات وشروط في اقتصاد تلك الدول. وصندوق النقد الدولي؛ مؤسسة نقدية بهدف دعم و تقوية التعاون الدولي في المجال النقدي او المالي ؛ دعم الاستقرار النقدي العـــالمي و خلق نظام نقدي عالمي متعـــــدد الأطراف ؛ خلق احتياطي نقدي في اطار الصندوق لمساعدة الدول الأعضاء في إختلالات ميزان مدفوعاتها .
- السياسة النقدية التي كانت من اختصاص الدولة ذات السيادة، أصبحت من صميم هاتين المؤسستين اللتين هيمنتا على النظام النقدي الدولي؛ و تغيرت الظروف الدولية و سيادة الدول كذلك في مجال السياسة النقدية .[2]
- منظمة التجارة العالمية: دخلت حيز التنفيذ 1995 منهية بذلك عمل"الغات "تم تأسيسها إلى جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للتحكم في الإقتصاد العالمي و توجيهه و تنظيم التجارة العالمية الجديدة.
- الشركات متعددة الجنسيات :هي ظاهرة تنظيمية من الظواهر الرأسمالية الحديثة، تعتبر هذه الشركات القوة العولمة الاقتصادية الرئيسية، ممتدة و منتشرة بنشاطاتها عبر الحدود السياسية للدول. [3]

---

[1] أبو الفضل ،فتحي ، مرجع سابق ،ص.29.

[2] أبو الفضل ،فتحي ، مرجع نفسه ،ص. 30. 31.

الليلة،شيماء عبد الستارجبر،مرجع سابق ،ص.48. 49.

هيقي،أمجدحسن، مرجع سابق،ص(27.30).

[3] هيقي،أمجد،مرجع سابق،ص.31.30.

ب. **عولمة التكنولوجيا و الاتصال** : يمكن معرفة النواحي الاتصالية للعولمة من خلال :

- الثورة الهائلة في تكنولوجيا الاتصالات و التي قربت المسافات و جعلت العالم كقرية واحدة صغيرة و جعلت المفكرين يطلقون عليها "الرأسمالية المعلوماتية" وتكون المعلومات الهدف الأساسي في العملية الإنتاجية .[1]
- التطورات المثيرة في تقنيات المعلومات و الاتصالات، التي تتيح للأفراد و الدول و المجتمعات،الارتباط بعدد لا يحصى من الوسائل، التي تتراوح بين الكابلات الضوئية و الفاكسات، ومحطات الإذاعة ،و القنوات التلفزيونية الأرضية و الفضائية ...[2].

ت. **العولمة السياسية** : هي ذوبان الشؤون السياسية للدول، و إرساء دعائم الليبيرالية الجديدة و هي الحريـــــــــــة و الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان و التعددية السياسية .[3]

من أبرز مشاهدها "سقوط الأنظمة الشمولية"، واتساع نطاق التحولات الديمقراطية واعتماد التعددية الحزبية نموذجا للممارسة السياسية، وتعظيم دور منظمات المجتمع المدني في ديناميات العمل العام، فضلا عن التشديد على كفالة حقوق الإنسان، و الانصياع لقرارات الشرعية الدولية، و التزام حدود القانون الدولي و أحكامه في مجال العلاقات السياسية بين الدول .[4]

العولمة السياسية التي تعني تراجع دور الدولة و سلطاتها و فاعليتها داخليا و خارجيا لمصلحة هيئات و منظمات دولية، و شركات متعددة الجنسيات، مما يؤدي إلى انحسار سيادتها و سيطرتها على صنع قراراتها السياسيـــــــــة و الاقتصادية، و إخلاء الساحة الدولية و المحلية لتلك الهيئات و المنظمات و الشركات العالمية لتسيير العالم ؛ أي أن العالم صار بلا دولة أو أمة أو وطن في الفضاء اللامحدود، و تفقد الدولة سيطرتها على فضائها، ويتم عولمة باقي الجوانب المختلفة .[5]

من أبرز المظاهر السياسية للعولمة النزوع إلى الديمقراطية، فمما لا شك فيه أن ثمة حالة من التطور الديمقراطي على المستوى العالمي وجدت تطبيقات متعددة لها في الدول المختلفة ،بما في ذلك دول العالم الثالث. و لعل من أهم مظاهرها التزايد في درجة المشاركة السياسية للشعوب في تقرير مصيرها. وبات أمرا

---

[1] أبو الفضل،فتحي ،مرجع سابق ،ص.36.

[2] رسلان ،ابى عبدالله محمد بن سعيد،العولمة والمصالح الأمريكية،(مصر:الدار الأثرية للنشر والتوزيع،2011)،ص.26.

[3] أبو الفضل، فتحي ،مرجع سابق ،ص.31.

[4] دياب، قايد،المواطنة والعولمة:تساؤل الزمن الصعب،(القاهرة:مركزالقاهرةلدراسات حقوق الإنسان،2008)،ص.279 .280.

[5] محمد سعيد آل عياش الشهراني ،مرجع سابق ،ص.36.

ضروريا في سعي النظام الدولي الجديد لإتاحة الفرصة للشعوب للتعبير عن إرادتها بحرية، و أن تصدر قراراتها بنفسها .[1]

ث. **العولمة و حقوق الإنسان:** كان الاهتمام الدولي المتزايد بحقوق الإنسان و حرياته الأساسية تعود بدايته الحقيقة الى تاريخ إنشاء الأمم المتحدة 1945، إلا أن المشاهد أن السنوات الأخيرة من تطور النظام الدولي عمقت من هذا الاهتمام إذ تم طرح مبدأ التدخل الدولي الإنساني، أو التدخل الدولي لأغراض إنسانية .[2]

العولمة و مبدأ السيادة الوطنية : نتيجة للتحولات التي شهدها النظام العالمي ليس فقط منذ منتصف الثمانينـــــات و أوائل التسعينيات، و إنما أيضا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،ترتبت آثار عديدة فيما يتعلق بمبدأ السيادة الوطنية، أدت الى التضييق من نطاق و حدود و اختصاصات الدولة القومية .[3]

المطلب الثاني : مفهوم المحلية (Localization)

زاد الاهتمام بالمحلية خاصة للدول النامية و ذلك لما افرزته العولمة من تغييرات اثرت سلبا على سيادتها و اقتصادها و هويتها لذلك لجأت للانكفاء عن الذات و الحفاظ عن الخصوصية ، غير ان العولمة مارست ضغوطاتها و رأت في المحلية عثرة يجب التخلص منها، و هذا ما اشار اليه هانس كلسن" Hans Kelsen" أحد الشخصيات الفكرية المركزية التي كانت تقف وراء تأسيس الأمم المتحدة، و الذي اعتبر حدود الدولة القومية عقبة يتعذر تجاوزها لتأسيس التنظيم الدولي"دولة عالمية و كونية شاملة" منظمة باعتبارها " أسرة كونية شاملة أعلى من الدول الكيانية و محتضنة لهذه الدول في داخلها ".[4]

لقد أجبرت العولمة الدول على تركيز اهتمامها بسبل توفير الحماية من رأس المال العالمي او على التركيز على سلطتها المتدهورة في السياق العالمي و الاتجاه نحو المحلية، فما هي هذه الظاهرة؟

---

[1] محمد إسماعيل،فضل الله،العولمة السياسية ،(مصر :بستان المعرفة،2000)،ص.24.

[2] محمد إسماعيل،فضل الله،مرجع نفسه،ص.25.

[3] محمد إسماعيل،فضل الله،مرجع سابق،ص.25

[4] نيغري،أنطونيو ،مايكل هاردت،الإمبراطورية إمبراطورية العولمة الجديدة ،تر(فاضل جتكر) ، (الرياض:العبيكان،2002) ، ص.25.

1. تعريف المحلية :

يرتبط تحديد مفهوم المحلي بأهم مفاهيم العولمة، وهو يشير إلى كل من المبادئ و الممارسات التي تعطي أهمية كبيرة لما هو خاص و محلي أكثر مما هو عالمي. وفي ما يتعلق بالمبادئ فإنه في الوقت الذي تفشت فيه العولمة في العالم إلى حد ما و تداخلت مع بعضها فإن الناس مازالوا يعيشون في أماكن محددة ، و يقومون ببعض الممارسات بعينها نتيجة لذلك؛ و هذا لا يعني أن المحلي مستثنى من التأثيرات الخـارجية (العالمية). و تعتبر مفاهيم المحلية والعالمية و التهجين و إعادة الإلحاق ومن الطرق التي تستخدم في التحدث عن التدفقات بين ما هو محلي وما هو عالمي [1] . فمفهوم التحديد المحلي اذن جاء كرد فعل عن محاولات تعميم أنماط ونماذج محددة باعتبارها مرجعيات عالمية على حساب الخصوصيات المحلية.

تعريف المحلية(المركزة)هي إستراتيجية سياسية منطوية ، تسعى إلى إحياء الدولة القومية في سبيل توفير الحماية من رأس المال العالمي[2].

ويعرف رولاند روبرت سون (الخصوصي–المحلي) إذ يعتبر"الخصوصية معاداة لما بعد الحداثة" و" المحلي معادي للعالمي" الطرق التي حاولت من خلالها الكيانات و المجتمعات القومية أن تحافظ على حس الهوية، و أن تعزل نفسها عن ضغوط الاتصال و تشكل الثقافات المجتمعية القومية أو المحلية .[3]

المحلية هي سياسات ذات "القاعدة المكانية"، حيث توضع حدود المكان(هوية كانت أم إقليما) في تعارض مع المكان المتجانس، و البعيد عن التمايز للشبكات العالمية. وفي أحيان أخرى تستمد هذه الآراء السياسية زخمها من التراث الطويل والعريق للنزعة القومية–الوطنية حيث الأمة (في أحسن الأحوال) تشكل آلية الدفاع الأولى ضد سيطرة رأس المال الأجنبي أو العالمي. و إذا كانت السيطرة الرأسمالية تكتسب قدرا متزايدا من الصفة العالمية، فإن على أشكال مقاومتنا لها ، إذن، أن تدافع عما هو محلي، وأن تقيم الحواجز أمام الأشكال المتسارعة من تدفق الرساميل.[4]

---

[1] موني، أنابيل وإيفانز، بيتسي، العولمة:المفاهيم الأساسية ،تر(آسيا الدسوقي)،(بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2009) ص.261.

[2] نيغري، أنطونيو، مايكل هاردت، مرجع سابق،ص.83.

[3] كينج، أنطوني، الثقافة والعولمة والنظام العالمي،تر(شهرت العالم وآخرون)،(مصر:الهيئة المصرية للكتاب،2005،ص(110–126).

[4] نيغري،أنطونيو،مايكل هاردت، مرجع سابق،ص.84.

المحلية يعتبرها العديد مشهد للحماية و الدفاع ضد غزو العولمة. لا غرابة، في وجود صيغ الدفاع عما هو محلي، و تبني لغة المصطلحات العائدة لعلم البيئة التقليدية ف "المحلية" تقوم بتثبيت العلاقات و الهويات الإجتماعية .[1]

إن الخط الفاصل بين العالمي و المحلي قد يشير، إلى شبكات مختلفة القنوات و الحواجز التي تقوم فيها اللحظة أو النظرة المحلية بإعطاء الأولوية لعملية إعادة أقلمة الحدود و الموانع

- **الحمائية الإقتصادية:** مذهب حماية الإنتاج الوطني بفرض رسوم جمركية عالية على السلع و المنتجات المستوردة،
- **الحمائية الثقافية:** التي تتضمنها الأصولية الدينية، و الدفاع عن المعتقدات و القيم و الممارسات التقليدية المهددة بالإنضغاط العالمي)[2]. في حين تحرص اللحظة العالمية على تسهيل الحركة .

فالمحلية ببساطة تلك الأماكن حيث يعيش الناس حياتهم اليومية، أي البيئات اليومية لما يسمى"بالديار"، دخول مثل هذه البيئات اليومية يعني دخول نظام الحياة الاجتماعية ، الذي يظهر خصوصية أي الاختلاف الثقافي .[3]

إن الحياة المحلية هي النظام الهائل للوجود الاجتماعي الإنساني الذي يستمر و يشغل معظم الزمان و المكان، الذي ندركه باعتباره الوطن .[4]

الاتجاه إلى المحلية هو المطالبة بالاستقلال الذاتي، و أسبابه كثيرة، منها الاستياء من عدم قدرة الدولة على تحقيق وعود التنمية، والتركيز المتزايد للسكان في المناطق الحضرية. و في عالم تقوم فيه العولمة بهدم الاختلافات الثقافية، يوجد سبب ثالث يتمثل في الرغبة في تعميق الإحساس بالانتماء إلى المكان.[5]

وهناك من يعتبر العودة إلى المحلي بمثابة رد الفعل للعولمة؛ و يعتبرون "المحلي" شكل أقدم و أكثر انغلاق و يتسم بالدفاعية بدرجة متزايدة، و عليه أن يعود مرة أخرى إلى النزعة القومية و الهوية الثقافية القومية بطريقة دفاعية إلى حد كبير.[1]

---

[1] نيغري، أنطونيو، مايكل هاردت، مرجع نفسه،ص.85.

[2] توملينسون، جون،مرجع سابق،ص.23.

[3] توملينسون، جون،مرجع نفسه،ص.18.

[4] توملينسون، جون،مرجع نفسه،ص.20.

[5] الرماني،زيد بن محمد،مرجع سابق،ص.15.

2. المحلية و مصطلحات مشابهة :

أ. الحكومة المحلية :

هي حكومة محددة لوحدة محلية بذاتها، كأن تكون، قرية، أو مقاطعة، أو مدينة،أو مركز. و بشكل أكثر خصوصية، فهي شكل للحكومة ليس له نصيب من السيادة، لذلك فهي تعد تابعة تماما لسلطة مركزية، أو ولاية، أو إقليم، تتنوع وظائف و مسؤوليات السلطات أو المجالس المحلية من (التعليم، التخطيط، جمع القمامة، التجارة المحلية،ا لمواصلات، أماكن الترفيه...) تتميز بالتبعية الدستورية، ومع ذلك ضرورية إداريا لقربها من الناس، وقدرتها لتقديم الخدمات العامة؛ و يعتبرها **جون ستيوارت ميل** وسيلة لضمان الحرية بضبط ممارسة القوة المركزية، آلية للمشاركةا لشعبية *الإستقلالية،الإستجابية الشعبية*، التعليم السياسي .[2]

ب. المجتمع المحلي :

ينفرد بشكله الخاص ووظائفه و رموزها الثابتة، ومن أبرز خصائصه:[3]

- مجتمع محلي يتفاعل فيه السكان تفاعلا مباشرا مع الأرض سواء بالنسبة لمواردها، شكل سطحها، طبيعة نشاط السكان...
- بناء ديمغرافي متميز،من حيث التعقيد،البساطة،التنوع(سواء في التخصص وتقسيم العمل،حجم السكان،التقدم التكنولوجي).
- التنظيم الاجتماعي ويخضع لاعتبارات:نوع الجماعات،أساليب الضبط الاجتماعي،مدى تقدم التوجيه الاجتماعي .
- مجموعة من القيم تعتبر بمثابة الموجهات الأساسية للسلوك الاجتماعي .[4]

ت. الوطنية :

ويمكن كذلك توصيفها(الوطن، أو الأرض المؤسسة،و تحديدا حب المرء لبلده ،و غالبا ما تكون الوطنية والقومية متداخلين) [5].

---

[1]كينج، أنطوني، مرجع سابق،ص.61.

[2].هايوود،اندرو،المفاهيم الأساسية في السياسة، تر(منير محمود بدوي)،(الرياض:جامعة الملك سعود،2011)،ص(316. 314

[3]ميمونة مناصرية، هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة،(رسالة دكتوراه)،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012،ص.15.

[4]ميمونة مناصرية،مرجع نفسه،ص.15.

[5]هايوود،أندرو،مرجع سابق،ص.324.

في كتابه "نظريات القومية " يستدل أوموت أوز كيريملي بإدراك **روسو** أن المواطنة :" من أجل تحقيق هذه الدرجة من الوحدة ،يجب إيجاد شعور بالفخر و الاعتزاز بالانتماء الوطني ، حيث يرى كل مواطن في المواطنة خيرا أخلاقيا أسمى ". و لا يمكن خلق هذا الشعور بالفخر و الاعتزاز، هذا الوعي بالانتماء الجماعي، إلا عبر الشعور الوطني، ذلك " الشعور الجميل و الحيوي الذي يمنح قوة حب الذات جمال الفضيلة كله ، و يزودها بالطاقة التي تجعلها، من دون أن تشوهها، أكثر أنواع العواطف بطولة".[1]

الحماسة الوطنية التي تطبعها و تغرسها المؤسسات الوطنية في نفوس مواطنيها ، تشكل عقولهم وقلوبهم في نمط وطني يميزهم من سواهم من الشعوب، و تحول دون امتصاصهم من الشعوب الأخرى .

و يضع " أوموت أوزكيريملي" الطرق لغرس الشعور الوطني "المواطنة" :

●**التعليم** : يعتبره" أوموت" من أنجع الطرق لغرس الشعور الوطني ؛ التعليم هو الذي يجب أن يعتمد عليه لتشكيل نفوس المواطنين في النمط الوطني..و كما يقول" فالوليد،حين يفتح عينيه،يجب أن ينظر إلى الوطن الأم، وألا يبصر شيئا آخر حتى وفاته.إن جمهوريتكم الحقيقية هي إنسان يرضع الحب لوطنه الأم، حب للقوانين والحرية، مع حليب أمه. يكون هذا الحب وجوده بأكمله..وفي اللحظة التي يفقد فيها وطنه الأم يكف عن الوجود؛فإذا لم يكن ميتا فهو في وضع أسوأ من الموتى .[2]

●**اللغة** : وفقا لـ **هيردر*** اللغة تحمل طابع ذهن الجماعة الوطنية و شخصيتها* و أن الأمة لا تملك أثمن من اللغة التي هي عالم كامل من التراث و التاريخ و الدين و مبادئ الحياة وقلبها و روحها، و الثقافات الوطنية فرادة غير قابلة للقياس .

اللغة شئ داخلي، مثل الروابط الثقافية الأخرى التي تربط أمة؛ هذه الروابط ليست "أشياء أو أدوات صنعها البشر مفروضة من الأعلى، لكنها طاقات حية تنبثق من الداخل".و يماثل الأمة بالعائلة لكن مع مزيد من الفروع " أمة واحدة ، عائلة ممتدة لها شخصية وطنية واحدة".[3]

ويرى **يوهان غوتليب فيخته**" أولئك الذين يتكلمون اللغة نفسها يرتبط أحدهم بالآخر عبر روابط متعددة غير مرئية تصنعها الطبيعة ذاتها، قبل زمن طويل من بدء أي تدبير بشري ".

---

[1] أوزكيريملي،أوموت، نظريات القومية، تر(معين امام)، (الدوحه :المركز العربي للابحاث و الدراسات ، 2013)، ص.40.

[2] أوزكيريملي، أوموت، مرجع نفسه،ص.41.

* **هيردر**"يوهان غوتفريد هيردر المفكر الألماني(1744-1803) من مفكري عصر الأنوار

[3] أوزكيريملي، أوموت،مرجع نفسه،ص.42.

و يعتقد **شليغل** أن " من الأنسب للطبيعة أن ينقسم الجنس البشري بصورة صارمة إلى أمم من أن تندمج أمم عدة مثلما حدث مؤخرا..فكل دولة كيان فردي مستقل موجود لذاته، وسيد نفسه من قيد أو شرط، وله شخصيته الخاصة، ويحكم نفسه بقوانينه و عاداته و تقاليده الخاصة .[1]

3. علاقة الخصوصية بالعولمة:

إن الاكتفاء الذاتي المحلي والوطني والانعزال، والتعصب و ضيق الأفق أكثر استحالة .[2]خاصة مع تسارع التغيرات و حدوث ثورة الاتصالات الحديثة و انتشار المفاهيم والمعايير الكونية التي تنتجها العولمة، و تشبث المجتمعات المحلية بالدفاع و الحمائية لخصوصياتها الثقافية يجعلها عرضة للنبذ و التهميش، فالعولمة تلغي الحدود وتنتقل من الخاص إلى العام، من الجزئي للكلي، ومن المحدود إلى الشامل و هي بذلك تزيل الحمائية، تهدد الهوية المحلية، تذوب الخصوصية، وهذا ما ينجر على التغير، التأقلم، التطور و التحديث .[3]

حملت العولمة سلبيات عديدة (إنتشار للفقر وعدم المساواة؛ زيادة الفجوة بين"فقراء المعلومات"و"المعلومات الغنية"سواء على المستوى البلد، المحلي، الإقليمي. [4] وإصطدام الدول بمصاعب الحفاظ على أمنها و سيادتها الوطنية، خلق مفاهيم و قيم هجينة، انتشار لشعارات إحداث التنمية و الرفاهية المأمولة غير أن للعولمة مزايا"التطور التكنولوجي والمعلوماتي والتوسع الاقتصادي..".

كما يعتقد "أوزكيريملي" أنه على المجتمعات، من أجل النجاة من الاضطراب المؤلم، مأسسة أنماط جديدة لتحقيق المبادئ، وتأدية الوظائف التي لم تعد بناها الهيكلية السابقة قادرة على التكيف معها. وعلى المجتمع"الجديد"إعادة بناء نفسه على صورة القديم. ومن آليات تيسير وتسهيل الانتقال الايديولوجيا القومية التي تنبثق طبيعيا في أوقات الأزمات الاجتماعية، وتبدو هادفة و مؤثرة و فاعلة .[5]

فقد تنوعت الآراء ووجهات النظر، وتعددت المقاربات حول هذا الشأن "العولمـــــــة_المحليـــــــة" فالحفاظ على الخصوصيات و الانغـــلاق و الحمائية أمر صعب في ظل انتشار واكتساح العولمة لكل الجوانب و هي ضرورة حتمية لا تستطيع الدول معارضتها والتصدي لها . كما للعولمة سلبيات و إيجابيات

---

[1] أوزكيريملي،أموت،مرجع نفسه،ص.44.

[2]أوزكيريملي، أموت، مرجع نفسه،ص48.

[3]ميمونة مناصرية ، مرجع سابق،ص.12.11.10.

[4]Ma Divina GraciaZ Roldan," Globalisation and Glocalization Experience in the Local Philippine Context", PIDS Discusion Paper Series, N2010.21 , (October 2010),P.5.

[5]أوزكيريملي، أموت، مرجع سابق،ص.83.

"كيف نأخذ المفيد من العولمـــــة مع الحفاظ على ذاتنا، قيمنـــا، هوياتنا ؟ "ظهرت العديد من الدراسات و الكتب حول ذلك (الطريق الثالث،الإمبراطورية...).

-**مقاربة الثقافة الكوكبية:** ومن أبرز روادها **أنتوني جيدنز**و **رونالد روبرتسون**، و هم يتجهون نحو جعل المتغير الثقافي متقدما في الصدارة، سابقا السياسي والاقتصادي.كما أن بينهم اهتمام مشترك بالتساؤل *كيف تظل هوية الفرد والأمة باقية و حية في مواجهة الثقافة الكوكبية البازغة ؟* و طرحوا مفهوم"العولم-حلية"glocalization، و الذي انصب على تبيين وفهم الشبكة المعقدة الضخمة ذات الأوجه المتعددة للعلاقات المحلية-الكوكبية مع تأكيدهم الواضح على التوجه المحلي.[1]

يسوق"روبيرتسون" أن المحلي والشمولي لا يتنافيان، بالعكس يجب أن يفهم المحلي على أنه وجه الشمولي. فالعولمة تعني تجاذب الثقافات المحلية وتلاقيها مع بعضها البعض، ويقترح مفهوم أساسي للعولمة الثقافية "**المحلية المعولمة**" يجمع بين العولمة والمحليـــة. و هو في هذا يجمع العناصر المتناقضة في وحدتها و تجد ما يناسبها من حلول؛ المهـــــــم هو وجود منعطف منهجي عملي للعولمة، ذلك الكبير الكلي الخارجي الذي يصل لغاياته في النهاية و يسحق كل ما عداه ليصبح مسيطرا، في الصغير، في المجسم، في المحل، في الحياة الخاصة في الرموز الثقافية التي تحمل كلها "محلية معولمة".[2]

محلية العولمة- glocalization وهي عبارة تسويقية اتخذها اليابانيون منذ الثمانينيات، و قد جرى اقتراحها للتعبير عن عملية تكييف ما هو عالمي لمختلف الظروف المحلية، على أن كثيرا من الدراسات مازالت تميل إلى تصور عملية الإنتاج العالمي التي تتسم بالمشروعية في حد ذاتها، بما يرتبط بالثقافات المادية أو الإعلامية أو المهنية، مع تجاهل الظروف شديدة التنوع التي ترتبط باستقبال أو استهلاك هذه الثقافات، وما تتضمنه هذه العملية من معاني.[3]

- **المحلية العالمية** لهذا المصطلح سلسلة من المعاني، تدور كلها حول التناقض الواضح في العلاقة بين الأسواق و العمليات العالمية، و الاحتياجات و المآزق المحلية. وحيث أنه اختصار لـ"عالمي"global"و"محلي"local" يشير هذا المصطلح إلى التداخل المتزايد لهذين النطاقين. يستخدم هذا المصطلح لعدة مستويات :

[1] ميمونة مناصرية، مرجع سابق،ص.37.

[2] .بك، أولريش، ما هي العولمة؟ تر(أبوالعيد دودو)، (بيروت:منشورات الجمل،2012)، ص.(91.89)

[3] كينج، أنطوني، مرجع سابق،ص.11.

- الطريقة التي تتكيف بها المنتجات العالمية و تؤقلم نفسها مع الأسواق و الحساسيات المحلية.
- وصف الخدمات العالمية و شبه العالمية التي تعمل على المستوى المحلي.
- وصف محاولات تكامل إجراءات صنع القرار الخاصة بالحكم و خصوصيات الأقاليم الفردية.
- العمليات العالمية المنبثقة لسلسلة من الهويات الدينية و العرقية كاستجابة مباشرة لعملية العولمة، و غالبا ما تتشارك في هذه الهويات ذات المنشأ المحلي و التاريخي التي تتصل ببعضها البعض بواسطة الإتصالات البعيدة.[1]

تعرف *glocalization*: هي علاقة أكثر ديناميكية، بين عوالم"العالمية"(الشركات متعددة الجنسيات،شبكات الانترنت،..)

و"المحلي"(الحي، البلدة، المكان، مصادر الهوية*لغة، عرق*..) و الذين يشاركون في هذا (أصحاب المشاريع الإجتماعية، قادة المجتمع المحلي، المنظمات غير الربحية،..)من أجل القيام بمشاريع المساعدة على (حل المشاكل الاجتماعية، بناء رأس المال الاجتماعي، تحسين نوعية الحياة في المجتمعات المستبعدة..) من خلال الشراكات مع الحكومة المركزية و المحلية وغيرها من المؤسسات المحلية و الوطنية.[2]

تعرف *glocalization*: دمج الفرص العالمية و المصالح المحلية، بهدف خلق عالم متوازن اجتماعيا و اقتصاديا، فضلا عن الدور الواضح للجهات الفاعلة المحلية (التي تتخبط في عملية العولمة وتتصدى للتحديات) و تمنح المدن(الجهات الحضرية) أدوار أكبر في الأنشطة التقليدية على الصعيد الوطني .[3]أي أن في*عولمة المحلية*تمنح صلاحيات الحكم و صنع القرار و زيادة التفاعل للجهات المحلية و القوى العالمية فلا يبقى نطاق الحكم محصور في الدولة فقط، لكن بما يتماشى مع المصلحة المحلية و الوطنية.

-**تعرف *glocalization*** : (العالمية،المحلية)،(شبكات عالمية/المدن)- تهدف إلى تعزيز الاقتصاد و الاجتماع، من خلال مشاريع بناء الأمن و الاستقرار و السلام و الرفاه و التنمية ؛ ينظر لعولمة المحلية

[1]..موني، أنابيل و إيفانزيتسي، مرجع سابق،ص.262 .

[2] Ma Divina GraciaZ Roldan, OP.cit .p.7.

[3]Ma Divina GraciaZ Roldan, OP.cit , p.6.

أنها عملية إصلاحية ذات طابع إستـراتيجي للغاية، تعتمد على المدن بإعتبارها المرساة الاجتماعية و السياسية الأساسية لإصلاح قوي للوضع القائم على العدالة الاجتماعية كأساس للاستقرار الدولي .[1]

- المتطلبات الأساسية للمحلية العالمية :

لتحقيق أقصى قدر من الفرص العالمية يجب توفير العوامل التالية :

❖ **القيادة** : و لا يقصد بها الرئيس التنفيذي المحلي فقط، و لكن أيضا القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني التي تدفع كلها بالتنمية. المحلية العالمية تجعل من المحليات(الجهات الحضرية، المدن) لاعبين رئيسيين في السياسة الخارجية اللامركزية و الدبلوماسية و التجارة و المشاريع المشتركة بين المدن التي تعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، و يحدث هذا من خلال إنشاء تحالفات تعمل فيها (الحكومات المحلية، المنظمات الدولية، القوى العالمية،ا لقطاع العام و الخاص) في إطار المشاريع المشتركة .[2]

إذا كانت المدن الكبرى شبكة موحدة يمكن أن تكون لاعبا أساسيا في تحقيق التنمية وتجاوز مساوئ العولمة، فهي تسخر المجتمع المدني المحلي بنشاطات أكثر فعالية (توفير الأمن و الاستقرار، الأعمال التجارية على جميع المستويات،أشكال التعبير الثقــافي..) و منه تطوير التعاون بين المدن و الحكومات المحلية و المجتمع المدني .[3]

رؤوساء البلديات و الحكومات المحلية يجب أن يكونوا مناسبين لقيادة عملية*محلية العولمة* لأنها أكثر حساسية لقربها للمواطنين ولأنها تمس احتياجاتهم الثقافية، والجوانب الاجتماعية.....كما يمكن للمدن الغنية أن تدعم المدن المحرومـــــــة في: (مجال الحكم ،تنمية البنية التحتية، التكامل بين الريف والحضر، الشباب والتعليم، التكنولوجيا و المعلومات، التراث الثقافي، السياحة، الأمن والإستقرار).[4]

❖ **دور المعلومات** :هو الآخر ذا أهمية حيوية، و نقصد به على وجه التحديد القدرة على استخدام و معالجة و تحليل البيانات المحلية الواردة(المدخلات)من القاعدة الشعبية إلى الحكومة المحلية.

[1]Ibid, p.8.

[2]Ibid, p.5.6.

[3]Ma Divina GraciaZ Roldan, OP.cit.p.6.

Ibid.p.7.[4]

❖ **التعليم** : الذي يلبي مطالب العمل العالمية، و إن كان التعليم عالمي التوجه فهو مبني على الواقع المحلي[1].

التكيف مع هذه الظاهرة قد لا يكون صعب و لكنه ينطوي فقط على إعادة النظر و تحديد نقاط القوة والضعف في الاقتصاد المحلي و العمل السريع في التغيير(سرعة العمل للتغيير) و يجب أن تكون التطورات و سرعة التصرف بالتوافق مع البيئة و سياسات الحكومة.

فالعولمة تفرض تحديات إضافة لفرص، من خلال تكييف المجتمعات المحلية بدمج الفرص العالمية مع المصلحة الوطنية و المحلية.

أن يكون للفاعلين المحليين دور أكثر وضوح للتصدي للتحديات العالمية و دراسة استجابات المحلية للعولمة (المبادرات المحلية بقيادة المحليات و القطاع الخاص و الحكومة المحلية) لتوفير التكنولوجيا و المهارات للفئات المحرومة مع توفير شبكة الآمان ؛ فالعولمة تخلق فجوة في المجتمعات سواء في عدم المساواة و الفقر، التفاوت العلمي و التكنولوجي...

العولمة توفر الكفاءات و خلق فرص التعاون العالمي و هذا ما يخلق توترات محلية ، لكن على (الدول، المحليات) أن تكيف (مجتمعاتها، اقتصادياتها، سياساتها ،ثقافاتها، تكنولوجياتها...) مع التغييرات و الظروف الناجمة عن عملية العولمة لاستيعاب و تحسين و توسيع و تعزيز الفرص و الحياة المحلية.

[1]Ibid .p.5.

المبحث الثاني: ماهية هندسة النظم السياسية

النظام السياسي مجموعة من عناصر مهمتها الابقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته، تديره سلطة سياسية، و هو واحد من انظمة المجتمع الاخرى ، كالنظام الاقتصادي و النظام القانوني و النظام الثقـــــــافي.

ومهما تنوعت و تعددت مؤسساته و هياكله و قوانينه، فله اهداف يسعى لتحقيقها، توفير الامن و الاستقرار و التنمية و الرفاه الاقتصادي إضافة الى خلق المرونة. فان لم يحقق النظام السياسي هاته الاهداف فعليه بالإصلاح و التغيير و تعديل المسار و يتم ذلك وفقا لآليات و خطط تعرف بالهندسة السياسية. فكيف يتم ذلك؟.

المطلب الأول: مفهوم هندسة النظم السياسية

يقول **جيوفاني سارتوري** :" في مجال التنمية الاقتصادية يقوم الاقتصادي بدور المخطط ؛ أما في مجال التنمية السياسية فإن عالم السياسة يقف موقف المتفرج، الاقتصادي يتدخل؛ فمعرفته معرفة تطبيقية. عالم السياسة ينتظر:إنه يفسر ما يحدث و لكنه لا يجعله يحدث".إذا إعتبرنا التنمية السياسية تغييرا مقصودا يستهدف هدفا مقصودا– كتحقيق ديمقراطية مستقرة– فإن الحاجة لتحديد الوسائل لبلوغ هذه الغاية أمر واضح.[1]

لذلك فكيف يقوم السياسي بالهندسة السياسية ؟.

يرى "محند برقوق"من بين المفاهيم الأكثر تعبيرا عن العولمة السياسية نجد الهندسة السياسية، إذ ظهر المفهوم سنة 1994 ليعبر عن طموح غربي لبناء تصور سياسي موحد قوامه حقوق الإنسان العالمية، فهي تجعل من الإنسان (الفرد) النقطة المحورية التي تؤسس أنظمة سياسية هادفة .[2]

لتحقيق حاجاته بما يتماشى مع حقوقه العالمية المتكاملة، الرافضة للانتقاء و لا للتجزئة، وتساعد على بروز نموذج سياسي واحد و متوافق جامع بين الديمقراطية المشاركاتية و الحكم الراشد و دولة الحق و القانون.[1]

[1] آرنت، ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ،(بغداد **بيروت**:معهد الدراسات الإستراتيجية،2006)،. ص.334

[2] .محند برقوق، مرجع سابق، ص ص.61.62.

غير أن مفهوم الهندسة السياسية يشير للدور الذي تلعبه المؤسسات السياسية في رسم نتائج مرسومة مسبقا، تتعلق بالسلوك السياسي و الاجتماعي، لذلك و كما يرى **أوستين راني** أن المفهوم ليس حديث جـدا، و المصطلح له مسار طويل في تطور علم السياسة، ففي الفكر السياسي الدستوري الأمريكي و نقلا عن تصريحات الزعماء المؤسسين لدستور الولايات المتحدة، مثل "هاملتون"الذي تكلم عن أهمية علم السياسة كعلم مقدس، في تصميم المؤسسات السياسية، فالنظام السياسي الأمريكي تجربة جديدة، و نظام جديد مبني على مجموعة من المبادئ مستمدة من التجارب التاريخية.[2]

1. تعريف هندسة النظم السياسية (تعريف الهندسة السياسية):

تعرف الهندسة السياسية بأنها تصميم المؤسسات التي هي عبارة عن قواعد تحكم المجتمعات نفسها، لتلبي مواصفات هندسية معينة.[3] (أهداف محددة ومعينة سلفا).

أما أوستين راني فيعرف الهندسة السياسية بأنها" تطبيق للمبادئ التجريبية العامة التي تحكم السلوك الفردي والمؤسسي، و ذلك بهدف تحديد و تشكيل المؤسسات السياسية بهدف حل مشكلات سياسية عملية ".[4]

وحسب دينيسن الهندسة السياسية، مرتبطة بتحديد مجموعة من الأهداف، فالحكومة هي منظمة تسعى لبلوغ أهداف خاصة بها، يحددها أعضاء الحكومة، وأهداف تملى عليها أو تطلب منها من خارجها. فالهندسة السياسية بهذا المفهوم هي ملائمة البنية الحكومية بحاجات المجتمع.[5]

ويرى ستيفن إكهارد"Steffen Eckhard "بناء على دراسته "إدارة الصراعات"و قيامه برحلة ميدانية إلى **كوسوفو** أن : الهندسة السياسية هي إتباع نهج علمي و عملي على فهم فعّال للمؤسسات السياسية اعتمادا على البيئة الاجتماعية و السياسية على التوالي، و تهيئة الظروف الملائمة للمؤسسات السياسية

---

[1].محند برقوق،"مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة"محاضرات النظم السياسية المقارنة، جامعة يوسف بن خدة –الجزائر، 2008 /2009،ص.ص61.62

[2]عبد القادر عبد العالي، "الهندسة الإنتخابية: الأهداف والإستراتيجيات، وعلاقتها بالنظم السياسية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد10، (جانفي2014)، ص.316.

[3]Particia Silva,"Political Engineering: The Desingn of Institutions", from cite. (www. nyu. Edu /gsas/politics/. ../v53.0810_brams_s05.pdf.

[4]..عبد القادر عبدالعالي، مرجع نفسه ص.316

[5]عبد القادر عبدالعالي، المرجع نفسه،ص.316.

للتعاون فيما بينها للتقليل من خطر نشوب الصراعات العنيفة، وتشجيع المصالحة. و لذلك فهناك صلة بين البيئة الاجتماعية، المؤسسات السياسية، الأمن و الاستقرار و على الباحثين استنتاج "أي المؤسسات السياسية التي تعزز و تحقق الأمن و الاستقرار و السلام المجتمعي" و على المهندس السياسي التوصل للنهج السليم و تصميم مؤسسات سياسية توفر أقصى قدر من الحرية السياسية لكل فئات المجتمع.[1]

أما بنيامين رايلي فيرى :أنه نتيجة للضعف الهيكلي للنظم السياسية والاقتصادية، تسعى الدول لإعادة تنظيم وإصلاحات و التحرك بنظمها، بوضع إستراتيجيات سياسية علنية، و جهود لتوسيع نطاق النهج السياسي كما يتم العمل به في المجال الاقتصادي. تحاول الدول من خلال هذه الإستراتيجيات المعتمدة تحقيق التنمية السياسية و بلوغ الديمقراطية باعتبارها الشرعية الوحيدة لاختيار القيادة السياسية للبلد و تغييرها (التداول على السلطة).[2]إذن رايلي يعتبر الهندسة السياسية إستراتيجيات و تصميم محكم للمؤسسات السياسية بهدف تحقيق أهداف محددة.

و بناءا عليه فالهندسة السياسية : هي مجموعة الإصلاحات قد تؤدي إلى تسهيل و تفعيل و تحفيز التحول الديمقراطي، كما أنها قد تكون ذات طابع توظيفي (تهدف لتحقيق أهداف خاصة بصناع القرار) لأنظمة تسلطية،فهي قد تؤدي إلى إجهاض التحول الديمقراطي، و الدخول في عملية تجديد لآليات الاستبداد والتسلطية .[3] فالهندسة السياسية لا تعني دوما تشكيل مؤسسات سياسية لتقوية و ترسيخ الديمقراطية، و بلوغ أهداف التنمية السياسية، فقد توظف لتجديد شرعية النظم التسلطية.و هذا راجع لطبيعة النظم السياسية .

وعند الحديث عن الهندسة السياسية تبرز مجموعة مفاهيم متجاورة كالهندسة الدستورية، الهندسة الاجتماعية، الهندسة الانتخابية، التصميم المؤسسي...الفكرة العامة و المشتركة في فكر الهندسة والتصميم هو مجموعة المساعي بهدف التأثير على المواقف السائدة والسلوك الاجتماعي على نطاق واسع سواء من قبل الحكومة أو مجموعات أو منظمات أخرى للوصول إلى نتائج محددة سلفا، و متوقعة إلى حد كبير، كما ترتبط بها مفاهيم وإهتمامات بناء المؤسسات، و تصميم الديمقراطية.[4]

---

[1]Steffen Eckhard,"Political Engineering in Kosovo :lesson from confronting institutional theory and practice" ,cite http://Kops.uni.konstanz.de/handle/123456789/13726

[2] Benjamin Reilly,"Political Engineering in Asia-Pacific" ,Democracy ,Vol18,N1,(January2007) .

[3]عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق،ص.321.

[4]عبد القادر عبد العالي، مرجع نفسه،ص.316.

وقد جاءت الهندسة المؤسسية لتعالج القضايا التالية: وضع ومعالجة الدساتير الحالية(الهندسة الدستورية)، إعادة وصياغة قوانين انتخابية جديدة تراعي مبدأ الأغلبية والأقليات ،اللجوء إلى أساليب الاستفتاء العام لمعالجة مشكلة التمثيل السياسي وشرعيته.[1]

ويرى فيليب شميتر أن الهندسة السياسية تعني"تقديم النصائح" والحديث حول كيفية إجراء الإصلاحات المطلوبة للتحديث و الدمقرطة في الدول النامية ! وهناك إتجاهين لدراسة الهندسة السياسية من الناحية النظرية :

•**الاتجاه الاول:** (تضم مجموعة من علماء السياسة والاجتماع) يركز على الدور الذي تلعبه المنافسة السياسية عن طريق الأحزاب السياسية، في تنشيط وتوليد الحركية الديمقراطية، فهو طريق للهندسة السياسية للديمقراطية بالمفهوم الشومبيتري"جوزيف شومبيتر"[2]

•**الاتجاه الثاني:** (يضم علماء السياسة والقانون) يرى أن المؤسسات السياسية هي المحدد الحاسم للتحول والترسيخ الديمقراطي، يرى أن الخطوة المهمة في الهندسة السياسية، هو تصميم الدساتير الديمقراطية، خاصة فيما يتعلق بضبط وتقنين و وضع القواعد التي تحدد العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، و الجدال القائم حول"ما هو الشكل الدستوري الأنسب والأضمن لنجاح الديمقراطية ؟" باعتبار أن الدستور محاولة لوضع قواعد عليا، و مبادئ تضبط ممارسة السلطة.[3]

هناك اتجاهين لهندسة النظم السياسية الاول يرى ان المؤسسات السياسية هي المحدد الحاسم و الفعلي للترسيخ الديمقراطي (الاحزاب السياسية) باعتبارها منظمات رئيسية لتنمية الرأي العام و التعبير عنه، فلا ديمقراطية من دون احزاب سياسية ، و لا حرية سياسية من دون احزاب، اما الاتجاه الثاني فيرى في الدستور الهيكل الفعلي و الرئيس في الهندسة السياسية فهو الذي ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة.

2. نماذج الهندسة السياسية :

هناك قضية يجب تأكيدها فيما يخص "النماذج" أنها ترى أن *الهندسة السياسية مناسبة لحل الصراعات و تقوية المشاركة السياسية، و تحسين الأداء السياسي للديمقراطيات.

[1] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق"محاضرات النظم السياسية المقارنة"،ص.23.

[2] عبد القادر عبد العالي،مرجع سابق،ص.317.

[3] عبد القادر عبدالعالي، مرجع سابق، ص.318.

أولا : النموذج التوافقي

أو ما يصطلح عليه"الديمقراطية التوافقية" ولدت النظرية التوافقية بعد نشوء تجارب عديدة و ظهور الحاجة لتوسيع الديمقراطية "الأغلبية"، نشأت في بلدان أوروبا الغربية (بلجيكا، هولندا، النمسا، سويسرا ..) نتيجة لحاجات عملية و ضرورية في مجتمعات منقسمة، غير متجانسة من الناحية القومية (الثقافة، اللغة،الدين،العرق،التاريخ...).جاءت النظرية التوافقية بعد التجربة وليس قبلها، وكان من أبرز الداعين لها المفكرين السياسيين"**آرنت ليبهارت** و**غيرهارد لمبورخ**". ما يميز الديمقراطية عن الديمقراطية التوافقية، أن الأولى كانت وليدة أفكار**جون لوك** و**مونتسيكيو** القائمة على مبادئ"حكم (الأكثرية،الأغلبية) عبر انتخابات تقسيم السلطات ،إضافة إلى الحقوق و القوانين الدولية".[1]

نشأت الديمقراطية المبكرة في كل من إنجلترا، فرنسا، أمريكا، و ترسخت في بلدان متجانسة قوميا مع وجود أقليات واكثريات (دينية، أو إثنية، أو ثقافية) لكن التجانس القومي لم يكن قاعدة شاملة في كل دول العالم، إضافة للحراك الاجتماعي الناشئ عن العولمة بدأ يهدد التجانس (القومي الثقافي)للبلدان حتى النموذجية منها. يقول المنظر السياسي"خوان لينز"إن مبدأ الأغلبية والأقلية السياسي سيتحول إلى أغلبية وأقلية قومية، و بالتالي ينشأ عن ذلك"استبداد الاكثرية". و كان على الممارسين السياسيين إيجاد حل لهذه المعضلة،من بين الحلول*الديمقراطية التوافقية*التي نشأت عمليا بعد الحرب العالمية الثانية انطلاقا من ديمقراطية راسخة.[2]

لعل أهم ما يميز التجربة التوافقية حسب **ليبهارت** :

- حكومة إئتلاف أو تحالف واسعة تشمل حزب الغالبية و سواه(الشكل الدستوري البرلماني أنجح في التحول و الترسيخ الديمقراطي من الرئاسي).
- مبدأ التمثيل النسبي(في الوزارة،في الإدارة والمؤسسات،الانتخابات أساسا)أي الهندسة الانتخابية ذات الطبيعة النسبية هي الانجح من الأنظمة الانتخابية الأغلبية خاصة في المجتمعات المنقسمة.
- حق الفيتو المتبادل (للاكثريات والأقليات لمنع احتكار القرار).
- الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة.[3]

[1] آرنت، ليبهارت، مرجع سابق، ص.ص.6.5.

[2] آرنت، ليبهارت، مرجع سابق،ص.ص.8.7.

[3] آرنت، ليبهارت، مرجع نفسه،ص.8.

الديمقراطية التوافقية تقدم تدابير إجرائية لحماية الأقليات، و تخفيف الانقسامات الإثنية، و الاجتماعية لتجاوز الصراعات الحادة التي تهدد استقرار أي نظام سياسي–اجتماعي. و محاولة توليد الرضى بتوسيع المشاركة الاقتصادية و السياسية و الثقافية و الإدارية.[1]

"يرى ليبهارت أن من القضايا الثابتة في العلم السياسي"صعوبة تحقيق الحكم الديمقراطي المستقر في المجتمع التعددي، فالانقسامات الاجتماعية العميقة و الاختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعة عدم الاستقرار والانهيار في الديمقراطيات. و أنه ليس من الصعب أو المستحيل تحقيق الحكم الديمقراطي التوافقي في مجتمع تعددي، إذ تتعرض الميول اللامركزية للمجتمع التعددي للمقاومة بواسطة المواقف البناءة والسلوك التعاوني اللذين يبديهما زعماء مختلف قطاعات السكان. فتعاون النخب هو السمة الأولى المميزة للديمقراطية التوافقية".[2]

يعرف **ليمبروخ** الديمقراطية التوافقية بأنها إستراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس وإتخاذ القرارات بالأكثرية؛ وهذه إحدى سمات الحكم التوافقي، و في هذا الصدد يفسر **ليبهارت** أن الاستقرار السياسي في الديمقراطيات التوافقية يعتمد على علاقات تعاون زعماء الجماعات المختلفة الذي يتخطى الانقسامات القطاعية أو الثقافية الفرعية على مستوى الجماهير بدلا من حشر علاقاتها بمتغير تفسيري آخر هو الثقافة السياسية، و لهذا السبب كانت الديمقراطيات التوافقية الأوروبية ذات قدر من الأهمية بالنسبة إلى المجتمعات التعددية في العالم الثالث.[3]

لذلك يرى **ليبهارت** أن عنصر القيادة عنصر حاسم جدا، فعلى القادة أن يتحلوا بالالتـزام بصون وحدة البلـــــد، و الاستعداد الأساسي للانخراط التعاوني مع بعضهم والتحلي بروح الاعتـدال والحلـــــــول الوسطى، و التسامح....[4]

ثانيا: النموذج المركزي

من أبرز منظريه **دونالد هوروفيتس،** يرى أن النموذج التوافقي لا ينجح مع الدول التي تعاني انقسامات، حديثة الاستقلال، الدول النامية؛ لأنها تفتقر لمؤسسات ديمقراطية.

إن توطيد أنظمة انتخابية أغلبية سيعمل على تقوية أحزاب وطنية تجمع بين كل الفئات المختلفة وتضعف من النزعات المحلية والإثنية، فالهدف الأساسي للهندسة السياسية هو التعامل مع التصدعات

---

[1] آرنت، ليبهارت، مرجع نفسه،ص.9.

[2] آرنت، ليبهارت، مرجع نفسه،ص.ص.12.11.

[3] آرنت، ليبهارت، مرجع نفسه،ص(23.17).

[4] آرنت، ليبهارت، مرجع نفسه،ص .ص.87. 88.

الاجتماعية بإضعاف التصدعات الإثنية، اللغوية، الطائفية و ذلك عن طريق تصميم مؤسسات وقواعد انتخابية تشجع التعاون والتفاوض بين القطاعات، بدل التسوية والاستقطاب القطاعي، فاستعمال التصويت (الأغلبية؛ البديل)فإنه يغير العملية السياسية و يشجع المنتخبين على التصويت على أساس القضايا التي تهم المجتمع، و ليس على أساس المطالب القطاعية، و يدفع بالأحزاب الكبرى على تمثيل الأقليات وتشجعها على انتهاج سياسات تجميعية بدل التوجهات للخصوصية والقطاعية كما في النموذج التوفيقي[1]

3. أهداف هندسة النظم السياسية :

يرى بنجامين رايلي أن الأهداف الأساسية للهندسة السياسية، لإصلاح أكبر في"الاستقرار السياسي"و تجنب نشوء نزاعات اهلية، إضافة لترسيخ الديمقراطية؛ إضافة "للتنمية السياسية".

أولا : الاستقرار السياسي

مصطلح ملتبس يكاد يضاهي الديمقراطية في صعوبة التعريف والغموض، فهو يجمع أفكار عديدة في أدبيات العلوم السياسية المقارنة: صيانة النظام، النظام المدني، الشرعية، و الفعالية. و يعبر عنه **ليبهارت** بالإستقرار الديمقراطي الذي ينطوي على مستوى منخفض من العنف المدني الفعلي أو المحتمل.و يرى أن هاتان السمتان مترابطتان ترابطا وثيقا؛و يعتبر أن سمة الاستقرار بمثابة شرط مسبق و مؤشر لسمة الديمقراطية.[2]

ثانيا :بناء نظم ديمقراطية فعّالة

ان التحول الديمقراطي او الدمقرطه احد اهم التغيرات السياسية التي تشهدها العديد من دول العالم الثالث خاصة بعد تسعينات القرن العشرين، و يقصد بالتحول الديمقراطي مجموعة من الاجراءات و الاصلاحات و السياسات التي تهدف الى تغيير اسلوب الحكم نحو فتح المجال امام المشاركة السياسية و فسح المجال امام التنافس السياسي، و يعرفه صموئيل هنتنغتون هو "محاولة تبني النهج الديمقراطي في الحكم و الذي يتضمن تبني الانتخابات الحرة، التداول على السلطة بين الاحزاب السياسية، في ظل تكافؤ

[1] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص.ص.318. 319.

[2] آرنت، ليبهارت، مرجع سابق،ص.16.

فرص بين الاحزاب السياسية و حرية الاختيار بالنسبة للناخبين و مؤسسات سياسية مستقرة و ثابتة ترعى هذا التحول.[1]

ثالثا : تحفيز التنمية السياسية نقصد بالتنمية السياسية ، انتقال النظم السياسية من نظام يقال عنه تقليدي الى نظام سياسي حديث ؛ اي اذا كان هناك من الناحية الاقتصادية انظمة في طريق النمو فان هناك انظمة سياسية في طريق التحديث، و تشير الى مسار عملية التطور في النظام السياسي التي تعزز الاستقرار و قد تعددت تعاريف التنمية السياسية و لعل من ابرز تعاريف التنمية تعريف لوسيان باي على انها : زيادة قدرات النظام في تسيير الشؤون العامة و ضبط النزاعات و تلبية المطالب.

التوجه نحو المساواة من خلال المشاركة السياسية سواء بالتوسع في الاقتراع العام ، او من خلال زيادة التعبئة السياسية.التجنيد في المناصب العامة على اساس الجدارة .[2]

المطلب الثاني : وسائل و أدوات هندسة النظم السياسية

الهندسة السياسية إستراتيجيات سياسية علنية لإعادة تنظيم النظم السياسية، و إصلاحات مؤسسية واسعة سعيا إلى إدارة أكثر تمثيل؛فحسب **جيوفاني سارتوري** الذي كتب منذ ما يقارب أربعين عاما مسألة :"كيف يمكن التدخل سياسيا في توجيه وتشكيل أو هيكلة عملية التنمية السياسية ؟"[3]

فما هي الآليات والإستراتيجيات المعتمدة لذلك و أي المؤسسات الأنسب لتحقيق الغايات ؟

أولا: الهندسة الانتخابية:

تركز إستراتيجيات القيادة على التصميم الإبداعي للنظم الانتخابية باعتبارها المؤسسات الأنسب و تمثيل أفضل لتعزيز الحكم؛ فوجود انتخابات ديمقراطية أكثر حزما، و أحزاب أكثر تجميعا للمصالح و متماسكة، يستلزم توافر حكومات أكثر إستقرارا. سواء في الدول الديمقراطية أو الديمقراطيات الجديدة غير

[1] عبد العالي عبد القادر، "محاضرات النظم السياسية المقارنة" علوم سياسية، جامعة د.مولاي الطاهر –سعيدة–(2007-2008)، ص.8.

[2] عبد العالي عبد القادر، محاضرات، مرجع نفسه، ص.81.

[3] Benjamin Reilly OP.cit.

المتجانسة عرقيا، تسعى لإصلاحات إنتخابية لتعزيز الأحزاب السياسية عبر الأقاليم لتحقيق الإندماج الإجتماعي والتجميع السياسي.[1]

– تعتبر النظم الإنتخابية، أو الإنتخابات الدورية،أو إجراءات التصويت حجر الزاوية لإرساء الديمقراطية.[2]

– يرى **راين تاجيبيرا** أن مسألة تصميم النظام الإنتخابي الأنسب لبلد ما،ليست مسألة سهلة نظرا لوجود جملة من العناصر في الهندسة الإنتخابية،و جملة من المتغيرات لا بد أن يدرسها الباحثون لصياغة البدائل المناسبة في حالة الإصلاح الانتخابي.[3]

تعريف الهندسة الانتخابية :

يستعمل مفهوم الهندسة الانتخابية و الهندسة السياسية ليشير للدور الذي تلعبه المؤسسات السياسية في رسم نتائج مرسومة مسبقا، تتعلق بالسلوك السياسي و الاجتماعي.[4]

– الهندسة الانتخابية هي مجال تصميم النظام الانتخابي(الأنظمة الانتخابية أو الانتخابات تترجم الأصوات إلى مقاعد،وهذه الأنظمة مركزية و حساسة لأنها تحدد من يحكم)[5]

– الهندسة الانتخابية كنمط من الهندسة السياسية تهدف إلى جملة من التأثيرات المرغوبة في النظام الانتخابي والنظام الحزبي و في البنية الحكومية؛ وإدخال تأثيرات مدروسة و متوقعة بناءا على تصميمات مؤسسية أو تشريعية والتي تهدف إلى تسوية وحل الصراعات الاجتماعية،حل الصراعات والحروب الأهلية وبناء الدولة والمؤسسات، تطوير وتحسين التمثيل السياسي والجودة الديمقراطية،زيادة المشاركة السياسية والانتخابية.[6]

---

[1] Benjamin Reilly Ibid. p

[2] Particia Silva, OP.cit

[3] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق،ص.319.

[4] عبد القادر عبد العالي،مرجع سابق،ص.316.

[5] Benjamin Reilly , op.cit.p

[6] عبد القادر عبد العالي،مرجع سابق،ص.416.

– دور الهندسة الانتخابية الترسيخ الديمقراطي و رفع التمثيل السياسي و تحسين كفاءة النظم الانتخابية في التمثيل و الحكامة،غير أن هذه الأهداف تختلف باختلاف النظم السياسية، فمنها من يسعى للتحول أو الترسيخ الديمقراطي، و نظم تسلطية تهدف لتكريس الوضع القائم وتجديد شرعيتها .[1]

– الهندسة الانتخابية مثل الهندسة السياسية ليست عملية محايدة،فقد تتجه الهندسة الانتخابية نحو تصميم انتخابي لتقوية الأحزاب السياسية الوطنية و إضعاف الأحزاب الجهوية و القطاعية، و رفع المشاركة الانتخابية لدى المواطنين بتصميم نظام إنتخابي يوفر مزيدا من الحوافز لدى الناخبين،و يرى "بن ريلي" أن الهندسة الانتخابية في العديد من الدول كانت تنطوي على تصميم أنظمة إنتخابية تعمل على تحسين معيار التمثيلية والحكامة ،بتقوية دور الأحزاب الوطنية و إضعاف الأحزاب الإنفصالية إنتخابيا، وذلك من خلال رفع عتبة الإنتخاب، إشتراط الترشح بتوفر هذه الأحزاب على التواجد في أكثر من مقاطعة[2]

وترى **بابيا نوريس** أن النظام الإنتخابي" هو الجوانب المختلفة لتطبيق القانون الإنتخابي"من حيث :

أ. بنية الإقتراع: كيف يقوم الناخبون بالإقتراع .

ب. العتبة الإنتخابية :مقدار الأصوات الإنتخابية التي يمكن للأحزاب أو المرشحين الفوز بواسطتها والحصول على مقاعد.

ت. الصيغة الإنتخابية: التي يتم بها إحتساب الأصوات و توزيع المقاعد(مثل:قاعدة الباقي الأقوى، التوزيع النسبي،.....).

ث. الدائرة الانتخابية: عدد المقاعد التي يتم التنافس عليها في الدائرة الإنتخابية .[3]

ثانيا : هندسة النظم الحزبية

على الرغم من أنه لا غنى لجميع الديمقراطيات عن الأحزاب، إلا أنها تعتبرها تقليديا ظاهرة إجتماعية تتجاوز حدود نطاق الهندسة المعتمدة؛ غير أن في السنوات الأخيرة خاصة مع تنامي إرتفاع الأحزاب

[1] عبد القادر عبد العالي،مرجع سابق،ص.315.

[2] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق.،ص.317.

[3] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق،ص.319.

*النظام الإنتخابي: مجموعة من القواعد وإجراءات إنتخابية في الثقافة السياسية لبلد ما،يوظفها الفاعلين السياسيين لصالحهم

*القانون الإنتخابي: لا يصنع النظام الإنتخابي و التأثيرات المرغوبة والمتوقعة للقواعد والقوانين الإنتخابية لاتكون فورية

الإثنية،الإقليمية و سعي الدول خاصة"دول آسيا " لتطوير النظم الحزبية من خلال تعزيز تنظيم الأحزاب الداخلية، و تعزيز هياكلها و فروعها عبر الأقاليم،لإحتواء النزاعات القومية و الصراع. و يرى **بنجامين رايلي** أن الأحزاب السياسية تلعب دور حاسم في تمثيل المصالح، و تجميع الأفضليات،و تشكيل الحكومات، و يعتبرها عنصر أساسي من عناصر إدارة الصراع وتعزيز الإستقرار السياسي، غير أن هذا يتوقف على طبيعة النظام الحزبي.

قام **رايلي** بدراسة مسحية في المجتمعات المنقسمة و متعددة الأعراق، وكيف إستـــــــخدمت هذه الدول و صنّاع القرار الأحزاب و النظم الحزبية للسيطرة و إدارة النزاعات بمعنى"هندسة النظم الحزبية – الهندسة الحزبية، في المجتمعات متعددة الأعراق في الديمقراطيات الجديدة" و ذلك لأن النظم الحزبية الضعيفة تعرض الديمقراطيات للخطر خاصة في البلدان النامية حيث تشكلت أحزاب سياسية جديدة حول أسس عرقية،دينية،إثنية...مما يجعل الحكومة غير مستقرة، و مع ذلك عمدت هذه الدول لإجراءات لإدارة النزاعات و الصراعات بإستخدام الأحزاب السياسية.

1. إستراتيجيات هندسة النظم الحزبية :

أولا: تقييد الاحزاب العرقية

تقييد تطور الاحزاب العرقية من خلال وضع قواعد تشكيل الاحزاب و ادخال لوائح تحكم تشكيلها و سلوكاتها ن كما توجد انظمة قد تمنع الاحزاب العرقية نهائيا و صراحة .و قد يمنع تسجيل الاحزاب الصغيرة اذ يتطلب تكوين اقليمي كشرط مسبق للالتزام في الانتخابات، فتركيا مثلا نطلب من الاحزاب انشاء فروع اقليمية لها و عقد مؤتمرات منتظمة و مرشحين ميدانيين في نصف المقاطعات على الاقل ، و في نيجيريا تشترط خوض انتخابات وطنية ، و القاعدة الحالية يجب ان تفوز الاحزاب بنسبة لا تقل عن خمسة بالمئة من الاصوات في الانتخابات المحلية قبل ان يتمكنوا من التنافس على الصعيد الوطني .[1]

كان للسياسة العرقية اثر سلبي على ارساء الديمقراطية كما كتب قونتر والمس: "المنطق الانتخابي للحزب الاثني هو تصلب و تعبئة قاعدتها العرقية مع نداءات حصرية لمجموعات اثنية و عادة ما تفتح مجالا (فرص التهديد، التعصب النزاعات و التفكك و غيرها) لهذا السبب كثيرا ما حدد العلماء وصناع القرار الحاجة لبناء احزاب سياسية ذات قاعدة عريضة و جماعية متعددة الاعراق و ينبغي توطيد دعائم السياسات

[1] Benjamin Reilly.OP.cit .P.(3.5).

الديمقراطية السليمة، فالاحزاب المجزئة تعرض الديمقراطيات للانهيار و تركيا مثلا منعت لفترة طويلة تشكل الأحزاب الإسلامية و هذا ما حد من نفاذ الأحزاب العرقية ليس فقط في التكوين بل حتى أيضا في عدد الأصوات (أصواتها من مجموعة عرقية واحدة).

ثانيا: الضغوط الخارجية

ونعني به التدخل الخارجي المباشر في تطوير النظم الحزبية في الديمقراطيات الجديدة أو الديمقراطيات الانتقالية، و غالبا ما تتدخل الجهات الخارجية بتوجيه المساعدة التقنية او المالية من الوكالات و المنظمات و المجتمع الدولي ...إذ تشترط المنظمات العالمية على بناء نظام حزبي لا يتوافق مع خصوصيات هذه البلد فيؤدي الى انقسامات و إختلالات و زيادة المشاكل ففي الاونة الاخيرة قامت هيئة الامم المتحدة بتقديم مساعدات انمائية لتطوير الاحزاب السياسية في الدول التي عانت من صراعات و نزاعات، كما كانت المنظمة الدولية طموحه لترويج و نشر الديمقراطية و الزمت دولا بقيود و شروط(مثلما حدث في البوسنه و كوسوفون تدخلات خارجية لفرض التعددية العرقية في النظم الحزبية)

ثالثا: هندسة احزاب سياسية باستخدام النظام الانتخابي لاعادة تشكيل النظام الحزبي

و ذلك وفق طرق هي :

- املاء الانتماء العرقي (التكوين العرقي للقوائم الحزبية) و قد ساعد هذا بعض الدول لتحقيق الائتلاف بدلا من الخلاف و دولا العكس.
- الحواجز الانتخابية ك مثل عتبات التصويت التي تمنع انتخاب العديد من الاحزاب الصغيرة في البرلمان كان تشترط حصول 10 % من الاصوات الوطنية (قاعدة تميز الاحزاب المركزية الكبرى ضد الاحزاب الصغيرة)
- استخدام ابتكارات النظام الانتخابي لمواجهة التجزؤ الحزبي و تشجيع التعاون و التحالف بين الاحزاب كاستخدام النظم الانتخابية (نظام الاغلبية ذا الدور و نظام الاغلبية ذا الدورين).[1]

رابعا: تطوير الاحزاب السياسية في الدول المعرضة للصراع وفق نهج"الاعلى –الاسفل"

أي بناء الأحزاب من فوق ، وزيادة الانضباط الحزبي و التماسك في البرلمانات كوسيلة للاستقرار السياسة الحزبية (الاحزاب البرلمانية) و ذلك بان تكتسب الأحزاب المأسسة الجيدة و الحكمة بهدف الاستقرار(أن يكون للأحزاب كافة دستور حزب أعضاء منظمات قانونية و مالية، السماح بالمنافسة

[1] Benjamin Reilly .OP.cit. .p.6.8.

الداخلية لقادة الحزب) اضافة الى وضع قيود للتجوال السياسي (عدم تغيير الاعضاء البرلمانيين لأحزابهم مهما كان الظرف).[1]

[1] Ibid.p.11.12.

الفصل الثاني

أثر العولمة _المحلية على تطور النظام السياسي السنغافوري

الفصل الثاني:أثر العولمة_المحلية على تطور النظام السياسي السنغافوري

" دول جنوب شرق آسيا "تلك المنطقة التي أصبحت محل اهتمام العلماء و الدارسين و الباحثين ، و محط انظار الجميع ، نتيجة لأدائها الاقتصادي الذي فاجأ الجميع، فالدينامية الاقتصادية التي حققتها هذه المنطقة و الاستراتيجيات المستخدمة و معدلات نمو عالية خلال فترة زمنية قصيرة جداً فكل من ماليزيا، أندونسيا، التناتين الاربعة (هونغ كونغ ، تايوان ، كوريا الجنوبية ، سنغافورة)عملية التطوير و التنمية التي حققتها تعتبر تحدي نظرا لأوضاعها الداخلية (المحلية الممزقة) و تغيرات دولية أفرزت منظمات عالمية و نظم دولية تملي عليها شروطها و قوانينها الدولية، فكيف لها إن تحقق هذا التطور ؟

سنغافورة من بين التنانين الاربعة التي حظيت باهتمام اكبر و جذبت انتباه العديد من العلماء خاصة، لكونها ذلك البلد الذي حقق تنمية في الحياة الاجتماعية و المجال السياسي عن طريق كفاءة الاداء الاقتصادي و التنظيم الاداري المحكم، خاصة انها دونا عن الدول تفتقر تماما للموارد الطبيعية و الثروات الباطنية معدومة تماما، و تعاني من صراعات داخلية اضافة لحالة تخلف كبيرة او ما اطلق عليها البعض " سنغافورة غارقة في التخلف و مع هذا تحقق تنمية تمتد لجميع الميادين (إجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديـا، سياسيا). ما يميز سنغافورة – تطور سنغافورة كدولة من دول العالم الثالث، دولة متخلفة، دولة اقل نمو الى دولة من دول العالم الاول في مدة زمنية قصيرة جداً، تغيير سريع يرافقه اداء قوي، انجازات استراتيجية و سياسات هذه الدولة كلها تستحق منا البحث و الدراسة، سنغافورة الدولة " الاكثر عولمة اليوم " مع " سنغافورة المحافظة على قيمها، ثقافتها و خصوصيتها الداخلية " – فاي نظام هو النظام السياسي السنغافوري ؟

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن سنغافورة

لدراسة التجربة السنغافورية او بالأحرى " النظام السياسي السنغافوري "يجب علينا ان نأخذ بعين الاعتبار كل من : الخلفية التاريخية، التكوين العرقي في سنغافورة و القيم الثقافية اضافة الى اقتصادها السياسي، المؤسسات السياسية و الإعداد الدستوري الذي اعتمدته سنغافورة.كل هذه العوامل تجعلنا نقف على خصوصية المنطقة و العوامل التي ساعدت على تنميتها و إحداث التغيير " التحديث و التطور ".

المطلب الأول : الخلفية الجغرافية و التاريخية لسنغافورة

سنغافورة " Singapore "، و الاسم الرسمي هو " جمهورية سنغابور ". تقع على جزيرة في جنوب شرق آسيا عند الطرف الجنوبي من شبه جزيرة ملاية، يفصلها عن ماليزيا مضيق جوهر و عن جزر رياو الاندونيسيا مضيق سنغافورة .(و لسنغافورة موقع جغرافي فريد عند رأس شبه جزيرة الملايو مضيق جوهر الذي لا يعتبر فاصلاً كبيراً ذلك ان المواصلات البرية الحديدية تربط بين سنغافورة و ماليزيا، و هي تشرف على مضيق ملقا الواقع بين الملايو و سومطرة و من ثم أصبحت أهم الموانئ التجارية في جنوب شرقي آسيا، لوقوعها على خطوط الملاحة بين حوض البحر الأبيض المتوسط و غربي أوربا من جهة و بين الشرق الأقصى من جهة أخرى).[1]

ترجع البحوث العلمية في السؤال عن ديناميكية هذه الدولة و سر التنمية الى موقعها الجغرافي و الموارد البشرية بها. فمنطقـــــــة (سنغافورة) حصلت على أهمية الجيوسياسية خلال فترة " فيجايان لانكا " و "الامبراطوريات Malaccan و غيرها ". ايضا انها كانت ميناء يقع في الطرف الجنوبي الشرقي من ساحل سومطرة، في نهاية مضيق ملقا. و تقع على الساحل الغربي ماليزيا.

هذه النقاط الإستراتيجية جعلت من المنطقة تشكل نشاط اقتصادي و تعزيز التجارة الإقليمية و سيطرت هذه الإمبراطوريات على الطريق البحري من جنوب آسيا إلى الشرق الأقصى و كانت شريان الحياة للتجارة، و هذا ما ساعد سنغافورة على الاستفادة اقتصاديا من موقعها الجغرافي (في القرنين 15م–16م)

[1] رضوى عمار، الحكم المحلي في سنغافورة ،ص. 3 http://www.academia.edu/6691770/ .

و تأثير التجارة الاقليمية في تطوير المستوى العالي من النشاط الاقتصادي من خلال توفير المراكز التجارية و كذلك الخدمات و غيرها.[1]

سنغافورة او ما يطلق عليها " دولة المدينة " هي دولة جزيرة –هي بلد صغير المساحة و يتم تصنيفها كدولة المدينة، وهي اصغر دولة في جنوب شرق آسيا .[2] تتألف من جزيرة سنغافورة و بعض الجزر الواقعة في المناطق البحرية المجاورة، تصل مساحة سنغافورة إلى 360 كيلو متر مربع (كلم^2)، و عدد سكانها 2.6 مليون نسمة منذ الاستقلال.[3]

ووصلت مساحتها : 699.4 كيلومتر مربع (كلم^2)، وعدد سكانها 435 مليون نسمة عام 2005.[4]

ووصلت مساحتها : 710.3 كيلومتر مربع (كلم^2) سنة 2009 م .[5]

سنغافورة مساحتها تتغير تقريبا كل 5 سنوات و ذلك لان الحكومة السنغافورية تقوم بإضافة جزر جديدة من رماد بقايا النفايات و ذلك لاستيعاب الكثافة السكانية المتزايدة للسنغافوريين فالحكومة تهتم بتوفير المساحة الكافية لسكانها و لا تشتكي من صغر مساحتها.[6]

و ارض سنغافورة منخفضة السطح بوجه عام. إلا ان بعض التلال تنتشر في الشمال الغربي و أعلى قممها لا تتجاوز 177 متراً و تنتشر في الجنوب الشرقي، و تنحدر من تلالها بعض المجاري الصغيرة نحو الجنوب الشرقي و لا تزال غابات المنجروف تغطي كثيراً من سواحلها كما تغطي الغابات الاستوائية بعض

---

[1] Eswarm Ramasamy, Political Developement of Singapore: A multiDimensional Approach,(Master of Arts), Simon Fraser University of Pennsylvenia, August 1989,P. 22.23

[2] Eivind B.Furlund, Singapore, from third to first world contry: the effect of development in littele India and chinatoun,(Master Norwegian University of technology and Science Trondheim, May 2008 P.3 .

[3] Eswarm Ramasamy,OP.cit, P.22.

[4] Eivind B.Furlund,OP.cit,P.3.

[5] سياسي كوم :سنغافورة : المتحصل عليه يوم :الاربعاء 08 مارس 2017 – سنغافورة www.elsyasi.com/world/country/191/

[6] كل خمس سنوات تقيم سنغافورة جزر صغيرة بالرماد فهي تعتمد على مبدأ "ادارة النفايات " كل 3 سنوات تبني محرقة للنفايات و تتخلص من الاولى لحماية البيئة.

من تلالها و مناخ سنغافورة استوائي رطب، و ازيلت مساحات كبيرة من غاباتها، و حلت الزراعة محلها و تحولت ارض الجزيرة الى مزارع علمية واسعة للمطاط و جوز الهند و الفواكه المدارية.

- عاصمة البلاد : سنغافورة، و توجد في وسط الساحل الجنوبي، و تظم معظم سكان الجزيرة و هي مدينة صناعية و محطة تجارية مهمة و الجانب الشرقي اكثر سكانا من الجانب الغربي.
- يرجع اسم سنغافورة، و هي لفظ باللغة العربية المحلية–سنغافور الى كلمتي "سنغا " و "بورا " السنسكريتية التي تعنيان "مدينة الاسد" و سبب هذه التسمية هو ان عند وصول احد المستكشفين القدامى الى هذه الجزيرة الصغيرة، و هو امير سومطري يدعى "سانغ نيلا اوتاما " و يعتبر مؤسس سنغافورة انه رأى اسدا فسماها " مدينة الاسد " و الاسد "ميرليون– Mirilion" بجسد سمكة، يمثل الشعار الرئيسي للبلاد منذ عام 1986م.[1]

التاريخ السنغافوري :

التاريخ السنغافوري مفيد لفهم عملية التنمية، فالتاريخ يسمح لنا بمشاهدة كيف ازدهرت "المدينة" و كيف لعبت القيادة دوراً في تنمية المنطقة فكما يوضح مؤسسوا سنغافورة إن قوى التاريخ لعبت دوراُ في بقاء هذه "المدينة–الدولة"، ليس فقط اقتصاديا و لكن أيضا من خلال توفير مزيد من الازدهار السياسي و الاقتصادي.[2]

فالمنطقة لها أهمية جيوسياسية خلال فترة "فيجايان لانكا" و الإمبراطوريات "مالاكان، باليمبانج، سري فيجايان" حيث كانت ميناء تقع في الطرف الجنوبي الشرقي من ساحل سومطرة في نهاية مضيق ملقا، و كانت سنغافورة موقع استراتيجي في تعزيز التجارة الإقليمية و نظرا لان المنطقة ككل "جنوب شرق آسيا " خاضعة لهيمنة الإمبراطوريات على الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصاديـــــة، فقد سيطرت على الطريق البحري من جنوب آسيـــــا إلى الشرق الأقصى و كانت في ذلك الوقت شريان التجارة.و عرفت المنطقة "كمركز تجاري هام" إضافة لذلك فقد عرفت أنشطة اقتصادية أخرى لان سنغافورة عرفت كمركز لاستخراج الفائض من المناطق الزراعية المجاورة) و نتيجة لهذا عرفت سنغافورة مستوى عالي من النشاط الاقتصادي من خلال توفير المراكز التجارية إضافة لنشاط الخدمات. و خلال الحروب النابليونية تقريبا خلال القرن 18م وضعت الهند الشرقية البريطانية اهتماماً كبيرا للتجارة مع الصين لذلك سعت للحصول على

[1] سياسي كوم . مرجع نفسه.

[2] Eswarm Ramasamy,OP.cit, P.20.21.

ميناء بينانج في منطقة جنوب شرق آسيا، و خلال هذه الفترة بالذات التي شهدت تجاذب قوى بين "القوات البريطانية" و "القوات الهولندية" على هذه المنطقة الاقتصادية؛ كانت سنغافورة جزءا من سلطنة جوهر و وريث عرشها "تنكو حسين سلطان جوهر" الذي قام بإيجار سنغافورة ل "رافلز" عام 1819 و احتجت القوات الهولندية على ذلك.

و هكذا يجمع الجميع ان سنغافورة بدأت عام 1819 مع "ستامفورد رافلز" الذي اكتشف اهميتها كمركز تجاري استراتيجي لجنوب شرق آسيا، راغبا في تطوير الجزء الجنوبي لسنغافورة كمستوطنة و مركز تجاري بريطاني غير انها لا تزال تحت سيطرة الملايو (فهي مؤجرة فقط). و خلال 5 سنوات فقط قام "رافلز" بتسخير كل الامكانات لها لإنعاشها و ان تكون مناسبة بشكـــــــــــل مثالي و متطورة ومنه تمكن "رافلز" من احياء المنطقة و ازدهارها و اصبحت سنغافورة الشريك الاصغر في الهيكل الاقتصادي الاستعماري .[1]

وفي 02 اوت 1824 اصبحت جزيرة سنغافورة كلها رسميا مستعمرة بريطانية و ملكا لها . و ما ان حصل البريطانيون عليها حتى بدؤوا بالتخطيط الدقيق لهذه المدينة و اول امر قاموا به الفصل بين المجتمعات العرقية، و كانت هذه بداية ظهور "مناطق الاقليات العرقية في سنغافورة التي لا تزال موجودة لليوم".[2]

(يدعي السنغافوريين لحد الساعة ان الانقسامات العرقية غير موجودة عندهم ابداً غير ان الاستعمار هو من قام بذلك و بأنهم سنغافورين جميعاً و لا فوارق بينهم و ما اوجده الاستعمار من تفرقة و فصل يجب عليهم إلغاءه و ازالته اليوم) .

و على هذا الأساس ظهر الحي الصيني، و بذلك تحركت الجالية الهندية بعيداً عن المستوطنات الأولى و انتهى بهم الأمر في منطقة "سيرانغون" و هي منطقة معروفة اليوم باسم "ليتل انديا". و هكذا أصبحت سنغافورة مركز تجاري بريطاني في آسيا و كان ميناءها لخدمة الشركات الخاصة الغربية منها و الآسيوية و كانت تجارة حرة غير مقيدة(لا احتكار و لا رسوم و لا غيرها من القيود التجارية).[3]

[1] Ibid, P.(23.27).

[2] Eivind B.Furlund,OP.cit,P.4.

[3] Eivind B.Furlund,OP.cit,P. 4.

و تم الاستفادة من موقعها الاستراتيجي على مفترق الطرق بين المحيط الهادي و المحيط الهندي و أصبحت سنغافورة ميناءا تجاري مزدهر و بدأت الهجرة المفتوحة و استقبال الآلاف من المهاجرين الصينيين و إعداد اقل من الملايو و الهنود.[1]

في الحرب العالمية الثانية و فترة الحرب الباردة غزا جيش اليابان الإمبراطوري مالايا، و بلغت المعارك ذروتها في معركة سنغافورة و هزم البريطانيون في 6 أيام و استسلمت بريطانيا "15 فبراير 1942" و وصف رئيس الوزراء البريطاني "وستون تشرشل" الاستسلام بأنه "أسوء كارثة و اكبر استسلام في تاريخ بريطانيا" بعد سقوط سنغافورة حدثت مذابح للعرقية الصينية. و في 12 سبتمبر 1945 استسلم اليابانيون.[2]

الصحوة السياسية (1945-1955): حيث عاد البريطانيون في عام 1945 لمواجهة السخط المحلي و عليه تسليم الحكم الذاتي المحدود في 1955 لرئيس الوزراء ديفيد مارشال عبر اول انتخابات عامة كما يصفها "مايكل دي بار وز لاتكو" فترة من الحيوية و الطاقة على جميع المستويات، و على الرغم من ان الشيوعيين كافحوا لحفظ السيطرة على الراديكالية و الحركات المسلحة و كانت سيطرتهم متفرقة و غير مكتملة ازدهرت الحركات السياسية على جميع مستويات المجتمع و تم إنفاق اموال هائلة في مجال التعليم، و كان هناك تأييد شعبي لبناء جامعة "نانيانغ الصينية"؛ و تشكلت نقابات سياسية تعمل وفق اسس تجارية و خطابات عالمية حول القومية و السياسة اليسارية و مكافحة الاستعمار.

غلب على هذه المرحلة وصف "الخطر الشيوعي" مع أن المرحلة شهدت في الأساس تغييرات في الحكومة :

- 1955-1956 : دافيد مرشال زعيم "جبهة العمل".
- 1956-1959 : حكومة جبهة العمل ل"ليم يوصوك" ومنحت لسنغافورة الحكم الذاتي الداخلي كامل للحكومة ماعدا الدفاع و الشؤون الخارجية.
- 1959-1961 : حكومة حزب العمل الشعبي (ال PAP) : بزعامة "لي كوان يو"في مرحلة جناحه اليساري .[3]

[1] Michael, D.Barr and Zlatko, Skrlis, lonstructiog Singapore: Elitism Ethniaty and Nation Building Project,(Malyzie:NIAS Press ,2008),P.36.38

[2] Eivind B.Furlund, Ibid,P. 5.

[3] Michael, D.Barr and Zlatko, Skrlis ,OP.cit,P.27.

في 1961 يعلن رئيس وزراء ماليزيا "تنكو عبد الرحمن" عن رغبته في انضمام كل من "سنغافورة ، مالايا، بروناي، ساراواك، صباح" لماليزيا ، و اعتقدت الحكومة السنغافورية ان الفكرة جيدة خاصة و ان "مالايا و سنغافورة " مرتبطتين تاريخيا غير أن هذا الارتباط لم يكن على اساس السياق التاريخي بل كان ذا سياق سياسي ، حيث ان رئيس وزراء ماليزيا "تتكو عبد الرحمن" كان يشعر بالقلق ازاء مشكلة الشيوعية في سنغافورة ، بينما "لي كوان يو" رئيس وزراء سنغافورة اراد الاندماج لأسباب اقتصادية منذ ان ظهرت فكرة الاتحاد للوجود، و لقد عارضته الأحزاب الاشتراكية معارضة شديدة وعقدت مؤتمرا كبيرا في "كولالمبور" و هاجمت فيه الاتحاد و اتهمته بموالاته لبريطانيا و أصدرت بيان تقول فيه ان شعوب المنطقة يجب أن تقرر مصيرها بنفسها و أن الاتحاد في حقيقته هو محاولة بريطانية للمحافظة على القواعد العسكرية في سنغافورة و السيطرة على جنوب شرق آسيا بواسطة معاهدة الدفاع المشترك مع "الملايو" .[1]

المعركة من أجل الاندماج(1963-1961) : منذ 1961 انطلقت قضية الانضمام لماليزيا (مع ان أصول قضية الاندماج بدأت من 1959 منذ إعلان الحكم الذاتي لسنغافورة) ؛ بدأ "لي كوان يو" رئيس وزراء سنغافورة قضيته أو معركته من اجل الاندماج و الانضمام لماليزيا ، و اطلق "لي كوان يو" مبرراته للانضمام.[2]

كما قام "لي كوان يو" بتقديم تصريحات إذاعية حول حدث الانفصال ، و لماذا وقع الانفصال على الجناح اليساري.[3]

و لخص خلفية اتحاد حزب العمل الشعبي مع الجبهة المتحدة للشيوعيين منذ 1954 ، لكن حدث الانفصال بسبب الصراع حول "الاندماج للملايو"، و يوضح "لي كوان يو" أن ما يقره الشيوعيين حول ان "النظام الديمقراطي البرجوازي لن يفرز مجتمعـا عادلا و متساويا " انهم على صواب في ذلك، و يتفق معهم.

يقول "لي كوان يو": انه مهما حدث في الصين أو روسيا فنحن نعيش في المالايو و بعيدا عن الشيوعية و الاشتراكية الديمقراطية إذا كنا نريد مجتمعا أكثر عدلا او مساواة في المالايو علينا ان نتخذ بعض

---

[1] اسماعيل محمد صادق، التجربة الماليزية : مهاتير محمد..و الصحوة الاقتصادية،(القاهرة : العربي للنشر و التوزيع، 2014)، ص.23.

[2]Michael, D.Barr and Zlatko, Skrlis ,OP.cit,P.27.28.

[3] يو،لي كوان، قصة سنغافورة، تر(هشام الرجاني)،(الرياض،العبيكان للنشر،2007).ص.395.

القرارات الأساسية مثل ان نكون مالاويين نجمع الصينيين و الهنود و الآخرين مع المالاويين ، و نبني وحدة قومية و ولاء وطنيا، و نجمع ما بين العروق كافة من خلال لغة قومية واحدة .

وضح "لي كوان يو" أن الاتحاد مهم لسنغافورة لأجل تكامل الاقتصاد و ان سنغافورة لن تحقق تنمية وحدها و لا تستطيع توفير ظروف معيشية مقبولة لأنها تفتقر للموارد ، و لديها شح مياه إضافة ان الاندماج سيحقق لها توسع رأسمالي صناعي ، إضافة لهذا كله الاندماج طريقها نحو الاستقلال من الاحتلال البريطاني ، و عمد "لي كوان يو" الى اقناع الناس بأن الاندماج هو الحل العقلاني لمشكلات سنغافورة .[1]

دمجت كل من سنغافورة ساراواك ، بورنيو الشمالية البريطانية و اتحاد المالايا ، جميعها لتشكل ماليزيا يوم 16 سبتمبر 1963 الواقع ان مسلمي ماليزيا كلهم من الملاويين ابناء شبه جزيرة المالايو التي اندمجت مع سنغافورة ، صباح و ساراواك و كونوا جميعا اتحاد ماليزيا، و واجه الاتحاد مجموعة من المتاعب منذ البداية ، حيث اثار الشكوك خاصة ان لبريطانيا علاقة بظروف نشأتـــــه و معارضة شديدة من الفلبين و اندونيسيا ، و لكن الاتحاد دخل حيز اندماج (المالايو و سنغافورة)كخطوة أولى ، ثم انضمام ولايتي صباح ، و ساراواك أيضا ، و بالفعل تم الاتفاق تماما بين كل الإطراف في 31 أوت 1963 .[2]

حصل في السنوات التالية توترات ضمن الاتحاد الجديد أدت إلى نزاع مسلح مع اندونيسيا.[3]

شهدت سنوات الاندماج، استقلال سنغافورة من الاحتلال البريطاني، إضافة إلى أعمال شغب في سنغافورة و ما لبث الاتحاد أن قام بإعلان فصل سنغافورة في 09 أوت 1965 و هو تاريخ إعلان سنغافورة جمهورية مستقلة.[4]

و هذا التاريخ يحتفل به السنغافوريين كيوم استقلال وطني و هو لحظة اعلان بناء البلد الصغير او بالأحرى قصة نجاح امة.

[1] يو، لي كوان، مرجع نفسه ، ص.ص.396.398

[2] اسماعيل محمد صادق ، مرجع سابق .ص.23.24 .

[3] اسماعيل محمد صادق، نفس المرجع. ص.14 .

[4] Maicheal, D.Barr. OP.cit,P.31.

المطلب الثاني :الملامح الاجتماعية و الاقتصادية

طبيعة التنظيم الاجتماعي :

تمثل سنغافورة نموذجا من النماذج الفريدة للتطور السياسي و الاقتصادي حتى الجانب الاجتماعي منها ، فسكان سنغافورة الذين بلغوا 2 مليون عند الاستقلال أصبحوا في 2005 : 4.351 مليون نسمة يتوزعون على النحو التالي : 76 % (أصول صينية)، 14% (أصول ماليزية) ، 9 % (أصول هندية). [1] فنجد أنّه في عام 2010 وصل إجمالي عدد سكان سنغافورة إلى 5 مليون نسمة تقريبا .[2] و بلغ تعداد سكان سنغافورة 5.6 مليون نسمة وفقا لمؤشر العام 2014.[3]

إن التنوع العرقي في سنغافورة ، يتداخل مع تنوع ديني ، ذلك ان معظم أفراد المجتمع الملاوي هم من المسلمين، في حين إن الأغلبية الصينية هي أغلبية بوذية، كما أن هناك انتماءات مختلفة للأقلية الهندية الصغيرة، مثل الهندوسية و السيخ. تلازم التنوع العرقي و الديني مع تنوع لغوي، متضمنا بدوره تنوعا واسعا في اللهجات .[4]

إن التنظيم الاجتماعي لسنغافورة اثر فيه الجانب الاقتصادي بشكل كبير، إذ ساهم تدفق العمالة (العمالة الوافدة) في تغيير التركيبة الاجتماعية لها، كان غالبية سكانها من الملايو غير انه بإنشاء سنغافورة كمركز تجاري أيام "السيرتوماس ستامفورد رافلز" عام 1819 جذب هذا العديد من العمالة المهاجرة و كانت غالبيتهم من المهاجرين الصينيين و إعداد اقل من الملايو و الهنود.[5]

المهاجرين الوافدين من الصين جاؤوا لسنغافورة لإقامة علاقات تجارية او بحثا عن العمل، استمر توافدهم و بلغ الذروة غي القرن 18م بسبب تدهور الأوضاع السياسية و الاقتصادية في الصين.

---

[1] Eivind B.Furlund OP.cit,P.3.

[2] محمد نعمان جلال،"النموذج السياحي و الاقتصادي السنغافوري"،في مجلة الوسط ، العدد2960، (14 اكتوبر 2010).
الموقع:www.alwasat news.com/news/483876.html

[3] عبد الجليل زيد المرهون،"سنغافورة و قصة نجاحها"،في مجلة الرياض، العدد 16979، (19 ديسمبر 2014)
الموقع : www.qlriyadh.com/1004892

[4] عبد الجليل زيد مرهون.مرجع سابق.

[5] Maicheal, D.Barr. OP.cit,P.20.

قامت القوات البريطانية بتنظيم و تجميع هذه الوفود القادمة من الصين في منطقة محددة في سنغافورة و لازالت موجودة لحد الآن و هي معروفة الآن (بالحي الصيني)، و نظرا لان العمالة الوافدة غالبيتها من الصين و تم التفافهم في منطقة واحدة ؛ تم تشكيل هيئات تنظيمية للعمل ؛ الهدف الأول منها ان يكونوا وسطاء عمل بين العمالة الصينية و الحكومة البريطانية في سنغافورة ؛ فلا يتم التعامل إلا مع كبيتان الصين (الذي يمثل المختار)؛ يتم اختياره شعبيا من المجتمع الصيني في سنغافورة، سرعان ما تطور دور هذه الهيئات (من الحصول على أجور العمال او المطالبة بمستحقات عملهم أو التعويضات، أو البحث عن العمل للعمالة المهاجرة الصينية او لإزالة التوتر و الصراع بين العمالة المهاجرة و أرباب العمل)و هذا ما أدى إلى إضفاء الطابـــع المؤسســـــــي و انسجام العمل باستخدام القوى الاجتماعية .

فقد قام الاستعمار البريطاني بالفصل بين الأجناس و الأعراق في سنغافورة و نتيجة لتحديد منطقة للمهاجرين* من الصين (في الحي الصيني، ما هو معروف به اليوم) فقد تم تحديد منطقة للمهاجرين من جزر الهند في منطقة أخرى (معروفة اليوم بالهند الصغيــرة) و كانت هذه هي طريقة عمل الاحتلال البريطاني للحفاظ على الانسجام بين هذه الجماعات العرقية المختلفة في سنغافورة .[1]

وتم فصل على أساس المجموعات العرقية المختلفة في سنغافورة و ترك القضايا المدنية لرؤساء المجموعات العرقية المختلفة ليتعاملوا معها في حين حافظوا على مصالحهم الاقتصادية في المنطقة، هذا النوع من العمل ساهم في مأسسة الحركة العمالية ضمن الفئات الاجتماعية الخاصة بكل منها.[2]

و على الرغم من وجود هذه الوكالات التنظيمية إلا أن الإدارة الاستعمارية البريطانية (و كعادة أي مستعمر الاهتمام بمصالحه الاقتصادية، فلم تقم بإحياء الاقتصاد في سنغافورة أو بتوفير عمل كافي بل على العكس كان هناك بطالة عالية و حادة، نقص في

*ما تجدر الاشارة اليه ان سنغافورة بالرغم من التركيبة الاجتماعية فيها ، خاضعة لقانون العرض و الطلب فالموقع الاستراتيجي لسنغافورة استقطب (الماليزيين، الصينيين ، الهنود): فأغلب المهاجرين كانوا تجار، خاصة الصينيين (الذين كانوا اكثر من الملايـــو؛ كانوا من طلائع الحركات العمالية و على اثرها كانو من النخب السياسية في سنغافورة). اما الهنود شكلت سنغافورة مستوطن دائم لهم و استقروا في اللايو و كانت بداية ذلك انه تم جلبهم في عهد ممالك الملايو (لأداء وظائف القضاة).

[1] Eswaram Ramasamy, OP.cit,P.(32.34).

[2] Ibid, P.36.

المساكن العامة مما أدى إلى نشوء سكنات عشوائية في جميع أنحاء و ضواحي سنغافورة و لم يكن هناك تكامل عنصري موجود داخل المجتمع العرقي، توجد مجموعات عرقية "صينية"، "ماليزية–مالاوية"، "هندية" بدلا من سنغافوريين.[1]

شهدت صراعات و أعمال الشغب عرقية نتيجة للاختلافات العميقة في المجتمع المتعدد الأعراق و الإثنيات (74 % صينيين،13 % ملايو،9 % هنود و 3 % أخر)، متعددي الديانات (البوذية، الاســتلام، الطـاوية، و الهندوسية و المسيحية)؛ و لا لغة مشتركة لذلك فمنذ لحظة إعلان الاستقلال في 1965 عمدت الحكومة المشكلة بزعامة رئيس الوزراء "لي كوان يو" ببناء دولة –شعب واحد و موحد – و غرس الهوية الوطنية السنغافورية ، و نشر قيم سنغافورية أولا.

و نظرت الحكومة "للمورد البشري" كأثمن و أغلى مورد لجمهورية سنغافورة تلك الجزيرة التي تفتقر للموارد الأخرى، و لا تمتلك إلا المواطن السنغافوري.[2]

الجانب العلمي ركزت الحكومة السنغافورية على التعليم، فهو طريق للتقدم، و بواسطته استطاعت سنغافورة بناء امة – و سنغافــورة أولا – تسعى أجيالها المتلاحقة "لجعل سنغافورة أفضل ". حكومات ليس هدفها الاستمرارية بل تحقيق نتائج أفضل من الحكومات السابقة ، فجيلا عن جيل سنغافورة تتطور و تتقدم.[3]

الجانب الاقتصادي :سنغافورة جزيرة صغيرة بلا موارد طبيعية على الإطلاق، هي البلد اصغر مساحة في الجنوب شرق آسيا حصلت على استقلالها عام 1965، كانت هناك العديد من المشاكل : البطالة، ازمة السكن، الفساد الاداري و الركود الاقتصادي.[4]

و إن صح التعبير لم يكن هناك اقتصاد حقيقي ، و تشتد التوترات مع دول الجوار، إضافة أنها تستورد معظم احتياجاتها الغذائية و المياه و الطاقة، سنغافورة لم تكن مرشحة نهائيا ان تصبح من الدول المتقدمة و إن تمتلك تلك الدرجة من القوة الاقتصـادية و التعليمية، بل كانت المخاطر تواجه هذه الأمة منذ لحظة

---

[1] Eswaram Ramasamy,OP.cit, P.19.

[2] Lessons from PISA for the States,Singapore:Rapid Inprovement followed by strong Performance, (OECD 2010), P.161.

[3] Ibid, P.162.

[4] مقابلة مع : "لي هينسيج لونج" رئيس وزراء سنغافورة (2007 آنذاك)و مجموعة خبراء اقتصاديين من مؤسسي الأوائل لسنغافورة ، مقابلة تلفزيونية في حصة تحت المجهر على قناة الجزيرة بعنوان:"سنغافورة سر النجاح".

إعلانها جمهورية مستقلة، فقد كانت تعاني الضعف السياسي و الاقتصادي من جهة و عالم يشهد تغيرات عالمية و بروز القوى الدولية الكبرى، و منظمات عالمية تزيد أوضاع دول العالم الثالث ضعفا و فقرا، إضافة أنّ الشعب سنغافورة غير متجانس عرقيا، دينيا، و لغويا... وفي تلك الفترة كان رئيس الوزراء "لي كوان يو" الذي قام بتغيير مصير تلك الدولة و لا يزال اثره حتى يومنا هذا.

وضع رئيس الوزراء هدفين أساسيين "**بناء اقتصاد حديث**" و "**خلق شعور الهوية الوطنية السنغافورية**" قام بتجنيد أفضل و اذكي الناس في حكومته و سعى الى تعزيز النمو الاقتصادي و خلق فرص عمل،اضافة لجذبه لقوى عاملة اجنبية ذات مهارات في التصنيع خاصة في المجال التقني (فقد قام اقتصاد سنغافورة بداية على التصنيع المبني على التطور التكنولوجي) و سعت سنغافورة لتصبح لاعبا في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة و تشجع الحكومة البحوث و الابتكارات المكثفة في الصناعة و سعت إلى جذب العلماء و الشركات العلمية من جميع أنحاء العالم .[1]

كانت نتائج السياسات الاقتصادية مذهلة – النمو الاقتصادي السريع للوصول الى مستويات البلدان المتقدمة– فخلال 40 سنة تحولت هذه الجزيرة المليئة بالمشاكل و التناقضات تلك المستعمرة البريطانية ، انتقلت من تصنيف العالم الثالث إلى العالم الأول خلال جيل واحد فقط.[2] فسنغافورة اليوم، خامس اغنى دولة في العالم من حيث احتياطي العملة الصعبة الذي وصل الى اكثر من (170 مليـــار دولار) و هي اكثر البلدان استقراراً سياسياً في آسيا طبقا للكتاب السنوي للتنافسية العالمية.[3]

ويؤكد العديد من الباحثين والدارسين في الشأن السنغافوري أنّ قوى التاريخ لعبت دورا في بقاء هذه المدينة –الدولة –ليس فقط اقتصاديا بل حتى من حيث ازدهار السياسي و الاقتصادي و هذا راجع للميراث التاريخي (التجارة) و استناداً إلى الطبيعة الاستعمارية فنضوج الأنشطة الاقتصادية في سنغافورة راجع إلى السياق التاريخي، و الأثر الذي تركته على تطوير المؤسسات السياسية لها، التي سعت من اجل التحديث. فانتقال سنغافورة من المراكز التجارية الى وحدة اقتصادية متنوعة قائمة على التنافسية الاقليمية و العالمية أيضا وهذا راجع للنضج و الانتقال السياس و التطور التاريخي للمنطقة ، فقد أصبح لسنغافورة دور و مركز

[1] PISA, OP.cit, P.160.

[2] من مقابلة .مرجع سابق.

[3] من مقابلة .مرجع سابق.

مالي رئيسي و إقليمي فقد كان لها في المرحلة الاستعمارية دور تجاري (تجارة المطاط)، و هذا ما ساعدها على زيادة رأس المال و إنشاء و تطوير النموذج السنغافوري.[1]

خلال الحقبة الاستعمارية لسنغافورة كانت الدعامة الرئيسية للاقتصاد "الخدمات"، و قد تنوع الاقتصاد السنغافوري فيما بعد ليشمل قطاعات أخرى مثل الصناعات التحويلية في الثمانينات، و تم التركيز على رأس المال المحلي لصناعات تحويلية بسيطة كان الهدف منها تكوين رأس مال محلي؛ و هذا ما فسر ميزة سنغافورة و قدرتها على تحديث مجتمعها عبر المجال الاقتصادي وضمن هذه البيئة و تشكلت سياسيات لإدامة البنية التحتية الاقتصادية.

إضافة للموقع الجغرافي و الخبرات الاستعمارية (الإرث الاستعماري)، و يرجع النمو السنغافوري الى التحسينات في تكنولوجيا الاتصالات، و التنقل و رفع مستوى الموارد البشرية.[2]

و على الرغم من إن سنغافورة كانت قليلة الموارد الطبيعية و الثروات الباطنية (محدودية الموارد)، و نظرا لموقعها و المهارات البشرية فالمصير التاريخي و الاستفادة من الحقبة الاستعمارية، إضافة إلى سياسة "الحكومة" في تحريك عملية تكوين رأس المال، و تطوير المجتمع و اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في بناء البنية التحتية و بناء الموانئ و السكك الحديدية .[3]

كما لا ننسى ذكر ان العلاقة المعادية لسنغافورة للمد الشيوعي، كان سببا رئيسيا في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية (الغربية) لإعادة بناء و تحديث اقتصادياتها و هذا واحد من مفاتيح نجاحها اليوم و الخروج من الركود و ذلك بالنمو الاقتصادي المستدام .

عملت مؤسسات الدولة إلى جانب رأس المال الأجنبي في السعي لتحقيق عوائد اعلي و استخدام التكنولوجيا، أدى لتسارع وتيرة "التحديث في سنغافورة"، طغى دور الدولة في الاقتصاد السنغافوري بداية وقامت الحكومة بإعتمد تدابير أمنية عديدة(إذ عزز النظام السياسي أشكال الضبط للتطور و التنمية الاقتصادية و سيادة الحكومة) حيث قامت النخب السياسية الحاكمة في سنغافورة على تأكيد هذه السمة

[1]Eswaram Ramasamy, OP.cit, P.(20.22).

[2] Ibid, P.P.28.29.

[3] Ibid, P.31.

الرئيسية ؛ تدخل الدولة لضمان "النجاح الاقتصادي" في رفع مستوى الاقتصاد بسرعة ،[1] و لا ينكر احد أن النخب الحاكمة لسنغافورة قامت باستغلال الظروف المواتية لجلب الازدهار لسنغافورة .

"يصرح "لي هيسينج لونج" رئيس وزراء سنغافورة (أثناء الأزمة المالية 2008 و كيف ان سنغافورة حتى و إن تضرر اقتصادها، فالحكومة استطاعت تجاوز ذلك، و يقول : ليس لدينا حل سحري لهذه المشكلة فالموقف شديد الخطورة و سنتضرر كالعديد من الدول الأخرى، و سنعاني من أوقات عصيبة خلال العامين القادمين،في السنوات القليلة الماضية كان الاقتصاد يسير بشكل جيد عالميا، و قد حققنا اقصى استفادة من هذا الوضع، لتحديث اقتصادنا للمحافظة على قدراته التنافسية بجلب استثمارات جديدة –اليوم علينا الانطلاق نحو الأمام لإيجاد فرص لشعبنا للحصول على وظائف.

تعرضت سنغافورة للعديد من الأزمات الاقتصادية، غير أن الحكومة دائما تجد الحل لذلك، و يعتبر السنغافوريين أن اكبر أزمة واجهتهم و أكثرها صعوبة "عام1965" لحظة إعلان فصل سنغافورة عن اتحاد ماليزيا و قيام بريطانيا بسحب قواتها و غلق قواعدها العسكرية في سنغافورة، و هذا ما خلف فقدان العديد من السنغافوريين لوظائفهم، و انعدام الواردات التي كانت تتدفق من ماليزيا، خاصة مع انعدام الموارد الطبيعية لسنغافورة .

يصرح "نجيام تونج دو" *في عام 1965 : أدركنا عدم إمكانية الاعتماد على الأسواق المجاورة لذلك قمنا بإلغاء جميع الرسوم على الواردات لتدفق التجارة بشكل حر، مما يمكن من استيراد المواد الخام بحرية و بما يمكننا من التصدير بحرية، و بذلك تحولت سنغافورة إلى أول اقتصاد عالمي، فنحن نرحب بشركات متعددة الجنسيات و بالاستثمارات الأجنبية" .

تم استحداث هيئة حكومية "مجلس التنمية الاقتصادي السنغافوري" و كانت مهمته إقناع المستثمرين الأجانب بان سنغافورة مكان جيد للاستثمار، و برز وزير المالية السنغافوري "بورك سوي" الذي عرف بمهندس الاقتصاد السنغافوري، فقد جاء بسياسات أدت لنجاح الاقتصاد السنغافوري، إضافة إلى حفاظه على بعض السياسات الاقتصادية الايجابية التي تركها البريطانيون كان احدها برنامج ادخار وطني اجباري يعرف بـ: CPF (Central Provident Fund Board) الذي بدأ عام 1955 يجعل الموظفين يشاركون بنسبة

[1] Eswaram Ramasamy,OP.cit, P.(56.57).

* نجيام تونج دو، (عمل في هيئة حكومية تدعى مجلس التنمية الاقتصادي).

من رواتبهم الشهرية في ادخار مستقبلي و بفضله تمكن حوالي 85 % من السنغافوريين بامتلاك منازل لهم".[1]

إن الأمر الذي يثير الدهشة حقا في سنغافورة، الخبرة و الكفاءة التي تمتلكها الحكومة، فالأمر ليس هيّنا حقا أمام دولة لا تمتلك الموارد و تعاني شح مياه ، و وسط بيئة تعاني من الفقر و الجهل و التخلف و في اقل من 40 سنة، تصبح سنغافورة من دول العالم الأول .

غير أن ما يستوقفك حقا وجهة نظرهم حول الأزمات –أو بالأحرى طريقة تعاملهم مع الأزمات الاقتصادية.

"يصرح "فيليب يو" الرئيس الأسبق لمجلس التنمية الاقتصادي و في إطار عمله كمستشار للقسم الاقتصادي في مكتب رئيس الوزراء :"لا اعتقد آن الأزمة تمثل نهاية العالم ،في فترات الرخاء يظن الناس أن الأمر سهلا و أن النمو ابدي ، أنا لا اعتقد هذا ، إنه أمر جيد جدا أن يحدث تصحيح للمسار و ان نعود إلى ارض الواقع، نقطة ضعفنا في سنغافورة أننا معرضون لكل العالم، و لكن لدينا احتياطات قوية ، و لا توجد علينا ديون لدينا اقتصـاد صغير و اعتقد أننا يجب أن نحافظ على ما يمكننا و ان نترقب تغيـر الأوضاع ، المهم ليس أن يملئنا الهم (الأزمة) بل أن نتأقلم ".[2]

و هذا ما على الحكومات ان تعمل به، فليس المهم ان تتعرض الدول للازمات المهم ان تجد طريقة لتجاوزها و الخروج منها و التأقلم معها، و عدم الوقوع فيها مرة اخرى.

المطلب الثالث : طبيعة النظام السياسي و الإعداد الدستوري في سنغافورة

بعد انفصال سنغافورة عن ماليزيا و إعلان الاستقلال في 09 اوت 1965، فالنظام القانوني في سنغافورة قائم اساسا على النظام القانوني البريطاني (الارث الاستعماري)، و اعتماد النظام البرلماني مع بعض التعديلات المنصوص عليها في الدستور السنغافوري.

- المادة (4) من الدستور :"الدستور هو القانون الاعلى لجمهورية سنغافورة" و بالتالي فإن اي تشريع يتعارض او يتناقض مع الدستور فهو باطل .

[1] من المقابلة مرجع سابق.

[2] من مقابلة، مرجع سابق.

يعتمد الحكم البريطاني القائم على الديمقراطية التمثيلية؛ و يشتمل على النظم الحزبية التنافسية حيث يوجد نظام الحزبين "الجمهوري و الديمقراطي"على الرغم من وجود نظام متعدد الاحزاب لكن هناك حزبان كبيران يتبادلان موقع السلطة في النظام السياسي، حيث الاختيار السياسي النهائي قائم على الانتخابات العامة، اضافة الى وجود احزاب المعارضة و تداول سياسي على السلطة. هذا الامر مفقود في سنغافورة "يوجد حزب مهيمن و مسيطر و هو الحزب الغالب – الحزب الحاكم في البرلمان".[1]

1. مبادئ الحكم الدستوري :

ينص الدستور على أن "سنغافورة جمهورية ذات سيادة منذ 09 اوت 1965 ":

- **الفصل بين السلطات** : الفكرة الاساسية وراء فصل السلطات هي ان السلطة ينبغي ان توزع و لا تتركـــز في يد قلـــــة، و في سنغافورة كل سلطة من السلطات الثلاثة "السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية و السلطة القضائية" تعمل على التحقق من السلطات الاخرى، فالسلطة القضائية تتحقق من السلطة التشريعية و التنفيذية، و تقوم السلطة التشريعية بمراقبة السلطة التنفيذية من خلال طرح اسئلة في البرلمان (المساءلة)، السلطة التنفيذية تقوم بحد صلاحيات السلطة القضائية عن طريق إزالة القضاة تحت ظروف محددة.[2]

و يحدد صلاحيات كل سلطة، كما منح دستور سنغافورة 1965(الذي هو في الاصل دستور 1959 عُدِّل في 1965) صلاحيات واسعة للحكومة، كما وضح ارادة و حرية الشعب (عن طريق التصويت في الانتخابات).[3]

- **السلطة التنفيذية في سنغافورة:**

ما يجدر الاشارة اليه ان رئيس الجمهورية في سنغافورة، مثل ملكة انجلترا "رئيس شرفي" يسود و لا يحكم، غير ان عام 1991 منح للرئيس وظائف تنفيذية اضافية لتوزيع الصلاحيات بين السلطات الثلاث و

[1] THio, Li-ann, the Singapore Legal system, (Asia: Butterworths, 1997),P.1.

[2] Dierdre Grace Morgan, The Singapore Constitition: ABrief Introduction Singapore. (SMU:Singapure Managment University,2013), P.10.

[3] Ibid, P.11.

لا تتركز في يد قلة (و منح الرئيس عدّة صلاحيات) رئيس جمهورية سنغافورة المنتخب غير مسؤول امام البرلمان.

الوزارة تتألف من رئيس الوزراء و وزراء آخرين؛ رئيس الوزراء مثله مثل جميع الوزراء، فهو عضو في البرلمان و يصبح رئيس الوزراء و يتولى القيادة بثقة غالبية اعضاء البرلمان (اذ جرت العادة في الانظمة البرلمانية يتم اختيار زعماء حزب الغالبية في البرلمان) يقوم رئيس الوزراء بتعيين اعضاء المجلس الوزاري؛ اي الوزراء (المادة 25) (بموافقة رئيس الجمهورية)

و تنص المادة (24) ان مجلس الوزراء مسؤول امام البرلمان، مسؤولية جماعية(مسؤول امام القرارات المتخذة اضافة اذا ادين وزير تسحب الثقة من الوزارة ككل بإعتبارهم أعضاء متضامنين في المسؤولية عن السياسية العامة و عليه يقدم جميع الوزراء الاستقالة.

ورئيس وزراء سنغافورة (رئيس الحكومة) يستطيع ان يكون عضو في البرلمان و كذلك الوزراء (ازدواجية السلطة التنفيذية) .[1]

المكتب العام و بموجب القانون (المادة 35) تقدم للنائب العام صلاحيات واسعة و وظيفتين رئيسيتين بحيث يقوم بتقديم المشورة القانونية للحكومة، و صياغة العقود و فحصها و يمثل الحكومة في القضايا المدنية ،ويجسد المدعي العام فيما يتعلق بالجرائم الجنائية و يقوم بتحديد الجرائم و توجيه التهم.[2]

- **السلطة التشريعية** : البرلمان هو هيئة صنع القانون في سنغافورة و هو أحادي الغرفة (لا مجلس شيوخ مثل نظام الحكم البرلماني الذي ورثه من النظام البريطاني)، أعضاء البرلمان هم ممثلون منتخبون من الشعب يتحدثون نيابة عن الناس و يقومون بمناقشة و تمرير القوانين، و مع ذلك سمحت سنغافورة لأشخاص غير منتخبين ديمقراطيا ليكونوا أعضاء في البرلمان.و رئيس البرلمان يشرف على جميع جلسات البرلمان، و يضمن آلية سيرها بشكل منظم، يتعامل رئيس البرلمان بنزاهة اتجاه جميع النواب. هناك أعضاء في البرلمان منتخبون، و هناك أعضاء في البرلمان معينون، يتم

[1] Dierdre Grace Morgan, OP.cit, P.15.

[2] Ibid, P.17.

انتخاب هؤلاء الأعضاء من خلال انتخابات عامة دائما يفوز حزب العمل الشعبي بغالبية المقاعد.للحكومة السنغافورية حق اقتراح القوانين "مشروعات القوانين الحكومية".[1]

السلطة القضائية : المحكمة العليا و بموجب المادة (93) تتولى رئاسة المحاكم الاخرى وفقا لما ينص عليه اي قانون مكتوب.[2]

- **المساواة (الحريات الأساسية)** :يقر الدستور السنغافوري على حق المواطنين بالتمتع بالحريات الأساسية والمساواة التامة وذلك من خلال النصوص القانونية التالية:

- جميع الاشخاص متساوون امام القانون و لهم الحق في حماية متساوية امام القانون (المادة 9 و 10).
- كل مواطن في سنغافورة لديه الحق في حرية التعبير عن الرأي (المادة 14).
- جميع مواطني سنغافورة لديهم الحق في التجمع سلميا و دون اسلحة.
- جميع مواطني سنغافورة لديهم الحق في تكوين الجمعيات .
- منح الدستور صلاحيات للبرلمان بفرض قيود على الحريات بموجب القانون:

قيود يراها ضرورية و مناسبة على امن و مصلحة سنغافورة في قضايا (العلاقات الودية مع الدول الأخرى) النظام العام و الأخلاق – قضايا التشهير و التحريض على أي جريمة).

- قيود يراها البرلمان ضرورية تصب في مصلحة و امن سنغافورة و على نظامها العام و الآداب العامة.

- قيود يفرضها على حق تكوين الجمعيات.

- لكل شخص حق في اعتناق و ممارسة دينه و نشره (حرية الدين المادة 15).

كل جماعة دينية لها الحق :

- لإدارة الشؤون الدينية الخاصة بها .

- إنشاء و الحفاظ على المؤسسات لأغراض دينية او خيرية و الحصول على عقد ادارة الممتلكات الخاصة وفقا للقانون.

- الحقوق في مجال التعليم: فلا يوجد هناك تمييز ضد اي طالب او تلميذ في سنغافورة على اساس الدين او العـــــرق او النسب او مكان الولادة .[1]

[1] Ibid, P(19.21).

[2] Ibid, P.14.

1- حماية مصالح الاقليات : يقر دستور سنغافورة صراحة بحماية مصالح الاقليات من خلال "المجلس الرئاسي لحقوق الاقليات"، و الاقليات مصالحهم محمية من خلال تأطير شكل حرياتهم الاساسية و حقوق مضمونة من خلال (حرية الشخص) في المادتين "09 و 10"، حرية التعبير(المادة 14)، إضافة الى تقييد هذه الحريات اذا تعلق الامر بالحفاظ على الامن و النظام العام، إضافة الى حرية الدين (المادة 15) الحق في الاعتراف و ممارسة و نشر الدين، فلا تملك سنغافورة دين الدولة فهي دولة علمانية.

2- مبدأ العلمانية :في تقرير اللجنة الدستورية لعام 1966 تؤكد ان سنغافورة هي دولة ديمقراطية علمانية، فتأييد العلمانية كان خطوة مدروسة نحو استقلال الهوية الوطنية، فالحكومة ليست معادية للديانات او عدائية نحو عقائد دينية معينة بل سمحت بالتعددية الدينية في سنغافورة.

سنغافورة تقر الفصل التام بين الدين و الدولة، و للفرد حرية في اختيار المعتقد الديني الذي يريده.[2]

3- تعديل الدستور : عند اقتراح تعديل دستور، يضطر البرلمان الى التصويت للموافقة على تعديل أو تغيير الدستور، و هذا يتطلب (موافقة ثلثي أعضاء البرلمان)، اما القوانين العادية فتتطلب أغلبية بسيطة في البرلمان، أما مشروع القانون يتم تصويت البرلمان ب(50 % +1).[3]

2. النظام الانتخابي في سنغافورة :

هناك نوعان من الانتخابات في سنغافورة :

- انتخابات برلمانية –و بموجب دستور سنغافورة يجب إجراء انتخابات (برلمانية) كل خمس سنوات .
- انتخابات رئاسية كل 6 سنوات.
- التصويت الزامي لجميع المواطنين السنغافوريين الذين يبلغون من العمر 21 عاماً فما فوق، و المقيمين عادة في سنغافورة، و يتلقى الناخبون المؤهلون بطاقات الاقتراع الخاصة بهم عن طريق البريد و لا يحتاج للتسجيل المسبق، و الحق في التصويت حق دستوري يتمتع به مواطنو سنغافورة،

[1] دستور جمهورية سنغافورة.www-wipo.int/wipo

[2]THio, Li-ann, OP.cit, P.P.2.3.

[3]THio, Li-ann, OP.cit, P.3.

المرشح الذي يحصل على اكبر عدد من الأصوات يكون الفائز بغض النظر على هامش الفوز الفعلي، فالفائز النهائي قد لا يحصل على غالبية الأصوات إنما يحتاج لان يكون أكثر من البقية (نظام الأغلبية).

- التصويت الزامي في سنغافورة لذلك فيوم الانتخاب عطلة رسمية.[1]

3. الأحزاب السياسية في سنغافورة :

النظام السائد في سنغافورة (نظام الحزب الواحد) في الواقع في سنغافورة و منذ الاستقلال عام 1965 كان هناك (30حزب مسجل)، لم يكن هناك أحزاب معارضة في سنغافورة و لمدة طويلة .

أما الأحزاب التي تتنافس في الانتخابات البرلمانية هي : حزب العمل الشعبي، حزب العمال، حزب الشعب سنغافورة.

حزب العمل الشعبي (PAP) هو الحزب المهيمن و الحاكم في المشهد السياسي دائما يفوز بالاغلبية منذ 1959، إذ الأمين العام للحزب هو "لي كوان يو"، عمل في منصب رئيس وزراء سنغافورة في الفترة ما بين (1959 الى 1990).[2]

تم تعديل الدستور السنغافوري و إدخال بعض الإصلاحات عليه، قد تكون الإصلاحات نابعة من التطور العلمي و المعـــــرفي و وعي المواطنين السنغافوريين، إضافة ان التغييرات الدولية تلعب دورا كبيرا فالمنظمات الدولية تملي شروطها على الـــــــدول من (متطلبات و شروط الديمقراطية خاصة أن سنغافورة تمنع أحزاب المعارضة) تركيز السلطـــة في يد الحكومة (حزب العمـــل الشعبي)، إضافة أن المواطنين السنغافوريين المقيمين في الخارج لم يدلوا بأصواتهم في الانتخابات، لذلك أصبح لديهم حق في ذلك بشرط دولي) و لكن سنغافورة قامت بتحديد من يحق لهم ذلك و حددت أماكن معينة دون سواهـــا لكي تضمن النـــزاهـــة و الشفافية و احتساب الأصوات الحقيقية ذلك اليوم (يوم الانتخاب) إضافة الى منح صلاحيات واسعة لرئيس جمهورية سنغافورة (توزيع صلاحيات بينه و بين رئيس الوزراء و لا يكون دوره شكلي فقط و لا تتركز السلطة لدى رئيس الوزراء و وزارته (فالسلطة المطلقة مفسدة مطلقة)، إضافة إلى تغييرات أخرى.

[1] DierdreGrace Morgan, OP.cit, P.27.28.

[2] Ibid, P.34.35.

المبحث الثاني : تأسس النظام السياسي السنغافوري بين الخصوصيات المحلية و ضغوط العولمة

المطلب الأول : الخصوصيات المحلية في النظام السياسي السنغافوري

إن النهج الذي اتبعته سنغافورة سواء في الاقتصاد و السياسة لتحقيق التنمية هو عملية خلق مؤسسات سياسية قادرة على حل المشاكل المحددة للمواطنين والتي تتعلق بالاستقرار و الأمن و صيانة النظام بدلا من استنساخ الديمقراطية، و التنمية السياسية لهم مرتبطة بشكل وثيق بالتطور و التحديث و النمو الاقتصادي ، اي ان النظام السياسي السنغافوري بمجرد توفيره للامن و الاستقرار ستكون سنغافورة قادرة على تحقيق و محاكاة التحديث والتنمية الاقتصادية التي حققها الغرب.

يلخص الخبير الاقتصادي السنغافوري "**ليم تشونغ ياه**" هذه الرؤية بقوله: "أن إستمرارية القيادة هي أحد العوامل الرئيسية لتطوير سنغافورة و تحقيق الاستقرار السياسي و الأمن ؛ إضافة إلى الإستفادة من سياسات خارجية مدروسة و صحيحة ؛ إضافة إلى تركيز الحكومة الكبير و دورها الفعال في تعبئة الموارد و هذا ما أدى لتعزيز الرخاء الإجتماعي و الإقتصادي ، الأمر الذي أدى بدوره للإستقرار السياسي و هذا كان سر نجاح سنغافورة " .[1]

دور الحكومة و عامل تعزيز التنمية الاقتصادية منذ الانفصال عن ماليزيا "؛ غير أن الاستقرار السياسي لا ينشأ من مجرد تحقيق الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي بل كذلك للثقافة السياسية .

فالتنمية تتحقق من أسفل بواسطة محرك من الأعلى و سنغافورة تعتمد بشكل كبير في استقرارها و ازدهارها على القيادة السياسية و دور الحكومة في إستراتيجيات التنمية؛ فسنغافورة نموذج للنمو السريع .

1. القيادة السياسية (النخبة الحاكمة):

لها دور كبير في توجيه و إدارة و تسخير إمكانات سنغافورة؛ و هذا راجع لإيديولوجياتهم و تطبيق سياسات واقعية تتماشى مع الموقع الجغرافي و أخلاقيات المهاجرين نحو التنمية الشاملة في سنغافورة.[2]

[1] Eswaran Ramasamy, OP.cit, P.19.

[2] Ibid, P.32.31

دور القيادة السنغافورية في الإدارة تعزيز النمو الاقتصادي ؛ و تعد القيادة السنغافورية (الحكومة) واحدة من أكثر الدول شفافية سياسيا و الأقل فساداً في العالم حسب منظمة الشفافية الدولية . فدور الحكومة واضح في جميع جوانب الحياة الاقتصادية على الرغم من أن سنغافورة وصفت نفسها بأنها "اقتصاد حر – اقتصاد المؤسسات الحرة" إلا أن الدور الاقتصادي للحكومة يتجلى في مسؤوليتها للتنظيم و التخطيط و وضع الميزانية في كل شيء و السيطرة عليها، و تنظيم العمل.

كما تتخذ قرارات استثمارية تؤثر على العديد من الأسعار للمستثمرين الخواص استنادا لحسابات الأعمال ؛ و تتدخل الدولة بشكل إيجابي في الاقتصاد و تؤثر على الربحية التجارية الخاصة؛ كما تقوم بالرعاية العامة للسكان و توفير فرص العمل في القطاع الخاص و العام ، و توفر الحكومة الإسكان المدعوم ؛ التعليم المجاني ؛ الصحة ؛ الخدمات الترفيهية و كذلك وسائل النقل العام .[1]

كما تعمل الحكومة على صناديق الادخار المركزي و مصاريف الادخار و مدخرات التقاعد ؛ إضافة إلى زيادات الأجور السنوية ؛ مسؤولية الدولة كذلك في الرعاية الاجتماعية للعمال و هذا كله أدى لضمان الاستقرار السياسي ؛ فتدخل الدولة في الاقتصاد و تشجيعه للاستثمار الخاص و تأييد قطاع الأعمال دون مناهضة للعمال حقق الرفاهية المادية.[2]

دور الحكومة منذ الإستقلال :

إتبعت سنغافورة منذ إستقلالها **09 اوت 1965** و الإعتراف الدولي بها في **21 سبتمبر** من نفس العام وإعلانها "جمهورية جديدة "؛ النموذج البرلماني بمجلس واحد ؛ مماثل لنظام الحكم البريطاني . العملية السياسية في سنغافورة منذ الإستقلال يهيمن عليها حزب العمل الشعبي (PAP) تحت قيادة كاريزمية " **لي كوان يو** " على الرغم من وجود العديد من الأحزاب (مثل حزب العمال و الحزب الديمقراطي و التحالف الديمقراطي) أن سنغافورة في الأساس دولة الحزب الواحد ؛ و يرى العديد من المحللين أنها تتبع الإنغلاق أو بالأحرى الديمقراطية الإجرائية اكثر منها "ديمقراطية حقيقية "؛ فيما تعتبر وحدة " إيكونوميست للمعلومات" سنغافورة دولة بنظام هجين يتألف من عناصر" ديمقراطية و إستبدادية ".

[1] Sudha Venu Meunon, "Governance, leadership and economic growth in Singapore, "MPRA Paper, N^0 4741, posted 6, (september 2007), P.3.

[2] Ibidem , P.3.

منذ الاستقلال في 1965 واجهت الحكومة العديد من المشاكل لا تعد و لا تحصى ، مجتمع متعدد الأعراق مع تعدد اللغات و الأديان ؛ لغة الملايو و السكان الصينيين و الهنود ؛مشاكل العمال و الإضطرابات الإجتماعية و هشاشة البنية التحتية التي دمرتها الحرب ؛ و عدم ملائمة المرافق الاجتماعية و أزمة السكن ؛ إضافة إلى بطء النمو الاقتصادي و انخفاض الأجور و إرتفاع معدلات البطالة و تفاقم الأوضاع سوءاً ، خاصة الزيادة السريعة لعدد السكان ، و كان على قيادة الجيل الأول في تلك الفترة " الكفاح من أجل البقاء على قيد الحياة " و التفكير بشكل عميق في الشق الاقتصادي خاصة ؛ و أن الوضع المتأزم بين ماليزيا و أندونيسيا خلال (1963 – 1966) أضعف و خفض من التجارة في سنغافورة ، فهي مركز تجاري ؛ إضافة ان بريطانيا قامت بسحب قواتها العسكرية و الرحيل (1968) و هذا ما سبب خسائر مباشرة و غير مباشرة ؛ إذ تم خسارة (38.000 وظيفة اي ما يعادل 20 % قوة عمل) و هذا ما ترتب عليه زيادة بطالة و إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى خسائر مالية متمثلة في تعويض الانسحاب البريطاني .[1]

إضافة ان نهج الحكومة آنذاك كان قائم على الاستفادة من تجارب الدول (خاصة آفاق نمو الهند في الاقتصاد الدولي التي سيطرت عليها أيديولوجية السوق الحرة و تضرر اقتصادها جراء ذلك ، إضافة إلى السياسات التنموية لدول العالم الثالث) .

و كما قال " **لي كوان يو** :لقد تعلمنا من السياسات الفاشلة لدول مثل الهند ؛ باكستان ؛ غانا ؛ نيجيريا...." .لذلك كانت إستراتيجية تحويل سنغافورة من العالم الثالث إلى العالم الأول من خلال تسهيلات في مجال الاتصالات و وسائل النقل.[2]

تقدم الحكومة أولوية قصوى "لدراسات الجدوى الاقتصادية " فلا تقوم الحكومة السنغافورية بأي سياسة إلا بعد دراسة الجدوى الاقتصادية ، حتى أنها تصمم هيكل إداري فعال و نظيف لتنفيذ الإستراتيجيات لتحقيق نتائج أفضل ؛ و تشكيل إدارة فعاله لتنفيذ السياسات لتكون الحكومة فعاله. و لكي تكون الحكومة فعالة يجب أن تكتسي بالشفافية و النزاهة و عدم الفساد ؛ لذلك وضع " لي كوان يو "المساءلة الكاملة

[1] Sudah Venu Menon, OP. cite. P.5.

[2] Ibid, P.4.

للحكومة و انفصال تام بين الأصول الشخصية و الأموال العامة (الذمم المالية) ، لذلك وضع سياسات صارمة لمكافحة الفساد و استئصاله و هذا ما أعتبره " الصواب السياسي بناءاً على تجارب خاصة ".[1]

يقول **لي كوان يو** :"لا أعتقد أن طريق الديمقراطية يؤدي إلى تنمية ، بل أرى أن البلد يحتاج إلى النظام أكثر من حاجته إلى الديمقراطية ".[2]

في رأي" **لي كوان يو** " أنه من الخطأ تتبع فكرة الديمقراطية كشرط أساسي للتنمية الاقتصادية ؛ و جادل في الإيديولوجيات الغربية و أن روسيا بدون الديمقراطية حققت تطور في السوق الحرة ، فالقيادة في سنغافورة اتخذت تحولاً سياسياً ؛ إستراتيجية مغايرة " الاعتماد على اقتصاد السوق الحرة و المفتوحة مع تنظيم و رقابة تامة من قبل أجهزة الدولة". في 1965 أشرف حزب العمل الشعبي (PAP) على تشكيل الدولة التنموية حيث وضعت خططها الكاملة على تنمية الاقتصاد الوطني مع سيطرة الدولة على الملكية و الاقتصاد ؛ و أصبحت البيروقراطية تلعب دور رئيسي في تعزيز النمو الاقتصادي و خلق فرص العمل و تعزيز التصنيع و تمويل الاستثمار الخاص .[3]

و لتقديم مختلف الخدمات و بناء البنية التحتية ؛ أنشأت الحكومة سلسلة من المؤسسات ذات الصلة بالتنمية أو شركات مملوكة تخضع للإشراف من قبل الدولة .[4]متمثلة في المجالس المحلية ، مجالس التنمية المحلية و الجمعيات الأهلية من أمثلتها :

أ. مجلس التنمية و إنشاء السكن (بنك التعمير و الإسكان) عام 1960 :
- المجلس الإقتصادي للتنمية (EDB) 1961 .
- هيئة ميناء سنغافورة (1964).
- شركة جورونغ تاون (شركة الاتصالات) و بنك التنمية السنغافوري (DBS) عام 1968 .
- هيئة الاتصالات في سنغافورة (TAS) في عام 1974 .

[1] Ibid, P.5.

[2] . مارون بدران " تجربة مؤسس سنغافورة الحديثة و باني نهضتها "، جريدة القبس الكويتية. ،(2008/07/22) http://alwatan .wordpress.com

[3] Sudha Venu Menon, OP. cite.P.5.

[4] Sudha Venu Menon, OP. cite.P.6

- تيماسيك القابضة المحدودة عام 1974؛ و هذه المؤسسة الكبرى لديها سيطرة على العديد من الشركات المرتبطة بالحكومة (GLCs)التي تسيطر على البلاد –قطاع مشترك – و تقوم الحكومة بمشاركة واسعة في الاقتصاد الوطني و تسهم و تسهم في الناتج الإجمالي المحلي .[1]

عمدت الدولة على إنشاء أجهزة محلية لإدارة الموارد العامة المحلية بكفاءة و فعالية، ذلك إلى جانب تقديم الخدمات العامة للمواطن المحلي . شعار هذه المجالس " مشاركة المواطنين كأفراد و جماعات في تحسين و تطوير مجتمعهم ".إضافة أن سنغافورة مجتمع متعدد الثقافات و العرقيات و علية تحقيق الإستقرار و ضبط الصراع . أنشأت الحكومة المركزية المستويات (المجالس المحلية) للتغلغل ؛ كما تمتاز هذه المجالس بدرجة عالية من التنظيم و الإدارة المحكمة في توزيع الإختصاصات بين الاعضاء لتسهيل المهام فلكل هيئة طابعها الإداري الخاص من (الرئيس ؛ سكرتير و باقي الموظفين و اللجان) . تقوم المجالس : بتقديم المبادرة ، القيام بالتخطيط و إدارة البرامج المجتمعية التي تعزز التماسك بين أفراد المجتمع ، إلى جانب توفير حياة أفضل للسكان و جعلها أسهل ، و توفير عدد كبير من الخدمات (مساعدات إجتماعية للسكان المحتاجين ، خدمات صحية ، إسكان ، نفقات الرعاية الصحية لكبار السن و الأطفال ، توفير العمل للبطالة .....).[2]

ركزت الحكومة (خلال فترة التصنيع؛ على تكثيف العمالة /زيادة الإنتاج الصناعي / و تشير التقارير أن الحكومة منذ (1979) بذلت جهود مكثفة لتحقيق سياسة أعلى الأجور (ففي سنة 1970 تبنت الحكومة سياسة الأجور المتواضعة) ؛ كما ورد أن للدولة تخطيط واسع للتنمية الاقتصادية لأكثر من أربعة عقود؛ إضافة إلى أنها وفرت كفاءات عالية و بيروقراطية إدارية تخول التحكم في اقتصاد السوق و هذا ما ميز سنغافورة و ما تجدر الإشارة إليه اعتمادا على الشراكة بين البيروقراطية الاقتصادية و الشركات عبر الوطنية بدلاً من التركيز على القطاع الخاص أو رأسمال محلي نامي منافس للشركات الأجنبية ، نتيجة لرعاية الدولة لعملية التطوير و التنمية أضفى على الحكومة شرعية السلطة السياسية و اتخاذ منحى مركزية السوق ؛ أدى بقفز سنغافورة من عالم ثالث إلى عالم أول خلال مدة زمنية قصيرة (1973–1965) فسياسات الدول الفعالة و السليمة التي تتماشى مع نقاط القوة و الضعف و حل المشاكل الداخلية(من بطالة ؛ نمو سكاني و الإسكان ؛ رواتب العمال....).[3]و هذا ما يحتسب للحكومة السنغافورية " .

---

[1] Sudha Venu Menon, Ibidem. P6

[2] رضوى عمار ، مرجع سابق.ص.20.

[3] Sudha Venu Menon. OP. cit. P.6.

في بيان 1981 الحكومي عن الأداء الإقتصادي : جميع القطاعات الإقتصادية تتمتع بالتمكين العالي و التام ، الحوسبة و تحسين الإدارة .

منذ 1990 بادرت الحكومة السنغافورية بعد أزمة النفط باطلاق برنامج إعادة هيكلة الإقتصاد مع التركيز على التكنولوجيا و إستخدام الكمبيوتر بشكل واسع و تنمية رأسمال البشري و لجأت إلى البيتروكيماويات و عززت الحكومة إستراتيجياتها نحو الصناعات التحويلية و الخدمات و أطلقت الحكومة حوافز لزيادة الإنتاجية لتحقيق التقدم ؛ شهدت هذه الفترة نهاية الحرب الباردة و سقوط الإتحاد السوفياتي (إنهيار الإقتصادات المخططة مركزيا) و التوجه نحو إقتصاد السوق الحر.و قدمت العولمة ؛ و هذا ما ساعد الحكومة لجعل سنغافورة جزءاً من النظام التجاري الدولي من خلال التجارة المتعددة الأطراف و الإتفاقيات الثنائية إضافة لتغيير الحكومة لسياستها لجذب المستثمرين العالميين و تبني سياسات أكثر مرونة و قدرة على المنافسة.[1]

جعلت الحكومة السنغافورية من اقتصادها نابض بالحياة و ذلك بالاهتمام بالبنية التحتية مع ممارسة الكثير من السيطرة على سرعة و اتجاه التنمية إضافة إلى حرصها على الابتكار و التجدد و التنافسية مع الاعتماد على اقتصاد مختلط ؛ هذه السياسات حققت النجاح الاقتصادي و السياسي في سنغافورة و كان التقدم و الحركة نحو الأمام من خلال تجنيد الكفاءات الاكثر موهبة ، إضافة إلى حرص الحكومة على تقديم اقتراحات و برامج وجهود مبتكرة لزيادة الانضباط و الإنتاجية ، الالتزام ، الجهد و التخصص....[2]

–الخدمات العامة في سنغافورة : إستخدم قادة الحكومة "الخدمة العامة " كمفتاح إستراتيجي للتنمية و النمو السريع في سنغافورة ؛ و حافظ (حزب العمل الشعبي PAP) على السلطة و أصبحت البيروقراطية مسؤولة لحد كبير على صياغة و تعزيز العديد من السياسات و البرامج الحكومية و مكنت هذه العملية الحزب الحاكم من تعزيز مكانته ؛ و قد عملت الحكومة على توفير أفراد ذوي إختصاص و مهارات و كفاءات ذات تحصيل علمي متقدم و شهادات جامعية و مؤهلات في الأداء؛ و ما يميز البيروقراطية الحكومية في سنغافورة عدم وجود الفساد، فمنذ الإستقلال وقفت سنغافورة بنجاح في مكافحة الفساد في السياسة و الإدارة.[3]

[1] Sudha Venu Menon, Ibid. P.9.

[2] Sudha Venu Menon, OP.cit P.8, 9.

[3] Ibid. P.7.

و كانت الخطوة الاولى الهامة "سن تشريعات و قوانين صارمة لمكافحة وضع الفساد ،(و واحدة من التعديلات القانونية في سنغافورة – جريمة الرشوة – ففي السابق كانت يعتبر كل يأخذ رشوة مرتكب جريمة ؛ لكن التعديل : إذا ثبتت نية القيام بالرشوة).

كما سعت الحكومة لتطبيق سياسات لمكافحة الفساد و السعي للحد من إغراء أخذ الرشوة أو الإبتزاز أو إختلاس الأموال .[1]

من بين السياسات تقديم للقادة السياسيين و موظفي الحكومة ، أعضاء البرلمان و الموظفين الإداريين ..؛أعلى الأجور و الرواتب و المستحقات و يعتبر دخلهم أعلى الدخول في العالم (لكي لا يقوم بالإختلاس أو إستغلال مناصبهم).

2. التركيبة الإجتماعية و التعدد الإثني :

لعل من الدراسات التي لاقت إهتماماً كبيراً في سنغافورة "آثار عملية التحديث في كل من الحي الصيني و الهند الصغيرة" بإعتبار أن هذه المناطق كانت تعج بالفوضى ، الفقر ، التشرد و منتهى التخلف فكيف لعملية التطور والتنمية التي إنتهجتها سنغافورة و إعادة إعمار هذه المناطق ، الحفاظ على خصوصية هذه الأحياء أو بالأحرى بعملية التحديث في المناطق العرقية التقليدية " الحي الصيني و الهند الصغيرة"خاصة و أن هذه المناطق تعرف الآن بمناطق التراث الوطني .[2]

واحدة من أهم الأسباب للتركيز في المقام الأول على الحي الصيني و الهند الصغيرة ؛ أنها من أكثر المجالات الخاصةالتي تحتلها سنغافورة " المجموعات العرقية" و هي عرضة لتمثيل السمات التقليدية و الثقافية – فكيف قامت الحكومة السنغافورية بتطوير و صيانة و التجديد الحضاري للمناطق العرقية– ما تجدر الإشارة إليه أنه منذ **1824** و منذ الإحتلال البريطاني الذي قام بتخطيط دقيق للمدينة و وضع خريطة للفصل بين المجتمعات العرقية و على هذا الأساس وضع مناطق الأقليات العرقية في " الحي الصيني " و وضع الجالية الهندية بعيداً عن المستوطنات الأولى في منطقة سيرانغون المعروفة بإسم (ليتل إنديا –الهند الصغيرة).[3]

و هكذا فقد عرفت سنغافورة منذ الإحتلال البريطاني ؛ التفرقة بين المجتمعات العرقية و كان هذا عثرة في وجه الحكومة السنغافورية منذ الإستقلال ، فهي أمام مجتمع متعدد عرقياً إكثنيا، إضافة للفصل الجغرافي

---

[1] P.9, 10.

[2] Eivind B.Furund, Singapore, from third to first world country:the effect of devolopment in little India and cginatown,(master of Philosophy), Narwegain University ,May2008,P.8.

[3] Eivind B.Furund, OP. cit,P.12.

و كان لكل منطقة (مجتمع) خصوصية يجب مراعاتها ، خاصة و أن سنغافورة منذ **1965** مقبلة على تنمية ، تطوير ، تحديث و كان عليها مواجهة الفقر في هذه الأحياء ، فسنغافورة عليها البقاء إقتصادياً ؛ خاصة و أنها ستعتمد على التجارة و الإستثمارات متعددة الجنسيات لخلق فرص العمل .

كما وضعت الحكومة خطة "لإعادة إعمار البلاد و تنظيف الشوارع " لذلك كان على الحكومة الحفاظ على خصوصيات كل منطقة خاصة أماكن العبادة ،و تحسين المباني و إزالة السكنات العشوائية و إضاء مباني لأغراض سكنية و إضافة مناطق تجارية (في الحي الصيني و مناطق تسوق في الهند الصغيرة)، كما قامت الحكومة بالإبقاء على مناطق حفظ (سواءاً مباني مملوكة للقطاع الخاص و نفقة اصحابها) ومناطق أخرى أبقت عليها "كتراث وطني " .[1]

و أنشأت الحكومة محميات طبيعية و حدائق في كل منطقة مع الحفاظ على التراث ، و بهذا وفرت للأمة شعور الإستمرارية التاريخية مع تحسين اللأوضاع و التهيئة للإعادة التطوير الحضري هدفه التحسين مع المحفاظة خاصة على المباني التاريخية و المعمارية لتحسين البيئة و إدخال ميزات جديدة لتعزيز هوية المنطقة و إدخال تكنلوجيا المعلومات ، و الإتصالات لمنح المدينة ككل(سنغافورة) و يدفع الأمة نحو الحداثة و العولمة و التجانس و الإحتفاظ بالأنشطة القائمة على العرقية مع دمج الأنشطة الجديدة المناسبة لخصوصية كل منطقة .[2]

تعامل الحكومة مع أوضاع كهذه كان صعباً جداً؛ فلكل منطقة خصوصية (لهجة ؛ عشائر ؛ديانات ؛ ثقافة.....) خاصة مع إنعدام النظافة و ظروف معيشية صعبة بل سيئة ؛لذلك قامت الحكومة بعملين مزدوجين (تنظيف و تطوير في ذات الوقت) إضافة إلى تهيئة المواطنين إلى ما ستقبل عليه سنغافورة من فتح آفاق إقتصادية واسعة (وإستقبال للسياح في مجتمع غير موحد إجتماعيا ، ثقافيا ..)

منذ**1960- 1970** سعت حكومة حزب العمل الشعبي (PAP) على إزالة الأحياء الفقيرة و إعادة إسكان السكان مع الحفاظ على الخصوصية و تكييف المناطق إضافة إلى تجديد التصميم الداخلي و عرض التميز الثقافي و إضفاء مراكز جديدة لمواكبة التحديث و التطور و التقدم ؛ مع معالجة (أزمة البطالة)و محاولة جعل المناطق (سياحية ؛ تجارية ؛ إقتصادية ؛بيئية أكثر). [3]

حرص الحكومة على حفظ الخصوصية للمناطق (ملابس ؛ أنماط ؛ الوان أشياء ؛ عادات و تقاليد ....) لجعلها مناطق جذب للسياح ، إضافة إلى شعور المواطن بالإنتماء و الهوية الوطنية مع التحديث .

---

[1] Ibid, P .13,14.

[2] Eivind B.Furund, OP. cit, P.15.

[3] Eivind B.Furund, Ibidem, P.16,17,18.

قدم مجلس الإسكان و التنمية السنغاقوري (بنك التعمير و الإسكان) الذي أنشأ في عام **1960** لتحسين ظروف المعيشة للسنغافوريين ؛ عملية واسعة و خطط واضحة لإعادة إسكان الناس .

و قد قامت ببناء وحدات سكنية و بأسعار معقولة و حققت الحكومة أحياء مكتفية ذاتياً إضافة لخلق وحدات سكنية فارغة إما للعمل او السياحة و الترفيه ؛ و هذا ما جعل هاته الجماعات العرقية تشعر بإنتماء أقوى و إستعداداً للدفاع عن الترفيه ؛ و هذا ما جعل هاته الجماعات العرقية أقوى و إستعداداً للدفاع عن الهوية الوطنية و الولاء للحكومة (الحزب الحاكم – حزب العمل الشعبي PAP الذي قدم حياة أفضل مع الحفاظ على هوية وعادات و تقاليد الخصوصية).

حل الحكومة لأزمة الإسكان و إعادة أعمار البلاد مع جعلها مناطق جذب للسياح (سياحة) و الحفاظ على الخصوصية و إدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و نجاح هذه العملية (الحداثة و الأصالة) ولّد شعور الفخر للأمة.[1]

فعملية التحول من التقليدي إلى الحديث الذي شمل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية أمر و إحداث تنمية من خلال : التغير التكنولوجي ؛ تراكم رأس المال ؛ تغيير المواقف و القيم و المعتقدات و المعايير و العادات . وهذا ما جعل سنغافورة تقف ضمن دول العالم الأول "الإهتمام بالمجتمعات " تحديث بدل التغريب ؛ تطوير من الداخل ؛ تحقيق مكاسب و إبتكارات تكنولوجية. فالحكومة السنغافورية رأت أنه لا سبيل لتحقيق التقدم الإقتصادي ما لم يتم القضاء على المشاكل الإجتماعية .[2]

و هذه العملية كما وصفها بيترسي (2006) عملية هندسة إجتماعية مارستها الدولة لتخليص مناطق الأقليات العرقية من التلوث المادي و الإجتماعي و الأخلاقي .[3]

و هذا ما ادى بتولد "شعور المكان " فالأماكن تغرس معاني و مشاعر شخصية تولد اهمية المكان لدى الأفراد و الجماعات و تثير شعور بالإنتماء في الأماكن و تولد شعور الهوية. في سنغافورة كان هناك عدد قليل من السكان الأصليين (عدد قليل من الصيادين الملايو) و بالتالي تأثيرها على سنغافورة محدود في حين كان هناك الكثير من النفوذ الأجنبي أولاً من الإستعمار والمهاجرين من (الصين؛ ماليزيا؛ الهند) وكذلك الشركاء التجاريين و السياح.[4]

---

[1] Eivind B.Furund, OP.cit, P.20, 21.

[2] Ibid, P.24, 25.

[3] Ibid. P.27

[4] Ibid, P, 34,36.

سنغافورة سعت إلى هيكلة التفاعل ؛ مجموعة عرقية تستمر عندما تتعايش بجانب المجموعات العرقية الأخرى ؛ هناك بعض القواعد العامة ؛هناك نظام دولة تهيمن عليه اكبر مجموعة عرقية (الصينية)، و تنوع ثقافي و ديني ، سنغافورة مجتمع تعددي و تصان فيه الحدود و يتم الإعتراف بالقوميات .[1]

سعت الحكومة (PAP) منذ الإستقلال لبناء أمة واحدة من المجموعات العرقية المختلفة " خلق هوية سنغافورية مشتركة مع التطور و النجاح الإقتصادي " ولدت الحكومة المصلحة الوطنية و شعور الغيرة على المصلحة العامة والتضحية بالنفس.[2]

إهتمت سنغافورة ايضا بالحياة الإجتماعية للجماعات العرقية من تقاليد وممارسات إجتماعية وأعياد وإحتفالات ....اولاً للحفاظ على تنمية وطنية وهوية سنغافورية وجلب السياح أيضاً وتبادل الأنشطة والمعتقدات و التاريخ.[3]

منذ الاستقلال 1965 ركزت الحكومة مسعاها حول عملية بناء الهوية الوطنية ؛ وقد صاغت الحكومة شعارات و أفكار عن مجتمع متجانس يعمل من أجل تحقيق الرخاء للسنغافوريين ككل و ظهر هذا من خلال: المطبوعات الحكومية ؛ مشاريع الإسكان و إستراتيجيات الدفاع؛ الاهتمام برمزيات الهوية الوطنية المتمثلة في : العَلمْ ؛ النشيد؛ القسم الوطني ؛ الاحتفال بالعيد الوطني السنوي و قيم سنغافورة الثقافية التي تم الاهتمام بنشرها من خلال المدارس و الجامعات .كذلك سعت الحكومة لبناء رمز للبلد المتجسد في تمثال مدينة (الأسد) الذي تم تشييده عام 1964 كوسيلة لربط ماضي سنغافورة بحاضرها و مستقبلها . و سعت القيادة السياسية إلى توجيه رسالة للداخل بأنها أرض التنوع الإثني و الجنسي و الاختلافات العرقية و في مواجهة تهديد محتمل من التوتر بين الاثنيات المختلفة في البلاد.

و مع حلول الثمانينات حققت سنغافورة تحديث واسع في المجال الاقتصادي و التطور في القطاع التكنولوجي ؛ هذه العملية جلبت معها " سلبيات العولمة : التغريب و تجسيد النزعات الفردية داخل المجتمع و صعود القيم المادية و التخوف من التفكك الأسري ..) لذلك سعت الحكومة لبناء مجتمع متجانس و متماسك و ابتكرت "الأيديولوجية الوطنية " تحت شعار " القيم المشتركة"داخل المجتمع و مأسسة " الهوية الآسيوية " بجعلها جزءاً من الهوية الوطنية السنغافورية .[4]

---

[1] Ibid, P.41.

[2] Ibid, P.85

[3] Eivind B.Furund, OP.cit, P.94

[4] عمرو صلاح ، " الوطنية الحديثة . بناء الهوية في المجتمعات التكنولوجية ..سنغافورة نموذجاً " المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة .(الإثنين 16 يناير 2017) .http:// future uae.com/ar-AE/Main page /Item/2383

مأسسة الهوية الوطنية :

منذ تسعينات القرن العشرين أعادت حكومة سنغافورة النظر في آلياتها وسعت للإهتمام أكثر ببناء الهوية الحديثة عبر مشروع له طبيعة مؤسسية و أسست لجنة "21 " حيث حددت هذه اللجنة تقارير منهجية لبناء الهوية الوطنية (تقرير 2003) ورد فيها ما يلي :

- الإهتمام بالرمزيات الوطنية: كوسيلة لخلق إرتباط داخل المجتمع بما هو أصيل (العيد الوطني ؛ النشيد الوطني ؛ القيم ؛ إحياء ذكرى الناسبات الوطنية بإحتفالات جماعية ؛ المتاحف و مؤسسات التراث).
- تسويق و وسم branding لإنجازات سنغافورة في الإقتصاد و التكنولوجيا ؛ الفن ؛ الرياضة ، كآلية لتعزيز الفخر و الإنتماء إلى وطن حديث و متطور ذي إنجازات في كل المجالات .
- وضع منهج لتعزيز التفاهم الوطني الإثني و الثقافي ، و العمل على بناء ذاكرة مشتركة تاريخية ، و الإحتفاء بها و ربط الدعوة إلى الوحدة بدعم القيادة الإحترافية الحديثة .
- وضع آلية لتقوية العلاقة مع المهاجرين و الوافدين الجدد إلى البلاد من جنسيات أخرى .
- صياغة شعارات تعزز الإنتماء للوطن الحديث بوحدة مواطنيه و فعاليتهم مثل "سنغافورة وطن لكـــــــــل السنغافوريين "."وطن مملوك لمواطنيه "، "وطن يعتز به " و كانت الشعارات كاشفة عن احتياج لتوسيع حالة المشاركة .

إقترحت اللجنة ما أسمته " الطريق إلى الأمام "بإعطاء مساحات حرية أوسع للمواطنين ، و الدعوة لإيجاد قنوات إتصال بين الحكومة و المواطنين و إلى التعاون و عملية بناء للثقة و خلق قنوات إتصال عدَّة بين الطرفين تسويق فكرة الدين المتدين : الذي يعزز بناء القيم الوطنية ، و القائم على مبادئ الحب و الإنتماء و الفخر الوطني و التفوق و الوحدة و الإلتزام نحو سنغافورة و الإنتاج و العمل الدؤوب و روح الفريق .

كل هذا جعل من سنغافورة مجتمع شديد الإنفتاح على التكنولوجيا ، اكثر المجتمعات كفاءة حسب التصنيفات العالمية ، 75 % من سكانه يزورون المتاحف الوطنية و المؤسسات التراثية (عام 2015) ، ثلث سكانه يقوم بعملية التطوع و المشاركة الشبابية تصل إلى (65 %) داخل المجموعات الإجتماعية المختلفة ، كل هذه المؤشرات تعبر عن مجتمع جعل من الوطنية الحديثة بوتقة جامعة لمواطنيه و طريقا للتقدم و الريادة .[1]

[1] عمرو صلاح ، مرجع سابق

3. اللغة :

سبق و أشرنا ان سنغافورة شعب متعدد الأعراق ، الأديان ، اللغات ، فعند الاستقلال بلغ سكان سنغافورة 2 مليون نسمة و أصبحوا 5 مليون تقريبا في سنة 2010 و المكون الديمغرافي ثلاثي الاعراق أغلبية من أصول صينية ، أقلية من المالاي (أصول ماليزية) و أقلية من أصول هندية ، و في الإطار الديني هناك بوذيون و مسلمون و هندوس و مسيحيون ، وهناك لغات الأعراق ، ومن ثم كان الحل أن يكون العمل السياسي على أساس المواطنة ، و استبعاد العناصر الأربعة التي تثير الاختلاف و الصراع و هي العرق ، الدين ، اللغة ، الطائفة .[1]

أشرنا سابقا أن التكامل العنصري بين المجموعات العرقية الرئيسية لم يكن موجوداً نهائيا ، فكل مجموعة تعتبر نفسها "صينية ، ماليزية ، هندية " بدلاً من السنغافوريين .الاختلافات الدينية ، التي سببت مشاكل طائفية و أعمال شغب ؛ إلى جانب المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية .كما أن السياسات الاستعمارية البريطانية التي تتعلق (بالتعليم ، اللغة و المواطنة)هي مسؤولة عن خلق النمو و الاندماج العرقي و تقاسم المصير المشترك و الهوية المشتركة في سنغافورة .

و نتيجة لتشجيع نمو المدارس الإنجليزية –إضافة أن المتعلمين فيها خاصة المتعلمين الصينيين ؛ لم يكن لديهم فرص للتعليم العالي و لا يأملوا بالعمل في الخدمة المدنية ؛ هذا ما أدى إلى اضطرابات سياسية في 1959 – و منحت لسنغافورة الحكم الذاتي و نتيجة لمواصلة الاشتباكات و المظاهرات ، وجدت بريطانيا أنه أفضل حل و سلاح سياسي ضد التمرد الشيوعي – منح الإستقلال الوطني لسنغافورة – و تم إجراء انتخابات في 1959 – و فاز حزب العمل الشعبي (باب PAP) بقيادة **لي كوان يو** و أصبح أول رئيس وزراء ، وضع علم للدولة و النشيد الوطني " ماجولاه سنغابورا " ؛ و في 1963 أصبحت سنغافورة جزءاً من ماليزيا ، لكن الاختلافات السياسية سرعان ما أوصلت بالإتحاد الماليزي بفصل سنغافورة ، و أصبحت سنغافورة رسمياً دولة ذات سيادة و ديمقراطية مستقلة .

كان هدف الدولة الصغيرة بداية " مهمة ضمان البقاء السياسي و الإقتصادي " كانت الإديولوجية بقاء الفرد على قيد الحياة ، مطابقة تماثل لإيديولوجية الدولة للبقاء أي عدم الإنفصال الإقتصادي و السياسي و كان على الحكومة الإهتمام ب :

- العثور على أسرع الطرق و وسائل أكثر فعالية لتطوير الإقتصاد و تنمية القدرات العسكرية الخاصة

[1] محمد نعمان جلال ، " النموذج السياسي و الإقتصادي السنغافوري "، الوسط، العدد2960 ،(14 أكتوبر 2010) www.alwasat news.com/news/483876.html.

- نشر قيم الإنفصال الإقتصادي و السياسي و الإندماج الناجح للإقتصاد و السياسة و هذا ما يتطلب
- إستيعاب قيم و مواقف إجتماعية و معتقدات جديدة تماماً للشعب السنغافوري .
- تغليب " المصلحة الوطنية " في مجال التعليم و تنمية القوى العاملة .[1]

كانت الإستراتيجيات التي تتبعها الحكومة السنغافورية منذ الاستقلال 1965 في المجال الاقتصادي تتطلب كفاءات و مهارات عالية ، لذلك عمدت الحكومة آنذاك لتطوير الموارد البشرية في البلاد و أولت الحكومة أهمية قصوى لذلك فاهتمت بالتعليم و تنمية المعلمين و المدربين . و إتبعت الحكومة إستراتيجيات عديدة (وما أطلق عليه البعض الاقتصاد في التعليم).[2]

و يقول **لي كوان يو** عن تأثير العلم في الاقتصاد :"التعليم هو أحد الدعائم الرئيسية لاقتصاد أي دولة ، و كلما زاد عدد المتعلمين قل حجم البطالة ".[3]

و كان التركيز على دور التعليم في عملية التنشئة الإجتماعية و بناء الأمة و لا سيما من حيث تطوير هوية سنغافورة ، فالتعليم يعتبر شرط أساسي لتحقيق الأهداف الوطنية :

–توفير الحكومة لكل طفل يبلغ 6 سنوات على الأقل ؛ التعليم دون التمييز على أساس العرق أو اللغة أو الجنس أو الثروة أو المركز ؛ و أصبحت ثنائية اللغة عنصر رئيسي في نظام التعليم في سنغافورة (هذه البيانات كانت منذ 1960 . تعلم لغة ثانية إلزامي في جميع المدارس الإبتدائية) . ثم تعميم هذه السياسة في جميع المدارس الثانوية 1966 و هذا لخلق التماسك الإجتماعي.[4]

رأى الجميع أن بصيرة لي كوان يو(المؤسس الأول لسنغافورة و حكومته) باتخاذ اللغة الإنجليزية " لغة الغرب " بدل استخدام (اللغة الصينية او لغات الشعوب الأصلية الأخرى مثل التاميل و الملايو) " لغة الشرق "؛ هي سياسية أكثر تميزاً في العالم ككل و هي أداة نفعية أولية لسنغافورة خاصة في مجال استيعاب الأعمال و جعل سوق العالم لها ، هذا الأمر قد يؤدي بخطر آخر هو انعطاف الأبناء على الآباء و جهل

[1] Goh Chor Boom, S.Gopinathan, the Dexlopement of education in Singapore since 1965, ,Nanyang Technological University .Singapore,(June 2006),P.2.3.4.

[2] Goh Chor Boom, S.Gopinathan, Ibden. P,7.

[3] مارون بدران ، مرجع سابق .

[4] Goh Chor Boom, S.Gopinathan, OP.cit, P.8.

ثقافتهم و إحداث " التغريب ". و السياسات الأخرى التي اعتمدتها سنغافورة إضافة لثنائية اللغة (اللغة الإنجليزية بجانب اللغة الأم) :

- توفر الحكومة التعليم للجميع (مجاني للغتين : الإنجليزية – لغة الأم)
- المساواة في المعاملة لتيارات التعليم (الملايو – الصينية – التاميلية – الإنجليزية).
- التركيز على دراسة الرياضيات و العلوم التقنية .
- إنشاء لغة الملايو (كلغة وطنية للدولة الجديدة – لغة الوطنية و النشيد الوطني في سنغافورة يغنى بلغة الملايو).[1]

و كان لهذه السياسة أهداف (الحفاظ على التنوع و وحدة التنوع مع مواكبة خطط الحكومة المستقبلية و الحالية في التطوير و التحديث و التنمية و التطور التكنولوجي المقبلة عليه سنغافورة خاصة أن لغة العمل الإنجليزية .

يمول التعليم من إيرادات الدولة إلى جانب الرعاية الصحية الكاملة للتلاميذ في مرحلة الإبتدائي (وهي أيضا من أولويات الحكومة توفير الرعاية الصحية المجانية للأطفال المتعلمين ؛ لأن صحة البدن من صحة التفكير و العقل)، إضافة لوجود مدارس خاصة مع إشراف حكومي عليها و مراقبة (البرامج ؛ الإحصائيات ؛ النتائج ....) ، إضافة لسياسة الحكومة " الكتب المدرسية مجانية للجميع و للفئات و جميع اللغات دون تمييز .[2]

-كما تقوم الحكومة بالتركيز على تلقي التلاميذ في المرحلة الثانوية التدريبات العسكرية (مبرمجة ضمن الحصص)، و ذلك لإعدادهم و تأهيلهم لذلك ، و حرص الحكومة أنه في فترات الخطر و الطوارئ (الكل مستعد لهذه الأوقات الصعبة)

-كما يخضع تلاميذ المرحلة الثانوية إلى تدريبات فنية (لمدة سنتين) لتنمية المهارات و تمديد التوجيهات و مواكبة التعليم للتطورات السريعة في الجانب المهني .

[1] Ibid, P.8.9.

[2] Ibid, P.14.15.

إضافة لمجموعة السياسات التي توليها الحكومة للتعليم في سنغافورة و كل سياسة لها أهداف و غايات محددة و تحقيق الطموحات و التطلعات المستقبلية (فحكومة سنغافورة لا تقدم سياسات عشوائية هكذا) بل لكل سياسة هدف و غاية و آليات تحقيق ذلك تتوافق مع التطلعات و تواكب المستقبل ، فتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية ليس مقتصر على الاقتصاد بل حتى على كل السياسات و كما هو معروف ؛ فشعار مؤسسي سنغافورة "سنغافورة لا تستثمر أموال في برامج و سياسات لا تحقق ربحية ؛ فالهدف الربح العام "

و هذا ما انعكس على سياسة التعليم في سنغافورة و جعلها من الدول الأولى من حيث التعليم (كتاب عزام الدخيل يشرح سياسات الحكومة السنغافورية في التعليم بالتفصيل و كيف أدى هذا إلى أن تحتل المرتبة الخامسة عالميا عام 2013).

المطلب الثاني : تأثير العولمة على النظام السياسي السنغافوري

في عصر العولمة تفقد الدولة–الأمة– جزءا من حقوقها السياسية فالنظام العالمي و المؤسسات الدولية تؤصر تاثيرا عميقا بسياسة الحكومات خاصة الدول النامية و هذا ما اقره وزير الدفاع "دونالدر رامسفيلد" : الضعف يحرض عليك الآخرين .[1]

و دعا "داني رودريك " لعودة الدول لمراجعة سياساتها لتحقيق قدر أكبر من التوازن بين الانفتاح و المسؤولية الاجتماعية .[2]

سنغافورة التي تعد من دول العالم الأول، و مثال جيد لدولة ما بعد الاستعمار ،اهتمت ببناء القدرة القياديـــــة و الإدارية مع تدعيم القيم الأساسية للشفافية و النزاهة و الكفاءة و المسائلة استفادت من قيادتها الفعالة و الإدارة العامة لتحقيق النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة مع المساواة و الإنصاف و العدالة في التوزيع ، و هي نموذج "للمعجزة الاقتصادية " فقد حققت نمواً اقتصادياً عالياً، و باستمرارية تفوقت حتى على الدول الكبـــرى " الولايات المتحدة الامريكية ، استراليا ، كندا..."هذه الانجازات الاقتصادية التي قادتها الحكومة السنغافورية خالية تماما من الدين الخارجي خلافا للعديد من الدول النامية ذات الديون الخارجية الثقيلة، تعرضت هي الاخرى لضغوطات خارجية من المؤسسات العالمية و فرضت عليها شروط.[3]

---

[1] ناي ،جوزيف، القوة الناعمة ،تر(محمد توفيق البجيرمي)،(الرياض:مكتبة العبيكان،2007)ص.12.

[2] فوزي نايف عمر ريحان، العولمة و آثارها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي (1990–2006)،(رسالة ماجستير)،جامعة النجاح الوطنية نابلس .فلسطين،2007،ص.52.

[3] Sudha Venu Menon, OP.cit.P.3.

و رغم ان سنغافورة ورثت نموذج الحكم البريطاني "النظام البرلماني " و تصنيف منظمة الشفافية الدولية ان النظام السياسي السنغافوري من أكثر النظم السياسية شفافيةً و أقل الحكومات فساداً في العالم و بصورة دائمة و دورية (دائما توجد في الترتيب العالمي بصورة متقدمة) و قامت حكومتها (بزعامة حزب العمل الشعبي PAP) بتحول اقتصادي سريع و تحسين نوعية الحياة و الاهتمام بالفرد (المواطن السنغافوري) إلا ان أكثر الانتقادات وجهت لها من المنظمات الدولية .[1]

إضافة ان النظام السياسي السنغافوري واجه جملة من ضغوط العولمة تمثلت في :

1. ضغوط العولمة السياسية :

الأداء الديمقراطي في سنغافورة : ورثت سنغافورة على غرار الديمقراطية البرلمانية البريطانية نظامها السياسي البرلماني و الرئيس الحقيقي للسلطة التنفيذية "رئيس الوزراء" و هو الرئيس الأسمى للدولـــــــة و يساعده في مهامه " مجلس الوزراء " و منذ 1965 أصبحت سنغافورة جمهورية اعتمدت سلطتها التشريعيـــة على مجلس واحـــــــد، و ينتمي الوزراء الى الحزب السياسي الذي يقوده الأغلبية في البرلمان.[2]

فستغافورة من 1959 سيطر حزب العمل الشعبي على مقاليد الحكم ، و يرجع الوزيـــــر الأول "لي كوان يو " و القادة السياسيين السنغافوريين أن الديمقراطية الغربية و التناوب و التداول على السلطة عامل أساسي من عوامل عدم الاستقرار خاصة في مجتمع متعدد الأعراق، إذ يؤدي لتنامي المصالح الطائفية، العرقية الإثنية على المصالح الوطنية .[3]

النظام الحزبي في سنغافورة : نظام الحزب المهيمن بدل من نظام الحزب الواحد، فعلى الرغم من وجود أحزاب مسجلة (20 حزب مسجل) و تتنافس عادة من 4 الى 6 أحزاب في كل انتخاب ؛و حزب العمل الشعبي (PAP) مسيطر إذ يفوز بالأغلبية في انتخابات المجلس التشريعي بقيادة "لي كوان يو " و قد واصل قيادة البلاد لمدة 31 عاما رئيسا للوزراء ، و له شكوك حول الديمقراطية "الغربية " و كل ما يهمه الاستقرار السيـــــاسي و هو أولويـة قصوى و هو شرط أساسي للتنميـــــــــة و التحديث ، و هذه

[1] Ibid, P.4.

[2]Mathieu Duchatel,"Singapore,la voie chinoisedes réformes politiques?",Perspectives chinoises, N2008/1,(Janvier2008),P.100.

[3]Singapure and Malaysia a comparison, cite.http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bits tream /10603/ 14943/10/10. Chapter 5 ,P.7

القناعة الأساسية حول " الديمقراطية " يكتسيها المجتمع الآسيوي عامة إذ يرون أن "الديمقراطية غوغاء لا أكثر " ، و عمد زعيم الحـــــزب (لي كوان يو) و حكومة (PAP) على سيادة القانون و محاربة الرشوة و الفساد .[1]

يرى المحللون أن السياسة في سنغافورة تحت عنوان " الدولة –PAP" و " PAP– الدولة " و هي بهذا كما قال "لويس الرابع عشر" :" السلطة هي أنا – و أنا هو السلطة " فالوزراء و رئيس الوزراء من ال PAP يقدم مشاريعه للبرلمان الذي غالبيته (PAP) و تضمن إقــراره رئيس الــوزراء هو رئـــيس الحزب (فهم السلطة من حزب ال PAP و الحكـومة هي الـ PAPو السلطة هي الـ PAP).[2]

و ترد حكومة حزب العمل الشعبي ال(PAP) ضد ناقديها و حججهم على الديمقراطية، أن إجراء انتخابات و وجود تعددية حزبية لا يعني بالضرورة الديمقراطية ، رغم أن النظام السياسي السنغافوري قائم على طرف واحد (حزب واحد احتكر السلطة على مدى طويل) إلاّ أن الحكومة السنغافورية استطاعت تحقيق الأمن و الاستقرار و حل مشكلة الفساد – دون اللجوء للديمقراطية – وتعد تجربة سنغافورة تجربة نجاح لمدرسة الحزب " تجربة رائدة تسعى كل من دول جنوب شرق آسيا (ماليزيا ، تايوان، الصين ...) العمل بها خاصة في جانب مكافحة الفساد، فحكومة ال(PAP) وضعت آليات لمكافحة الفساد متمثلة في :

أولاً: مكتب التحقيق في جرائم الفساد و له صلاحيات واسعة ، و تتم العودة المباشرة لرئيس الوزراء ،بخيث يستخدم مجموعة كاملة من إجراءات المراقبة و التحقيق مثل : التنصت على المكالمات الهاتفية ، التقاط صور فوتوغرافية ، توظيف عملاء سريين ...و يتم توجيه التهم من قبل وزارة الداخلية و يخضع المسؤول للمحاكمة كأي مواطن عادي إضافة لإطلاع الصحافة و الرأي العام على أي فضيحة فساد بالمقابل .[3]

[1]Diane,K.Mauz and R.S,Milne, Singapore politics Under the People's Action Party ,(London, NewYork: Routledge Taylore, Francis groups , 2002),P28.26.

[2]Ibid, P.45.46.

[3]Mathieu Duchatel, OP.cit,P.100.

ثانيا: نظام سلامة رواتب المسئولين من الجبايات : فرواتب المسئولين عالية، و هذا لحرص الدولة على عدم لجوء مسئولي الحكومة و موظفيها لاختلاس الأموال العامة و تحسيسهم بأن عليهم العمل أكثر للصالح العام لتعزيز النزاهة و إثبات جدارتهم و كفاءتهم في العمل دليل على استحقاقهم للرواتب العالية .

ثالثا:وضع الحكومة نظام تثقيفي (تعليمي) سواء للسكان أو المسئولين بناءً على بلاغ عام تقوم به عبر وسائل الاعلام المختلفة للتحذير من العواقب القانونية للرشوة والفساد و المحسوبية و المحاباة و التمييز العرقي.[1]

و أخيراً : للحزب المهيمن منظمة معقدة ؛ إذ يقوم باستمالة المواهب و تجنيد الشباب " أفضل و أذكى " المواهب الشبابية للخلافة السياسية ، فالحزب يضع النخبة و الصفوة على سدة الحكم و يختارهم بعناية و بعد تدريب طويل و سنوات خبرة في المجال السياسي .[2]

يحرص حزب ال (PAP) على وضع المواهب التي يختارها في " مدرسة الحزب "أو " المدرسة المركزية للحزب " و تتوفر المدرسة على قائد و مديرين تنفيديين للإعداد للتطورات الجديدة ، كما تتوفر على 1600 طالب .

يسعى الحزب (حزب العمل الشعبي ال)PAP إلى إعداد النخبة ووضعها في السلطة و ذلك لتخوفهم من خطر فقدان السلطة لحزب فاسد، و تجنب وصول الانتهازيين للوصول للسلطة و تقويض التطرف العرقي ، إضافة لتبني الحكومة نظام الأغلبية لحرصها على تبني حكومة موحدة أكثر فعالية في الأداء و الانجاز ؛نظام مركزي ديمقراطي أكثر تطوراً يعمل على تحقيق الأفضل .[3]

يرى المحللون السياسيون ان هذه الحجج واهية ، فإطلاع الصحافة على قضايا الفساد قد يكون أمراً وارداً إلا أنه لا حرية للصحافة و الإعلام ، فكلها تحت سيطرة الحكومة (بقيادة حزب العمل الشعبي ال PAP) إذ تتبع وسائل استبدادية للسيطرة على وسائل الإعلام و القيود المفروضه .[4]

---

[1]Ibid, P.101

[2]Diane, K.Mauz and R.S, Milne, OP,cit.P.47.

[3]Mathieu Duchatel OP.cit.P.100.

[4]Diane,K.Mauz and R.S,Milne, OP,cit.P.47.

إضافة إلى الأجور العالية لموظفي الحكومة الذي يعتبره العديد عدم عدالة في توزيع الدخل ، أما برنامج الحزب " المدرسة المركزية للحزب "فهي سياسة النظم الحزبية المهيمنة للسيطرة على الفاعلين السياسيين و الجمهور لضمان شرعيته و استمرارية الهيمنة .

و لاحتواء الطاقات الشابة المثقفة الواعية خوفا من لجوئها للمعارضة و العصيان و التمرد ، تتبع الحكومة السياسية الانفتاح، و مع تنامي المطالب المتغيرة للناخبين الأكثر تعليما جعلها تلجأ لهاته الإجراءات لإضفاء الشرعية .[1]

و ترد حكومة (حزب العمل الشعبي) على هذه الحجج أنها تتقلد و تصل للحكم بإجراء انتخابات نزيهة و شفافة و عادية و هذا ما يزيد من إضفاء الشرعية على السلطة (سلطة جزب العمل الشعبي ال PAP).

و يوصف النظام السنغافوري على هذا الأساس بأنه ديمقراطي في إطار شمولي أو شمولية في إطار ديمقراطي .[2]

و نظراً لغياب المعارضة لم يكن هناك انتقاد من البرلمان (السلطة التشريعية) للسلطة التنفيذية ، كان من السهل جدا للسلطة التنفيذية الحصول على مشاريع القوانين التي أقرها البرلمان دون أي معارضة ؛ من امثلة هذه القوانين (قانون العمال 1968 الذي يحرمهم من بعض حرياتهم ، قانون الصحافة و الجرائد 1974 الذي يفرض قيود على الصحافة) على الرغم من عدم ديمقراطية هذه القوانين فقد سنت لعدم وجود معارضة معارضة في البرلمان .

السلطة القضائية هي الوصي على الدستور؛ في سنغافورة السلطة القضائية تفتقر إلى الاستقلال ، فالحكومة تسيطر على تعيينات القضاة (على المدى القصير) ،و في المقابل نجد الحكومة السنغافورية لا تميز بين مواطنيها و تعاملهم بالتساوي بغض النظر عن العرق أو الدين .[3]

[1]Ibid.P .(22.46).

[2]Ibid,P. 48.

[3] Singapure and Malaysia a comparison,،OP.cit, P.7.9.

وجود الأحزاب السياسية شرط مسبق ل(الديمقراطية التمثيلية) فالشعب هو الذي ينتخب الحزب الحاكم و الحزب الحاكم بدوره يمثل المصالح و تطلعات الشعب ، فسنغافورة منذ الاسقلال تشهد هيمنة طرف واحد (حزب واحد) .

هيمن ال (PAP) و أنشأ مكانته منذ عام 1995 على الرغم من وجود أحزاب معارضة إلا أنها لم يكن لها تأثير كبير على سياسة البلاد ، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت أهم الأحزاب السياسية على الساحة و كان حزب العمل الشعـــبي (PAP) بقيادة " لي كوان يو " وجبهة العمل بقيادة "ديفيد مارشال ".

ظل حزب العمل الشعبي (PAP) هو الحزب الحاكم و كانت له أيديولوجيا " تحقيق التنمية البراغماتية " ،حاول (PAP) منع أعضاء الحزب الشيوعي و كل من له علاقة بالشيوعية او موالٍ لها ؛ إذ قاموا باعتقال كل الذين يشتبهون بهم او يشكلون تهديدا لحزب القيادة .

فاز الـ(PAP) بجميع مقاعد البرلمان في جميع الانتخابات التي أجريت من 1965 إلى 1980 ؛ و خلال هذه الفترة عرفت سنغافورة تطوراً و نمواً سريعاُ جراء أداء قوي حقق أمناً و استقراراً و تنمية.

في عام 1980 بدأت الأطراف بإعطاء السلطة و المسؤولية إلى قادة جيل الشباب للحفاظ على الاستمرارية، و هكذا تبقى سنغافورة تحت سيطرة حزب واحد ، فمنذ 1965 لم يكن هناك أجد لتحدي قيادة "لي كوان يو " و استمر استخدام قانون الأمن الداخلي لقطع المعارضة ، و لم يكن هناك أي حزب سياسي رئيسي طائفي في سنغافورة فكل من (PAP)، الجبهة الوطنية المتحدة ، الجبهة الشعبية المتحدة ...كل حزب لم يناشد المشاعر العرقية من أجل كسب الأصوات و هذا يرجع جزئيا إلى تأثير الأفكار الاشتراكية و كون أن هذه الأحزاب تقودها طبقة وسطى من المتعلمين بالإنجليزية لذلك لم يكن لسنغافورة أية معارضة (و لا معارضة واحدة ؛ عضو في البرلمان).و كانت وسائل الإعلام مثل التلفزيون و الإذاعة تحت سيطرت الحكومة .[1]

سمح في سنغافورة لأحزاب المعارضة بالوجود دستوريا، لكن معظم أعضاء المعارضة ألقي عليهم القبض بموجب قانون الأمن الداخلي كلما شكلوا تهديداً للحزب الحاكم فقد ألقي القبض على أعضاء "سوسيه ليس " و احتجزوا بموجب سلطة الأمن العام الدولي في 1965.

[1]Ibidem, P.(16.23).

لذلك قبلت المعارضة بالانضمام (للجبهة الوطنية) للحفاظ على وحدة و استقرار البلد ، و بإدراكهم بأنهم سوف يخرجون من السياسة الوطنية إن لم ينظموا للتحالف ، لذلك فسياسات الحكومة أدت إلى ظهور أحزاب معارضة موالية و أعطى قانون الجمعيات للحكومة الحق في رفض و إلغاء التسجيل لأي جمعية أو حزب يكون معادي للحكومة و المصالح الوطنية ، لذلك لم يكن من الممكن أن تكون هناك أحزاب معارضة معادية للحكم .

و منه فطبيعة التنظيم السياسي في سنغافورة تميزت بهيمنة حزب واحد ، و قمع المعارضة و القيود المفروضة على الحريات و الإعلام فالحزب الحاكم يتمتع دائما بموقف قوة في البرلمان (فالأغلبية البرلمانية تشكل الحكومة).

سيطرة الحزب الحاكم على الإعلام و الصحافة حيث لم يكن هناك منتدى للمناقشات العامة بشأن المسائل ذات المصلحة الوطنية و هذا ما يرجعه الموظفين للخدمة المدنية بالدور الهام لتحقيق التنمية .

وفي سنغافورة معظم السياسيين ذو خلفيات بيروقراطية و تعتمد الحكومة في تعيين النخب والمسؤولين فيها بناء على كفاءتهم الإدارية وسرعة التنفيذ وجودة الانجاز ولهذا تصنف سنغافورة الأولى عالميا بناءا على "الإحترافية الإدارية " من خلال وضعها لجملة من المعايير والشروط:

-إعطاء دور واضح للمسؤول .

-أعطت الحكومة أولوية للاقتصاد على السياسة .

-اشترطت حكومة (PAP) على الطلاب شهادة صلاحية الذهاب الى التعليم العالي عدم انضمامهم إلى المنظمات الشيوعية أو انتقاد الحكومة و هذا من شأنه أن يهدد مهنته .

غير أنها قامت بتجاوزات من خلال تقليص حرية الشعب مرارا و تكرارا و أساءت الحكومة للديمقراطيات بحجة التنمية الاقتصـــــــادية ، و قمعت أحزاب المعارضة و مشاريع القوانين التي كانت مخالفة لمبادئ الديمقراطية البرلمانية.[1]

[1] Singapure and Malaysia a comparison,،OP.cit, P23.28.

الحريات و حقوق الإنسان في سنغافورة :

دستور سنغافورة يقر الحريات الأساسية؛ حرية الأفراد ، حرية التنقل ، حرية التعبير ، حرية التجمع و تكوين الجمعيات .غير أن قانون الأمن الداخلي لقمع المعارضة الذي ظهر منذ الاحتلال البريطاني 1955 وهو قانون للحفاظ على الامن العام من قبل القوات البريطانية لمكافحة أعمال شغب و تخريب المد الشيوعي ، و كان للسلطة الحق في احتجاز أي فرد مشتبه فيه لمدة أقصاها سنتان .

و على الرغم من تعديلات هذا القانون في 1963 إلا أن الحكومة لا تزال تعمل به لاحتجاز المعارضين للحزب الحاكم دون محاكمة من خلال القانون الجنائي (أحكام مؤقتة) و هذا القانون يعطي الحق للحكومة باحتجاز أشخاص إذا اقتنعت بارتباط أنشطتهم ب:الطابع الإجرامي ،رفض قانون العمل ، الحق في الإضراب .[1]

و لقد اتبعت الحكومة (بقيادة حزب العمل الشعبي ال PAP) سياسة استبدادية مثل السيطرة على وسائل الإعلام ، القيود المفروضة على حقوق الإنسان المدنية و السياسية سيادة القانون و المعارضة ، المجتمع المدني .[2]

استخدمت الحكومة هذا القانون لقمع الحريات الأساسية للشعب و فرض قيود على الأحزاب المعارضة ، و على الاطراف التي يشتبه فيهم لوجود روابط شيوعية و احتجاز أعضائها .[3]

و كانت هناك انتقادات عديدة اتجاه حكومة (PAP)و هي في الاساس انتقادات اجنبية حول "حقوق الإنسان " او بالأحرى "الحريات الفردية " لجملة من القوانين المتمثلة في :

- حظر العلكة " ممارسة مضغ العلكة "غير قانونية .
- حملات ضد الشعر الطويل (على الذكور)و البصق في الشوارع ...
- حظر السباب (الاساءة اللفظية حول العرق او الجنس او ديانة...).

[1]Singapure and Malaysia a comparison, OP.cit, P.14.

[2]Diane, K.Mauz and R.S,Milne , OP, cit.P.47

[3]Singapure and Malaysia a comparison, OP.cit, P14.15

رأت الحكومة أن هناك تصرفات تفتقر للتهذيب و هناك تصرفات خطر على الصحة " كالتدخين و الخمر ".[1]

فهي تهديد لسلامة المواطنين لذلك أصدرت عقوبات على المواطنين إما " غرامات مالية " او "السجن " إضافة للجلد "تأديب جسدي " و يعتبر هذا أمرا غير عادي خاصة عند المنظمات الدولية لحقوق الإنسان .

لقد أقر البرلمان (1968):

- قانون العمل حيث فرض هذا الاخير حرمان العمال من الإضرابات أو الاحتجاجات أو التجمعات والتوقف عل العمل (و يعتبر هذا القانون في نظر المنظمات الدولية و الوكالات العالمية حرمان العمال من حقوقهم و فرض قيود عليها).
- قانون الصحافة (1974) وقانون الصحافة و الطباعة (الصحف المطبوعة) تقليص حرية الصحافة و فرض قيود على أعمالها و مراقبتها (و تعتبر هذه الأمور غير قانونية).[2]

الضغوطات الدولية على سيادة القانون في سنغافورة :

مارست منظمة العفو الدولية جملة من الضغوطات بخصوص انتهاك سنغافورة لحقوق الانسان في الحصول على محاكمة عادلة ؛ فقوانين و عقوبات سنغـــافورة تشمل العقـــوبة البدنية القضـائية على شكل الــضرب بالعصـــا على جـــرائم مثل الاغتصاب و العنف و الشغب و تعاطي المخدرات و تخريب الممتلكات و بعض جرائم الهجرة ، و تفرض سنغافورة عقوبة الإعدام الإلزامية في حالات القتل من الدرجة الأولى و الاتجار بالمخدرات و الجرائم المتعلقة بالأسلحة في حال ثبوت الإدانة بغض النظر عن الشعور بالذنب او افـتراض البراءة ، مما يلغي الحق في محاكمة عادلة و في سنغافورة أعلى معدلات التنفيذ في العالم نسبة الى عدد سكانـها ، و تقول الحكومة ان لسنغافورة الحق السيادي في تحديد النظام القضائي من تلقاء نفسها و فرضها ما تعتبره عقوبة مناسبة.و ردت وزارة الداخلية (الحكومة) على هذه الضغوطات بتقرير يثبت انه في السنوات الخمس ما قبل 2004 أعدم 101 سنغافوري و 37 من الأجانب من بينهم 28 مرتكب جريمة المخدرات في حين اظهر تقرير منظمة العفو عن إعدام 408 بين عامي 1991 و 2003 من أصل عدد سكان يبلغ أربعة ملايين .

[1]Diane, K.Mauz and R.S,Milne , OP, cit .P.31

[2]Singapure and Malaysia a comparison, OP.cit, P.7.14.

مشروطية المنظمات العالمية :

على الرغم من أن رأس المال الأجنبي لعب دورا رئيسيا في توجيه وتيرة التغيير فإنه ليس الممول الرئيسي و الكامل على عملية تطوير سنغافورة ، و لو كان المال الأجنبي وحده يحقق ذلك لكانت دول أمريكا اللاتينية في مصاف سنغافورة ، إلا أن ما يستثني حالة سنغافورة هو إحكام قبضة الدولة (سيطرة الحكومة على الأوضاع الاقتصادية) و على الرغم من أن سنغافورة تصف نفسها بأنها ذات اقتصاد حر ؛ إلا أن الدور الحكومي منتشر ، ويرى المحللون أن تدخل الحكومة في الاقتصاد كمراقب و منظم هو ما أحدث الأثر الإيجابي للاقتصاد ، و تحقيق الربحية التجارية ، إلا أن المنظمات الدولية تشترط على سنغافورة تحرير الاقتصاد و حرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، و عدم تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية [1]

لذلك لجأت سنغافورة لإتباع سياسة أكثر انفتاحا و مرونة (مع المنظمات العالمية و الشركات المتعددة الجنسيات ...) و اتخذت تدابير احترازية بسببها صمدت سنغافورة ضد الأزمات العالمية ؛ و كانت هذه حجة سنغـــافورة (الحكومة بزعامة الـ PAP) ذات الطابع القيادي و ألتدخلي مبررها الحفاظ على الاستقرار السيـــــــاسي و الاقتصادي .[2]

لقد تمكنت سنغافورة دونا عن دول جنوب شرق آسيـــــا من الصمود في وجه الأزمـــات المالية (1985) و (1997)، و (2008) ، إذ كانت إحتياطاتها قوية و أبقت سياساتها صارمة في مأمن حتى و إن تضررت أثناء الأزمات العالمية من ركود وجيز و نسبي و سطحي فقد حصنت نفسها نسبيا و اعتمدت تدابير لتتحدى و تواجه التضرر .

نظرا لقانون سنغافورة الذي يحظر (العلك ، التدخين ، الخمر) تلقت ضغوطات خارجية من منظمة التجارة العالمية لأن هذه القوانين يجب التنازل عليها و فتح اسوقها لهذه المنتجات فهذه القوانين تسبب ضررا للشركات العالمية المتعددة الجنسيات ، إضافة ان سياسة الانفتاح التي اتبعتها سنغافورة ، و فتح الأسواق و حرية تدفق رأس المال و الاعتماد على الشركات متعددة الجنسيات لتعزيز النمو الاقتصادي جعلها تقع في أزمة العماله المهاجرة التي اما ان تكون :عمالة جلبتها الشركات الكبرى أو متعددة الجنسيات للقيام بأعمال دون دفع هذه الاخيرة لمستحقاتها للعمالة أو عدم كفالة هذه الاخيرة للعمال ، و هذا ما يجعل حكومة سنغافورة تحمل الاعباء : توفير السكن للعمالة المهاجرة و السياح إضافة الى تحمل الحكومة مشاكل العمالة من عدم

[1]SudhaVenuMeunon, OP. cite , P.8.11.

[2]Diane,K.Mauz and R.S,Milne, OP, cit.P.(90-98).

التزام الشركات الكبرى لدفع الاجور لها ، غير ان الحكومة السنغافورية الـ(PAP) لا تملك آلية كافية للتدخل أو مفاوضة الشركات الدولية لدفع المستحقات للعمالة المهاجرة ، و هذا ما يدفع بحكومة سنغافورة لاستحداث آلية للحفاظ على حقوق العمالة المهاجرة لها .

تأثير اقتصاد المعرفة (التطورات التكنولوجية) في سنغافورة :

غالبا ما تعطي " العولمة " انطباعا بأنها قوة تخلق عالم موحد ، عالم تختفي فيه الحواجز و تمتزج الثقافات فيه ، فقد حملت العولمة تنامي النزاعات القومية و العرقية مع " التغريب ".[1]

فهناك الكثير من الاسئلة حول مدى قدرة الهويات الوطنية و الدول على الصمود في مواجهة تأثيرات التكنولوجيا، فالتطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم (مثل : الانترنت ، الهواتف الذكية و غيرها ...) تعد بمثابة تحد لهذه الهويات ، خاصة الدول حديثة النشأة .

تعد سنغافورة نموذجا جديرا بالدراسة و الملاحظة فيما يتعلق ببناء الهوية الوطنية الحديثة من قبل النخبة الحاكمة ، و مدى نجاح تلك المقاربة في جعل سنغافورة بلادا حديثا يعتمد على التكنولوجيا و مقاربة على الانفتاح على العالم .[2]

نتيجة لسياسة الحكومة السنغافورية بالاستعانة بمصادر خارجية " التكنولوجيا فائقة التطور اثناء عملية التحديث فان هذه السياسة غالبا ما تؤدي للانصهار .

سنغافورة تطلق على الاقتصاد القائم على المعرفة "الاقتصاد الجديد" و هذا ما تعرضنا له في رأي " لي كوان يو" على " التكنولوجيا في الاقتصاد" او "الاقتصاد القائم على المعرفة الجديدة "قد خلق عالم مختلفا تماما لسنغافورة ، و بقدر ما يحمل من فرص يحمل العديد من المخاطر مع المنافسة الشرسة – غبر ان الحوف الاكبر من أن تفقد سنغافورة السيطرة على رعاية هويتها بعناية.

و حجة (حكومة ال PAP) بلجوء سنغافورة للعولمة هو ان تمتلك سنغافورة الريادة و مواكبة التكامل مع الاقتصاد العالمي على ان تبقى متخلفة غارقة في النزاعات العرقية و التخلف و الجهل و الفقر.[3]

---

[1]Nabibul , OPcit , P.4.5.

[2]عمرو صلاح ،مرجع سابق .

[3]Diane , K.Mauz and R.S,Milne, OP, cit.P.100..

إضافة الى سياسة الحكومة باتخاذ (اللغة الإنجليزية) لغة رسمية هذا ما ينجر عنه " التغريب " و اتحاذ القيم الغربية قيما جديدة لمواطني سنغافورة و الابتعاد عن القيم ة الثقافة الشرقية .

الخاتمـــة

الخاتمـــــة

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة الوقوف على اثار العولمة على سيادة الدولة من جميع النواحي: السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و كيف على الدول التكيف مع هذه الظاهرة قد لا يكون صعبا لكنه ينطوي على اعادة ترتيب و تهيئة الأوضاع الداخلية، و تحديد نقاط القوة و الضعف في البيئة المحلية و الاهتمام بالاقتصاد المحلي و العمل السريع في التغيير اضافة الى الإدارة الجيدة و التخطيط المحكم .

فالعولمة تفرض تحديات اضافة لخلق فرص من خلال تكييف المجتمعات بدمج الفرص العالمية مع المصلحة الوطنية و المحلية، وان يكون للفاعلين المحليين دورا اكثر وضوحا للتصدي للتحديات العالمية، و دراسة استجابات المحلية للعولمة فالعولمة توفر الكفاءات و تخلق فرص التعاون العالمي و هذا ما خلق توترات داخلية لكن على الدول تكييف مجتمعاتها مع التغيرات والظروف الناجمة عن ذلك و فهم الواقع المحلي و مراعاة الخصوصية.

تعد سنغافورة من النماذج الفريدة للتطور السياسي و الاقتصادي، فهي دولة ديمقراطية تتسم بخصائص غير ديمقراطية لانها محكومة بالحزب الواحد منذ 1959 ، لهذا تعد سنغافورة نموذجا للحكم الصالح مع الحكم الاستبدادي "فالحزب المركزي حزب العمل الشعبي السنغافوري" هو الذي يسيطر على الحكم و يمتاز بفعالية عالية و حيوية لا مثيل لها خاصة انه يشن حملة واسعة لمكافحة الفساد و يختار المسؤولين عن الجدارة و الاستحقاق، و من الاهداف التي سطرها الحزب :

- تطوير المجتمع السنغافوري و تعزيز الإصلاحات الاقتصادية بناء على اقتصاد المعرفة.
- الاهتمام بالتعليم اذ اصبح التعليم السنغافوري الرائد في السياسات التعلمية .
- نشر القيم الثقافية و الأساسية للشعب السنغافوري عامة .
- تطبق "نهج الحوكمة" و مبادئ الحكم الراشد "من مساءلة"،"شفافية"، "حكم القانون".

فقد اهتمت سنغافورة بالنمو الاقتصادي و الاستقرار السياسي و النظام الاجتماعي المتناغمين كما أولت اهتماما بالقيادة السياسية، التكوين الإيديولوجي، الأخلاقي. فالمؤسس الأول لسنغافورة أو ما يطلق عليه الأب الروحي الوزير الأول "لي كوان يو" حرص على ثلاث قواعد أساسية:

- الحكومة النزيهة.

الخاتمـــــة

- النمو الاقتصاد والتطور التكنولوجي.
- العناية القصوى بالتعليم.

ومن خلال دراستنا للتجربة السنغافورية في هندسة نظامها السياسي نستنتج جملة من العناصر هي:

- تستمد الحكومة والقيادة السياسية قوتها وبقاءها في السلطة بناء على أدائها من (شرعية الأداء: نزاهة، شفافية) وبناءا على انجازاتها في خدمة المواطنين.
- حافظت سنغافورة على هويتها الوطنية في ظل العولمة بناءا على سياسات الحكومة الموجهة والمدروسة لتوحيد الجبهة الداخلية والمكون الاجتماعي والتصدي لضغوط العولمة معتمدة أساسا على تقوية اقتصادها.

التوصيات :

و يمكن بعد هذه الدراسة الخروج بجملة من التوصيات

- على القيادة السياسية ان تولى أهمية لمواطنيها، فالقيادة (الحكومة) او النظام السياسي له اهداف عليه ان يسعى لتحقيقها من اجل توفير الامن والاستقرار و الرفاه الاقتصادي.
- على الحكومات، القيادة السياسية ان تفهم الواقع الاقتصادي والواقع الاجتماعي والواقع الثقافي و الواقع الديني لمواطنيها مع فهم الواقع العالمي، و عليه تبني و تحدد سياساتها.
- على القيادة السياسية ان تغير من نظمها السياسية ان لم تكن تحقق العدل و المساواة، والديمقراطية و التنمية، و الرفاه الاقتصادي للمواطنين و ان تحدد الاليات و الوسائل لذلك.
- على القيادة السياسية ان تدرك ان ثروة الامة"مواطنيها، شعبها" لا الثروات الباطنية والموارد الاولية؛ فالشعب هو الثروة الحقيقية، و لا بد من ان تحرص على توفير التعليم الجيد، و تطبيق قوانين تسري على الجميع و تحقيق العدالة الاجتماعية واحقاق القانون.
- على القيادة السياسية ان تصوغ سياسات مبنية على دراسات علمية و واقعية (دراسات الجدوى) لان تلك الاموال المهدورة على سياسات غير مدروسه هي من حق الشعبن وهي اموال الشعب .
- على القيادة السياسة ان تدرك ان بقاءها على السلطة مرهون برضى المواطنين المبني على سعيها لراحتهم و رضاهم.

قائمــة المراجـــع

قائمـــــة المراجـــــع

❖ **بالعربية:**

I. الكتب:

1. أبو الفضل ،فتحي، و آخرون،دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة ،(مصر:مهرجان القاهرة للجميع،2004).
2. آرنت ليبهارت ،الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد،(بغداد بيروت:معهدالدراسات الإستراتيجية،2006).
3. الرماني ،زيد بن محمد ، اقتصاد العولمة انبهار أم انهيار ، (الرياض: مكتبة الرياض ،2003)
4. إسماعيل، محمد صادق، التجربة الماليزية : مهاتير محمد ..والصحـــوة الاقتصاديـــــة، (القاهرة :العربي للنشرو التوزيع 2014).
5. الشبيني، محمد، صراع الثقافة العربيةا لإسلامية مع العولمة ،(لبنان:دار العلم للملايين ،2002).
6. أوزكيريملي، أوموت، نظريات القومية،تر(معين امام)،(الدوحة:المركز العربي للابحاث والدراسات ،2013).
7. أولريش، بك، ما هي العولمة؟تر(أبوالعيد دودو)، (بيروت:منشورات الجمل،2012)
8. تشومسكي، نعوم، الربح فوق الشعب ،تر(مازن الحسني)،(فلسطين:دار التنوير،2000)،
9. جعفر شيخ، إدريس، صراع الحضارات بين عولمة غربية و بعث إسلامي، (الرياض:مجلة البيان ،1433هـ).
10. جيدن، أنتوني، الطريق الثالث، تر(أحمدزايد و محمد محي الدين)،مراجعة(محمد الجوهري)،(مصر:مكتبة الأسرة،2010).
11. دياب، قايد،المواطنة والعولمة:تساؤل الزمن الصعب،(القاهرة:مركزالقاهرةلدراسات حقوق الإنسان،2008).
12. رسلان ،ابى عبدالله محمد بن سعيد العولمة والمصالح الأمريكية،(مصر:الدار الأثرية للنشر والتوزيع،2011).
13. رودريك، داني، معضلة العولمة ،تر(رحاب صلاح الدين)،مر(هبة عبد العزيزغانم)،(القاهرة:هنداوي للتعليم والثقافة،2014).
14. زايد الطيب، مولود،العولمة التماسك المجتمعي في الوطن العربي،(بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،2005)
15. عبد الستار جبراللية،شيماء ،العولمة و المنظمات الدولية المالية،(عمان : دار أيله للنشر

قائمـــــة المراجـــــع

والتوزيع ،2010)

16. كينج،أنطوني، الثقافة والعولمة و النظام العالمي، تر(شهرت العالم وآخرون)،(مصر:الهيئة المصرية للكتاب،2005).

17. محمد إسماعيل،فضل الله،العولمة السياسية ،(مصر:بستان المعرفة،2000)

18. موني ،انابيل وإيفانز، بيتسي، العولمة: المفاهيم الأساسية ،تر(آسيا الدسوقي)، (بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2009).

19. ناي ،جوزيف،القوة الناعمة ، تر(محمد توفيق البجيرمي)، (الرياض: مكتبة العبيكان،2007)

20. نيغري،أنطونيو،مايكل هاردت،الإمبراطورية إمبراطوريةالعولمة الجديدة ،تر(فاضل جتكر)، (الرياض:العبيكان،2002).

21. هايوود،اندرو،المفاهيم الأساسية في السياسة،تر(منيرمحمود بدوي)،(الرياض:جامعة الملك سعود،2011).

22. هرالد شومان،كريستيانه غريفة،العد العكسي للعولمة عدالة أم تدمير الذات،تر(محمد الزايد) دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب،2011).

23. هيلد، ديفيد، نماذج الديمقراطي، تر(فاضل جتكر)، (بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006).

24. يو، لي كوان، قصة سنغافورة، تر:(هشام الدجاني)،(الرياض: العبيكان للنشر،2007).

II. المقالات:

25. بدران مارون " تجربة مؤسس سنغافورة الحديثة و باني نهضتها "، جريدة القبس الكويتية. ،(2008/07/22).

26. عبد القادرعبد العالي،"الهندسةالإنتخابية:الأهداف والإستراتيجيات،وعلاقتها بالنظم السياسية"،مجلة دفاترالسياسةوالقانون،العدد10،(جانفي2014)

III. المذكرات:

27. فوزي نايف عمر ريحان، العولمة و آثارها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي (1990-2006)،(رسالة ماجستير)،جامعة النجاح الوطنية نابلس .فلسطين،2007

28. ميمونة مناصرية، هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة،(رسالة دكتوراه)، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012 .

29. هيقي أمجد حسن، أثر عولمة حقوق الإنسان على مبدأ السيادة ،(رسالة ماجيستير)،جامعة صلاح الدين .أربيل ،2005

30. محمد بن سعيد عبد الله آل عياش الشهراني،أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني،(رسالة

ماجيستير)،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.الرياض،2006.

31. سعيد بن عبيد بن نمشه ،إستراتيجية إدارة الموارد البشرية لمواجهة تحديات العولمة وإمكانية تطبيقها،(رسالة دكتوراة)،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.الرياض،2007.

32. زهية قربوع قريشي، واقع وآفاق التنمية في ظل العولمة –دراسة حالة الوطن العربي،(رسالة ماجيستير)،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2009.

IV. المحاضرات :

33. محند برقوق، "مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة"محاضرات النظم السياسية المقارنة، جامعة يوسف بن خدة–الجزائر،2009/2008.

V. الانترنيت :

34. عمرو صلاح ، " الوطنية الحديثة . بناء الهوية في المجتمعات التكنولوجية ..سنغافورة نموذجاً " المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة .(الإثنين 16 يناير 2017) http:// future uae.com/ar-AE/Main page /Item/2383 .

35. رضوة عمار، الحكم المحلي في سنغافورة ، متحصل عليه:http://www.academa

36. محمد نعمان جلال ، " النموذج السياسي و الإقتصادي السنغافوري "، الوسط، العدد2960، (14 أكتوبر 2010) news.com/news/483876.html .www.alwasat

37. سياسي كوم :سنغافورة : المتحصل عليه يوم :الاربعاء 08 مارس 2017 – سنغافورة www.elsyasi.com/world/country/191

❖ **اللغة الأجنبية :**

VI. الكتب:

38. Diane , Mauz and R.S, Milne, Singapure Politics under the People's Action Party, (London-New Yourk : Routledge Taylor & Francis Groups, 2002).
39. Morgan grace ,The singapore constitution :a brief introduction ,the singapore managment university Apolitical initiative,(2013).
40. Michael, D.Barr and Zlatko, Skrlis, lonstructiog Singapore: ElitismEthniaty and Nation Building Project,(Malyzie: 2008).
41. Thio Li-ann, Legal systems in asean-Singapore"Government and the stat, (Asia: Butterworths, 1997).

قائمـــــة المراجـــــع

VII. المقالات

42. sudha Venu Meunon, "Governance, leadership and economic growth in Singapore,"MPRA Paper, N^0 4741, posted 6, (september 2007).
43. Benjamin Reilly, Political Engineering and Party Politics in Conflict Prone Societies , Democratization, Vol13, No5,(December 2006).
44. Benjamin Reilly, Political Engineering in Asia-Pacific, Democracy ,Vol18,N1,(January2007).
45. Benjamin Reilly,"Political Engineering and Party Politics in ConflictProneSocieties",Democratization,Vol13,No: 5,December 2006) .
46. Benjamin Reilly,"Political Engineering and Party Politics in Conflict Prone Societies ,«Democratization, Vol13,No: 5,(December 2006) .
47. MaDivinaGraciaZRoldan," Globalisation and GlocalizationExperience in the Local Philippine Context",PIDS Discusion Paper Series, N2010.21, October 2010
48. SteffenEckhard," Political Engineering in Kosovo :less on from confronting institutional theory and practice" .
49. Ma Divina GraciaZ Roldan," Globalisation and Glocalization Experience in the Local Philippine Context", PIDS Discusion Paper Series, N2010.21, COctober 2010).
50. Goh Chor Boom, S.Gopinathan, the Dexlopement of education in Singapore since 1965,Nan yang Technological University .Singapore,(June 2006).
51. sudha Venu Meunon, "Governance, leadership and economic growth in Singapore,"MPRA Paper, N^0 4741, posted 6, (september 2007).Benjamin Reilly,"Political Engineering and Party Politics in Conflict Prone Societies",Democratization,Vol13,No: 5,(December 2006) .
52. Eivind B.Furund, Singapore, from third to first world country:the effect of devolopment in little India and cginatown,(master of Philosophy), Narwegain University,May2008
53. Goh Chor Boom, S.Gopinathan, the Dexlopement of education in Singapore since 1965,(),Nanyang Technological University .Singapore,(June 2006).
54. MaDivina Gracia ZRoldan ," Globalisation and GlocalizationExperience in the Local Philippine Context"

قائمـــــة المراجـــــع

VIII. الانترنيت:

55. Sudha Venu Meunon, "Governance, leadership and economicgrowth in Singapore,"MPRA Paper, N^0 4741, posted 6, (september 2007), P.3.(Online at: http://mpra.ub.uni-muencheu. de /4741/.
56. Particia Silva,"Political Engineering: The Desingn of Institutions", from site. (www. nyu. Edu /gsas/politics/. ../v53.0810_brams_s05.pdf.

IX. المذكرات:

57. EivindB.Furund , Singapore, fromthird to first world country: theeffect of devolopment in little India and cginatown,(master of Philosophy), Narwegain University,May2008.
58. Eswarm Ramasamy, Political Developement of Singapore: A multidimensional Approach , (Master of Arts), Simon Fraser University of Pennsylvenia, August 1989
59. Eivind B.Furund, Singapore, from third to first world country:the effect of devolopment in little India and cginatown, (master of Philosophy), Narwegain University, May 2008.
60. Dierdre Grace Morgan, The Singapore Constitition: ABrief Introduction Singapore. (SMU:Singapure Managment University,2013),
61. Goh Chor Boom, S.Gopinathan, the Dexlopement of education in Singapore since 1965,Nanyang Technological University .Singapore, (June 2006).

فهرس المحتويات

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة 6

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لـ (العولمة – المحلية: (..... 6

المطلب الأول : مفهوم العولمة: (Globalization) 7

المطلب الثاني : مفهوم المحلية(Localization) 16

المبحث الثاني :ماهية هندسة النظم السياسية 26

المطلب الأول :مفهوم هندسة النظم السياسية 26

المطلب الثاني : وسائل و أدوات هندسة النظم السياسية 33

الفصل الثاني:أثر العولمة_المحلية على تطور النظام السياسي السنغافوري 40

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن سنغافورة 41

المطلب الأول : الخلفية الجغرافية و التاريخية لسنغافورة 41

المطلب الثاني :الملامح الاجتماعية و الاقتصادية 48

المطلب الثالث : طبيعة النظام السياسي و الإعداد الدستوري في سنغافورة 54

المبحث الثاني : تأسس النظام السياسي السنغافوري بين الخصوصيات المحلية و ضغوط العولمة 60

المطلب الأول : الخصوصيات المحلية في النظام السياسي السنغافوري 60

المطلب الثاني : تأثير العولمة على النظام السياسي السنغافوري 74

الخاتمة 87

فهرس المحتويات 95

ملخص :

العولمة مصطلح يطرح العديد من الأبعاد السياسية، الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، و على الدول ان تدرك حقيقة ذلك و تحصن نفسها من هذه الآثار، غير أن اللجوء إلى الحمائية من انكفاء عن الذات و الحفاظ على الخصوصية ليس بالحل. تجد الدول نفسها بين عولمة تمنح الفرص و تفرض الشروط الدولية، ومحلية تحمي الهويات و الثقافات، لكن تضيع الفرص. فتطرح ثنائية "العولمة المحلية " على صناع القرار رسم سياسات بخصوصيات محلية و واقع عالمي، فعلى القيادة السياسية هندسة نظام سياسي يحقق تنمية في الحياة الاجتماعية و المجال السياسي عن طريق كفاءة الأداء الاقتصادي و التنظيم الإداري المحكم

الكلمات المفناحية: العولمة، المحلية،عولمة المحلية، هندسة النظم.

Abstract

Globalization is a term that presents many political, economic, social and cultural dimensions. Countries must realize this fact and protect themselves from these effects. However, resorting to protectionism from self-sufficiency and maintaining privacy is not a solution. States find themselves between globalization that offers opportunities and international conditions, and local identities and cultures are protected, but opportunities are lost. The dualism of "local globalization" calls on policy makers to formulate policies with local specificities and world realities. Political leadership has to engineer a political system that achieves social and political development through efficient economic performance and tight management.

Key words : Globalization ;Localization,Glocalization, Political Engineering.